

على حضور محاضرات المناقشة جري

الطالب
محمد الطاهر

المصطفى

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مركز الدراسات العليا الإسلامية

مناقش
د. عبد الله محمد سعيد

مناقش
د. نزار عبد الكريم الحمداني

عليه

الشرف
د. أحمد يوسف شاهين



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٣٢٤

١٤١٢ / ١٢ / ١٤١٢

أحكام المسابقات في الفقه الاسلامي

دراسة مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية

أعداد

الطالب أحمد محمد الطائي

١٤١٢ / ١٢ / ١٤١٢

أشرف

فضيلة الدكتور أحمد يوسف شاهين



١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كل من السائر
بسم الله

شكر وتقدير

أحمدك اللهم وأشكرك على نعمك والآثك التي لا تعد ولا تحصى فانت المستحق لكل شكر وثناء . وأصلي وأسلم على نبيك الأمين خير من شكرك وأثنى عليك . ثم أني أتقدم بالشكر والثناء السي كل من قدم العون والمساعدة لي لخراج هذا البحث .

وأخص بالشكر فضيلة الدكتور / أحمد يوسف شاهين ، الذي لم يبخل بعلمه وتوجيهه لي أثناء اعداد هذا الموضوع فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أني أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة الدكتور / عبد الفتاح فايد الذي أشرف على اعداد خطة هذا البحث قبل انتهاء فترة عمله وفقه الله وأجزل له الثواب.

ولا أنسى مشايخي الأفاضل الذين درست على أيديهم في مركز الدراسات العليا الاسلامية المسائية فجزاهم الله عن تلامذتهم جميعاً خير الجزاء فقد كانوا حريصين على تعليمنا وتوجيهنا لكل خير ، وكان في مقدمتهم فضيلة الشيخ الدكتور / صالح بن حميد ، رئيس المركز سابقاً ، وفضيلة أخيه الفاضل الدكتور أحمد بن حميد ، وأن ما قدمه الجميع لنا من ارشادات وتسهيلات يعجز الانسان عن أن يفهم حقهم

من الشكر والثناء ، ولا أملك هنا إلا أن أدعو الله عز وجل بأن يشيخهم
ويجزئهم خيرا .

ولا أنسى أن أشيد بمركز الدراسات العليا الاسلامية المسائية
وكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة أم القرى العريقة ، أبقاها الله
مركزا للإشعاع ومنارا للهدى والله الموفق والهادى الى سواء السبيل ،،

الطالب

أحمد حامد محمد الطلحي

المقدم

بسم الله الرحمن الرحيم

-٧-

"المقدمة"

الحمد لله الذى ندب أهل دينه الى الأخذ بأسباب القوة

فقال تعالى ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ (١)

والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبدالله الذى ما ترك خيراً

الا دل أمته عليه ولا شراً الا حذرهما منه ، حيث أمته على الأخذ بأسباب النصر فقال صلى الله عليه وسلم " ارموا واركبوا ولئن ترموا أحب الى من أن تركبوا " . (٢)

أما بعد :

فان المسابقات الرياضية قد كثرت في هذا الزمان وتعددت أنواعها ، فأصبحنا نرى في كل مناسبة رياضية ألوانا شتى من المسابقات يتفنن الغربيون والشرقيون على السواء في اختراعها ، ولا يقصدون من وراءها الا التسلية والكسب المادى الذى يجنونه من دخلها بغض النظر عما في الكثير منها من المفاصد والأضرار . وكان تأثير هذه المسابقات قويا بشكل عام على المسلمين ، حيث أخذوا بها دون تمييز أو تفكير فيما هو مفيد صالح أو ضار محرم . ويظهر لي أن السبب الرئيسى في تأثر شباب المسلمين بهذه المسابقات وبالتالي الأخذ به هو ما وصلت اليه وسائل الاتصالات المختلفة من تقدم . وازاء هذا التيار الجارف كان لزاما على

(١) سورة الانفال آية ٦٠ .
(٢) سياىى تخريجه ص ١١١ .

العلماء والمربين من المسلمين أن يقوموا بواجبهم ليبينوا للشباب المسلم ما يوافق تعاليم الدين الاسلامي من هذه المسابقات ، وان يتم التركيز منهم على المسابقات التي جاء بها الشرع وأن لا يتركوا المجال لأولئك الذين يسعون بقصد أو بغير قصد لعزل الدين عن الجوانب الأخرى للحياة . وفي الحقيقة فان هؤلاء نجحوا الى حد بعيد . فنحن نرى أن المسابقات والالعاب الرياضية تمارس بين شباب المسلمين دون أى توجيه أو توعية كافية بما فيها من مضار أو بما يمكن أن يقوم مقامها من المسابقات المفيدة ^{التي} ~~التي~~ ندب الشرع الى الأخذ بها ، من هنا أردت أن أساهم بجهد يسير أعرف عن طريقه المسلم بمنهج الاسلام في المسابقات الرياضية وما ندب اليه الشرع منها ما فيه استعداد للجهاد في سبيل الله أو ترويح للنفس أو ما منعه الشرع لاضراره التي تنعكس آثارها على الفرد والجماعة من ضياع للعبادات والأوقات واهدار للثروات وأكل لأموال الناس بالباطل . فالمطلوب هو أن لا نحرم على أنفسنا ما هو مباح لنا ، ولانقلد غيرنا في أشياء وفي شرعنا ما يغنينا عنها ، والمقصود دائما تحقيق مراد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد .

وعند بحث هذا الموضوع حاولت ان تكون الكتابة فيه مستكملة لجميع جوانبه أو مقاربه ، ولا أزم أنني بلغت الكمال أو قاربت ، ولكنها محاولة وخطوة من أولى الخطوات ان لم تكن الأولى ، ان أنني لم أطلع على بحث

علمي حديث في هذا الموضوع من خلال النظر في فهارس كلية الشريعة بجامعة أم القرى والسؤال في بعض الجامعات الأخرى .

وقد استفدت من كتب المذاهب الأربعة بصفة عامة وخصوصاً كتب الشافعية لا سيما الأم للامام الشافعي ، ولقد كان كلامه في الرمي يدل على حذق فيه . وقد ذكر الفقهاء أنه لم يسبق الشافعي أحد في التصنيف في السبق والرمي^(١) . وقد قيل عنه - رحمه الله - أنه كان رامياً يصيب من العشرة ثمانية^(٢) كما أنني استفدت كثيراً من كتاب الفروسية للامام ابن قيم الجوزية الذي تكلم عن الفروسية الإسلامية التي فعلها النبي - صلى الله عليه وسلم - وأشرف عليها وأجازها وقد أوفاهما رحمه الله بحثاً وتحقيقاً ولكنه كان يسترسل في بعض المسائل استرسالاً يدل على غزارة علمه ، ومن ذلك مثلاً مسألة المحلل التي شغلت حيزاً كبيراً من كتابه المذكور ، وقد دلني على كثير من المسابقات التي كتبت فيها ، وكثيراً ما أعزوا النقل عن المذاهب الأخرى إليه إذ لم أجد في كتب المذهب ما ذكره خاصة الحنفية .

(١) انظر مغني المحتاج بشرح المنهاج للخطيب الشربيني ٣١١/٤

وانظر نهاية المحتاج بشرح المنهاج لشمس الدين محمد بن

أحمد الرملي ١٦٤/٦ .

(٢) انظر المجموع التكملة الثانية لمحمد نجيب المطيعي ١٧٩/١٥ .

كما أنني استفدت من بعض الكتب العسكرية الحديثة ، ككتاب
العسكرية العربية الاسلامية لمحمود شيت خطاب ، والعسكرية الاسلامية
ونَهضتنا الحضارية لمحمد جمال الدين محفوظ بالاضافة الى كتب اللغة
والتراجم والحديث وشروحه .

أسباب اختيار هذا الموضوع :

- ١ - الاسهام في توعية الشباب المسلم بالمسابقات المشروعة التي باشرها
النبي صلى الله عليه وسلم أو أجازها أو أشرف عليها ، وبيان المنوع
من غير هذه المسابقات .
- ٢ - أنني لم أجد من كتب في هذا الموضوع رسالة علمية حديثة
- حسب علمي - حتى الآن . وقد سبقت الإشارة الى هذين
السببين في بداية هذه المقدمة .
- ٣ - أن لي بعض الاشتغال الذاتي في الرمي ، والاهتمام بالمغالبة فيه ،
وكان هذا من أهم الأسباب التي دفعتني الى الكتابة في هذا
الموضوع .
- ٤ - حيوية هذا الموضوع وأهميته ان يتعلق بقضية من أهم
القضايا المتعلقة بما يشغل به المسلم فراغه من الرياضة
المحمودة .

منهجي في البحث :

لقد نهجت في بحث هذا الموضوع منهجاً يعتمد على بحث كل جزئية من جزئياته في كتب المذاهب الأربعة والمذهب الظاهري ، هذا اذا كانت هذه الجزئية موجودة فيها أثبتها ، واذا لم تكن موجودة فاني أثبت أقوال من تكلم عنها ، وأعزو أقوال من لم أجد أقوالهم فيما اطلعت عليه من كتبهم الى من نقل عنهم كابن القيم مثلاً عن الحنفية في كثير من المسابقات.

وأحكام المسابقات موجودة في كتب المذاهب الأربعة بالجملة الا الرمي ، فمصادر الحنفية والمالكية يأتي الكلام فيها يسيراً عنه . ولذلك كانت المقارنة في باب الرمي تعتمد كثيراً على كلام الشافعية والحنابلة . وعند ذكر أقوال الفقهاء في مسألة معينة أقارن بينها وأذكر الرأي المختار الذي يدعاه الدليل ، ولربما ذكرت عادة الناس اليوم في هذه المسابقة ان كنت أعرف عنها شيئاً ، ومدى موافقتها لما جاء عند الفقهاء .

هذا وليعلم من يطلع على هذه الرسالة أن تصور الطالب للموضوع عند وضع خطته غالباً ما يختلف عند الكتابة فيه نظراً لوضوح الرؤية بعد مزيد الاطلاع والكتابة .

وقد استقر الرأي بعد الحذف والاضافة والتقديم والتأخير على :



تمهيد وبابين وخاتمة .

التمهيد : ذكرت فيه معرفة الحضارات القديمة لبعض المسابقات

، وكذلك ما عرفه منها العرب في الجاهلية . ثم بينت أهمية المسابقات في الاسلام وهدية فيها .

ثم الباب الأول : أحكام السبق :

وقد احتوى هذا الباب على أربعة فصول :

الفصل الأول : في تعريف السبق لغة وشرعا ، وحكمه ، وأنواعه ، وشروطه .

الفصل الثاني : سباق الخيل والابل ، وما يلحق بهما ، وحكم أخذ العوض فيه .

الفصل الثالث : المسابقة على الأقدام ، والسباحة ، والمصارعة ، والمسابقات

الرياضية والعلمية الأخرى ، وأحكام ذلك ، وأثرها على

الشباب المسلم .

الفصل الرابع : المراهنة على المسابقات وآراء العلماء فيها .

والباب الثاني : أحكام الرمي :

وقد اشتمل على تمهيد وثلاثة فصول :

- التمهيد : في نعوت السهام اذا رمى بها .
الفصل الاول : تعريف الرمي ، وانواعه ، وشروطه .
الفصل الثاني : حكم العوض في الرمي ، والحكمة منه ، وأقوال العلماء فيه .
الفصل الثالث : الكلام على آلات الرمي ، والاهداف التي ترمى ،
وأحكامها .

وقد يجد القارئ الكريم أن بعض الفصول تحتوى على مباحث
ذكرتها للكشف عن جوانب موضوع هذا الفصل أوداك ، ثم انه يكون في المبحث
بعض المطالب والفروع لا دراج بعض الجزئيات تحتها .

أما الخاتمة : فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت

اليها في هذا البحث .

وبعد ، فقد بذلت جهدي مستعينا بالله ثم بما تيسر لي
من المصادر التي ذكرتها سابقا وانى لا أستغفر الله مما وقع في هذا البحث
من الخطأ فهو مني ومن الشيطان وما كان فيه من صواب فهو بتوفيق الله
وفضله الذي له الأمر من قبل ومن بعد . وصلى الله على نبينا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم .

الْقَهْدُ

تمهيد

لقد عرفت الحضارات القديمة أنواعا من المسابقات الرياضية كالروم ، والفرس ، والفراعنة وغيرهم . فقد عرفوا من هذه المسابقات الفروسية ، والمصارعة ، والمسابقة على الأقدام ونحوها .

وعرف العرب في الجاهلية أيضا من المسابقات الرياضية ما كان يلائم ظروف حياتهم ، وكانوا يتفادون بفروسياتهم وشجاعتهم ، ويعرفون الرماية ويجيدونها ، والصيد والمسابقة على الأقدام .

ثم أشرق نور الاسلام فوضع منهجا للرياضة التي يشغل بها المسلم وقت فراغه ، ولم يجعل هذه الرياضة لمجرد العبث بل جعلها تنفض الى غاية نبيلة ، وهدف أسمى وهو استعداد المسلم وقوته التي يستعين بها على الجهاد في سبيل الله فحث المسلمين على الفروسية واقتناء الخيل والمسابقة عليها ، وبين أن هذه الخيل التي هي عدة القتال معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة . جاء في صحيح البخارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الخيل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة " (١) ثم انه صلى الله عليه وسلم

-----x-----

(١) صحيح البخارى لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى ٥٤/٦ مع فتح البارى كتاب الجهاد ، المطبعة السلفية ومكتبتها .

سابق بين الخيل ، جاء في سنن أبي داود عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - "سابق بين الخيل وفضل القرّح" . (١)

وحضر - صلى الله عليه وسلم - مباريات أصحابه في الرمي وشاركهم فيه ، وفضّله على ركوب الخيل وبين أن المشتغل بالآلات الرمي من إصلاح ورمي يستحق الجنة من الله تبارك وتعالى فقال - صلى الله عليه وسلم - "ان الله ليدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة : صانعه يحتسب في صنعته الخير ، والرامي به ، والممد به ، وقال : ارموا واركبوا ، ولئن ترموا أحب إلي من أن تركبوا ، كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل الا رمية بقوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ، فانهن من الحق" . (٢)

وسابق - صلى الله عليه وسلم - على ناقته العضباء (٣) وصارع

ركانه (٤) وسابق عائشة - رضي الله عنها - على الاقدام . (٥)

(١) سنن أبي داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق الأزدي السجستاني

٣١/٢ كتاب الجهاد باب في السبق ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي

الحلي واولاده مصر الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

والقرح : جمع قارح وهو الذي دخل في السنة الخامسة .

انظر النهاية في غريب الحديث والاثار ٣٦/٤ للامام مجد الدين

أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الاثير . تحقيق :

د/محمود محمد الطناحي - دار البازمكة المكرمة ، وحديث ابن عمر هذا

سكت عنه أبو داود والمنذرى وصححه ابن حبان . انظر نيل الأوطار ٢٤٠/٨ .

(٢) يأتي تخريجه والحكم عليه في ص ١٢٣ .

(٣) سيأتي الكلام في ذلك في الفصل الثاني من الباب الاول .

(٤) انظر ترجمته في ص ١٢٣ .

(٥) يأتي أيضا في الفصل الثالث من الباب الاول .

وهذه المسابقات ليست من اللهو والعبث بل هي من الرياضة
المحمودة الموصلة الى تحصيل المقاصد ، فانها ما ينتفع به عند الحاجة .
وهي دائرة بين الاستحباب والاباحة حسب الباعث على ذلك . (١)

وقد وصف بعض العلماء هذه المسابقات بأنها * شرعة في
الشرعة ، وخصلة بديعة ، وعون على الحرب . (٢)

وقد استثنى الشرع الرهان في الخيل والابل والرمي من القمار
المحرم شرعاً والتي كانت تفعله الجاهلية في جميع الاشياء فرفع الله
ذلك كله الا فيما أبقي بحكمته لما يرجى منفعة . (٣)

ثم ان هناك مسابقات أخرى بين أحكامها الفقهاء كالسباحة
وحمل الأثقال والسباق بالحمام ، والسباق على البغال والحمير والفيلة
ونحوها وقد جاء بيان أحكامها في مواضعها من الباب الأول .

- (١) انظر العدة ٥٢٩/٤ ، ٥٣٠ ، لمحمد بن اسماعيل الأثير
الصنعاني على أحكام الأحكام شرح عدة الأحكام للعلامة
ابن دقيق العيد . المطبعة السلفية ومكتبتها .
- (٢) أحكام القرآن لابي بكر محمد بن عبدالله بن العربي ١٠٢٥/٣
دار المعرفة بيروت لبنان .
- (٣) انظر عارضة الأخوذي بشرح صحيح الترمذي لابي بكر بن العربي
١٨٩/٢ . دار العلم للجميع بيروت لبنان .

وتكلم الفقهاء أيضا عن المراهنة في العلم وقصة مراهنة
أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - للمشركين على هزيمة الفرس (١) وما
توعدى إليه المسابقة في العلم من المنافسة في طلبه وقوة الحجة التي بها
يتمكن المسلم من بيان فضل هذا الدين .

أما ما كان من الألعاب يغلب ضرره وتظهر مفسدته ويفوت على
المسلم ما أوجبه الله عليه من واجبات له تبارك وتعالى وواجبات
لنفسه وأهله كالنرد والشطرنج ، فقد ناقش الفقهاء أحكامها وبينوا
أدلتها ليستطيع المسلم أن ينتقى من المسابقات ما هو مشروع موصل
إلى ما يحبه الله ورسوله . خصوصا في هذا الزمان الذي كثرت فيه
المسابقات الرياضية ، وأصبحت هدفا يسعى إليه المتسابقون واستحدثت
فيها ما لم يكن معروفا ، وأصبح الكثير من الشباب المسلم لا يميز بين ما هو
نافع موافق لشرع الله ، وما هو فاسد لا خير فيه .

(١) في الفصل الثالث من الباب الأول .

أثر المسابقات الرياضية على الشباب المسلم

ما لا شك فيه أن الشباب المسلم يتأثر بالمسابقات الرياضية التي يعاصرها بدنياً وأخلاقياً ولا شك أن لبعض هذه المسابقات أثراً في شدّة عضلات الشباب وتقوية أجسامهم وتعويدهم المهارة والدقة، وتقضى على فراغهم الذي قد يفضي بهم إلى الفساد، ولا يستطيع أحد إنكار تأثير ما هو موجود اليوم من أنواع المسابقات سواء كان هذا التأثير تأثيراً صالحاً أو فاسداً، وإزاء هذا يمكن القول إن علماء الإسلام قد بينوا الحق في هذا لمن أراد أن يتبعه، ومنهم ابن القيم الذي قسم المسابقات إلى ثلاثة أقسام : قسم محبوب مرض لله ورسوله معيّن على تحصيل محابّة كالسباق بالخيل والإبل والزمي بالنشاب، وهذا يشرع برهان ويدون رهان.

وقسم ميفوض مسخوط لله ورسوله موصل إلى ما يكرهه الله ورسوله كسائر المغالبات التي توقع العداوة والبغضاء، وتصد عن ذكر الله، وعن الصلاة كالنرد والشطرنج وما أشبههما، وهذا محرم مع الرهان ويدونه عند الجمهور.

وقسم ليس بمحبوب لله ولا مسخوط له، بل هو مباح لعدم

المضرة الراجحة ، كالسباق على الأقدام ، والسباحة ، وشيل الأحجار ،
والصراع ونحو ذلك . (١)

وقد قال ابن القيم في الطب النبوي كلاماً نفيساً عن الرياضة وفائدتها
أثرت أن أنقله بنصه ليُنتفع به حيث قال عنها إنها " تُعوّد البدن
الخفة والنشاط ، وتجعله قابلاً للغذاء ، وتصلّب المفاصل ، وتُقوّي
الأوتار والرباطات ، وتوّد من جميع الأمراض المادية وأكثر الأمراض المزاجية
إذا استعمل القدر المعتدل منها في وقته ، وكان باقي التدبير صواباً .
ووقت الرياضة بعد انحذار الغذاء ، وكمال الهضم ، والرياضة المعتدلة
هي التي تحمّر فيها البشرة ، وتربو ويتندى بها البدن ، وأما التي يلزمها
سيلان العرق فمفرطه ، وأى عضو كثرت رياسته قوى ، وخصوصاً على نوع
تلك الرياضة ، بل كل قوة فهذا شأنها ، فإن من استكثر من الحفظ
قويت حافظته ، ومن استكثر من الفكر قويت قوّته المفكرة ، ولكل عضو
رياضة تخصه ، فللصدر القراءة ، فليبتدىء فيها من الخفية الى الجهر
بتدريج ، ورياضة السمع بسمع الأصوات ، والكلام بالتدريج ، فينتقل من
الأنف الى الأثقل ، وكذلك رياضة اللسان في الكلام ، وكذلك رياضة
البصر ، وكذلك رياضة المشي بالتدريج شيئاً فشيئاً . " (٢)

(١) انظر الفروسية لابن قيم الجوزية صفحة ٦١ ، ٦٢ .

(٢) الطب النبوي لابن قيم الجوزية صفحة ٢٤٦ ، ٢٤٧ بتحقيق

شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسه الرسالة

بيروت لبنان (الطبعة الخامسة ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م)

واذا كانت هذه فوائد الرياضة فانه يقصد بها الرياضة المستحبة كالسابقة على الخيل والابل والرسي أو المباحة كالسباحة والمسابقة على الأقدام وحمل الأثقال ونحوها .

- أقول - اذا كانت هذه فوائدها في تقوية البدن وترويح

القلوب وترويض النفوس وتجديد الهمم . فحرى بالشباب المسلم أن لا ينحرف بها عن مقصودها وهو : اعداد الشباب المسلم القوى . اذاً فالرياضة وسيلة ليست غاية . وهذا الاعتبار لا ينقصها بل يزيد لها قيمة وتأثيراً ويضعها في مصاف العلوم الأخرى المفيدة . (١)

ومن خلال البحث سوف نتبين أحكام المسابقات المشروعة وغير المشروعة ، ثم ننتقل لبيان أحكام الرمي .

(١) انظر الرياضة والهدف بقلم ابراهيم أمين فوده صفحة ١٩ ، ٢٠ .

محاضراتان القيتا في نادي الوحدة الرياضي بمكة المكرمة عام ١٣٩٠ هـ مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي الطبعة الأولى

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

الباب الأول

أحكام السبق

ويشتمل هذا الباب على أربعة فصول :

الفصل الأول : تعريف السبق لغة وشرعاً، وحكمه،

وأأنواعه، وشروطه

الفصل الثاني : سباق الخيل والابل، وما يلحق بهما

وحكم أخذ العوض فيه

الفصل الثالث : المسابقة على الاقدام، والسباحة، والمصارعة

والمسابقات الرياضية الأخرى،

والمسابقات العلمية وأحكام ذلك

الفصل الرابع : ^{وأثرها على الشباب المسلم} المراهنة على المسابقات وآراء العلماء فيها

الفصل الأول

تعريف السبق لغة وشرعاً، وحكمه،
وأأنواعه، وشروطه

المبحث الأول

تعريف السبق لغة وشرعاً وحكمه

ويشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف السبق لغة .

المطلب الثاني : تعريفه شرعاً .

المطلب الثالث : حكمه الشرعي .

*

المطلب الأول : تعريف السبق لغة :

جاء في لسان العرب أن السبق : " القُدْمة في الجرى

وفي كل شيء " تقول : له في كل شيء سبقه ، وسابقه وسبق .

والجميع الأسباق والسوابق . والسبق : مصدر سبق . وقد سبقه

يسبقه ويسبقه سبقاً تقدمه .

وفي الحديث : " أنا سابق العرب - يعني في الاسلام -

وصهيب سابق الروم ، وبلال سابق الحبشة ، وسلمان سابق الفرس . (١)

(*) صهيب بن سنان بن مالك صحابي جليل من السابقين الى الاسلام ، كان يحترف التجارة الى أن ظهر الاسلام ، فأسلم ومنعت قريش تجارته فتخلى عنها في سبيل الاسلام شهد بدرًا واحدًا والمشاهد كلها . توفي سنة ٣٨ هـ .
الاعلام ٢١٠/٣ .

(**) بلال بن رباح الحبشي ، مؤذن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحد السابقين الى الاسلام ، شهد المشاهد كلها مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - توفي في دمشق سنة ٢٠ هـ .
الاعلام ٢٣/٢ .

(١) انظر الجامع الصغير لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ٤٣/٣ ،

وسَابِقَتُهُ فَسَبَقَتْهُ ، واستبقنا في العدو : أى تسابقنا ، وقوله

تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (١١) ..

=== مع فيض القدير شرح الجامع الصغير لمحمد المدعو بعبد الرووف المناوى .

قال المناوى : " . . . ورواه الطبراني في الصغير وال الأوسط من حديث ابي امامة مرفوعا بلفظ " أنا سابق العرب الى الجنة وللال سابق الحبشة الى الجنة ، سلمان سابق فارس الى الجنة ، انتهى .

قال الزين العراقي في المغرب : حديث حسن ، وقال الهيثمي : سنده حسن ، قال الزين العراقي : وله شاهد من حديث أنس أيضا مرفوعا بلفظ : " السابق أربعة : أنا سابق العرب ، وسلمان سابق فارس ، وللال سابق الحبشة ، وصهيب سابق الروم " حديث حسن أخرجه البزار هكذا في مسنده ، وأخرجه غيره بمعناه وقال رجاله كلهم ثقات .

فيض القدير للمناوى شرح الجامع الصغير للسيوطي ٤٣/٣ ، الطبعة الثانية دارالمعرفة للطباعة والنشر . بيروت . لبنان (١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م) .

(١) سورة فاطر آية ٣٢ " والمعنى أن الله حكم بتوريث القرآن لعلماء الأئمة من الصحابة وغيرهم ، فانه اصطفاهم على سائر الأمم (فمنهم ظالم لنفسه) في التقصير بالعمل به (ومنهم مقتصد) يعمل به غالب الأوقات (ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله) يضم التعلم والارشاد الى العمل " انظر تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للقاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوى ١٤٧/٢ الطبعة الثانية (١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م) الناشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

والسَّبَق والسَّابِقَة : السَّيْدَة ، وأسَبَق القوم الى الأمر وتَسَابَقوا بادرُوا ،
والسَّبَق بالتحريك : الخطر الذي يوضع بين أهل السباق ، وفي التهذيب :
الذي يوضع في النضال ، والرهان في الخيل ، فمن سبق أخذه ، والجمع
أسباق . واستَبَق القوم وتَسَابَقوا تخاطروا ، وتَسَابَقوا : تناضلوا ، يقال
سَبَق إذا أخذ السَّبَق ، وسَبَق إذا أعطى السَّبَق . وهذا من الأضداد
وهونادر * . (١)

وقد ورد في القاموس المحيط نحوه ، لكنه قال * والسَّيْقَة
بالضم الخطر الذي يوضع بين أهل السباق * . (٢)

-
- (١) لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن
منظور ، المجلد العاشر ١٥١ ، ١٥٢ طبعة دار صادر للطباعة
والنشر بيروت (١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م) .
انظر أساس البلاغة لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري
ص ٢٠١ بتحقيق الاستاذ عبد الرحيم محمود / دار المعرفة .
بيروت لبنان . وانظر تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد
الزهري ٤١٦/٨ - ٤١٨ تحقيق الاستاذ عبد العظيم محمود
راجعه الاستاذ محمد علي النجار - الدار المصرية للتأليف والترجمة .
(٢) القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي
ص ١١٥٢ الطبعة الاولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) مؤسسة
الرسالة بيروت .

المطلب الثاني : التعريف الشرعي :

أولاً : تعريف الحنفية :

جاء في حاشية رد المحتار :

"والسَبَق بفتح الباء ما يجعل من المال للسابق على سبقه . وبالسكون مصدر سبقت " . (١)

وقال الكاساني في تعريفه " وهو أن يسابق الرجل صاحبه في الخيل والإبل ، ونحو ذلك فيقول : إنا سبقتك فكذا ، وإن سبقتني فكذا ، ويسمى أيضا رهاناً فعلاً من الرهن . " (٢) وهو تعريف للشيء بنفسه ، لكنه أورد مثالا بين فيه المقصود .

ثانيا : تعريف المالكية :

جاء في الخراشي : " أن السبق بسكون الباء مصدر سبق

(١) حاشية رد المحتار ، لمحمد أمين المشهور بابن عابدين ٤٠٢/٦ ، الطبعة الثانية (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر ابن مسعود الكاساني الملقب بملك العلماء ت (٥٨٧ هـ) ٢٠٦/٦ ، طبعة دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان .

إذا تقدم ، وفتحها المال الذي يوضع بين أهل السباق " . (١)

ثالثا : تعريف الشافعية :

من تعريفاتهم ما جاء في المجموع من أن " السباق جمع

سَبَق - بفتح الباء - وهو العوض المخرج في المسابقة ، وهو باسكان

الباء (سَبَق) مصدر سبق من المسابقة " . (٢)

وفي معنى المحتاج قال الخطيب الشربيني : " السَّبَق

بالسكون مصدر سَبَق : أى تقدم ، وبالتحريك : المال الموضوع بين

أهل السباق " . (٣)

(١) شرح الخراشي : محمد بن عبدالله بن علي الخراشي نسبة الى قرية

أبو خراش بمصر أول من تولى مشيخة الأزهري (١١٠١) هـ على

المختصر في الفقه المالكي لأبي الضياء خليل بن اسحاق

المالكي ١٥٤/٣ طبعة دار صادر بيروت لبنان .

وانظر حاشية محمد بن احمد بن عرفة الدسوقي على الشرح الكبير

لأحمد بن محمد بن احمد بن أبي حامد العدوي الشهير

بالدردير ١٨٦/٢ طبعة دار الفكر بيروت . لبنان .

(٢) تكملة المجموع : لمحمد نجيب المطيعي . شرح المذهب : لأبي

اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ١٤٦/١٥ طبعة

دار الفكر .

(٣) مغني المحتاج : لمحمد بن احمد الشربيني الخطيب المتوفى (٩٧٧) هـ ،

الى معرفة معاني الفاظ المنهاج لأبي زكريا محي الدين يحيى

ابن شرف النووي ٣١١/٤ ، دار الفكر بيروت .

ومثله في نهاية المحتاج للرملي (١)

رابعاً : تعريف الحنابلة :

قال ابن قدامة : " السَّبَقُ يسكون الباء المسابقة ، والسَّبَقُ بفتحها

الجعل المخرج في المسابقة " (٢)

وقد عرفه البيهوتي بأنه : " يسكون الباء بلوغ الغاية قبل غيره .

والسباق فعال منه ، والسَّبَقُ بفتح الباء والسَّبَقَةُ : الجعل السدّي

يسابق عليه ، والسبق يسكونها (اى الباء) مصدر سبق ، وهو : المجاراة

بين حيوان ونحوه كسفن " (٣)

فقيه شافعي ت (١٠٠٤) هـ

(١) نهاية المحتاج : لمحمد بن احمد بن حمزة الرملي / شرح المنهاج

للنووي ١٦٤/٨ - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي

وأولاده بمصر .

(٢) المغني لموفق الدين عبدالله بن محمد بن احمد بن محمد بن قدامة

ت ٦٣٠ هـ ، على مختصر أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبدالله

ابن احمد الخرقى ١٢٨/١١ و يليه الشرح الكبير لابي الفرج

عبد الرحمن بن ابي عمر محمد بن احمد بن قدامة المقدسي

عن متن المقنع لموفق الدين عبدالله بن محمد بن احمد بن

قدامة .

(٣) كشف القناع لمنصور بن يونس بن ادريس البيهوتي ت (١٠٥١) هـ عن متن

===

هذه تعاريف للسبق كما جاءت في بعض كتب الفقهاء التي ذكرتها ، ويلاحظ أن هذه التعاريف مبنية على التعريف اللغوي للسبق ، ولعل تعريف البهوتي هو أشملها ، لما استمل عليه من إشارات لبعض أنواع السبق الذي سيرد - ان شاء الله - الحديث عنها .

ومن هذه التعاريف يمكن أن نخلص إلى أن السبق لا يخلو من إحدى حالتين :

الأولى : السبق : بفتح الباء والسُّبْق بضم السين وسكون الباء ، وهو : المال أو الجائزة الموضوعة بين المتسابقين .

والثانية : السُّبْق : بسكون الباء مصدر سبق اذا تقدم وبلغ الغاية قبل غيره ، من المسابقة وهي المجاراة بين حيوان ونحوه كسفن .

===
الاقناع لموسى بن احمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي ٤٧/٤ ، عالم الكتب بيروت .
وانظر شرح البهوتي على منتهى الارادات لمحمد بن احمد ابن عبد العزيز الفتوحي المشهور بابن النجار ٣٨٣/٢ ، ٣٨٤٠ طبعة عالم الكتب بيروت . لبنان .

كما يلاحظ أن : سباق الخيل يطلق عليه أهل العلم مراهنة
أورھانا. (١) لكن يطلقون لفظ المسابقة لتم المراهنة في الخيل ،
والمناضلة في الرمي ، جاء في تحفة الحبيب " فالمسابقة تتم المناضلة
والرهان ، وان اقتضى كلام الأصل تغاير المسابقة والمناضلة ، قال
(٢)
الأزهري : النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق يعمهما ."

(١) انظر القاموس المحيط للفيروزابادي ، مادة (رهن) ص ١٥٥١ ،
وبدائع الصنائع ج ٦ / ٢٠٦ .

(٢) تحفة الحبيب للشيخ سليمان الجبرمي على شرح محمد
الشربيني الخطيب ، المعروف بالاقناع في حل الفاظ أبي شجاع
٢٩٢/٤ الطبعة الأخيرة (١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م) شركة
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

المبحث الثاني

حكم عقد المسابقة

اختلف الفقهاء في عقد المسابقة أهو عقد لازم أم أنه عقد

جائز وهذه مذاهبهم.

أولاً : مذهب الحنفية :

يروى أنه عقد جائز في تنوير الأبصار وشرحه الدر المختار : " وحل جعل وطاب لا أنه صار مستحقاً (١) . وقد فسر بعض علماء الحنفية أنه لو امتنع المفلوب عن الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضي عليه به (٢) .

وكذا ما جاء في الفتاوى الهندية من أن المراد من الجواز

الحل لا الإستحقاق (٣) .

- (١) تنوير الأبصار وجامع البحار لشمس الدين محمد بن عبدالله بن أحمد بن تورتاش الفزى الحنفى ت (١٠٠٤) هـ وشرحه الدر المختار لمحمد طلاء الدين بن علي بن محمد بن علي المعروف بالحصكفى ت (١٠٨٨) هـ مع حاشية ابن عابدين ٤٠٢/٦ .
- (٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٢٨/٦ لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي فقيه حنفى ت (٧٤٣) هـ .
- (٣) الفتاوى العالمكيري . المعروفة ب (الفتاوى الهندية) : تأليف جماعة من علماء الهند بأمر السلطان أبي المظفر محي الدين محمد أودنك زيب بهادر عالم كير ٢٢٤/٥ طبعة المطبعة الأميرية ببولاق الطبعة الثانية (١٣١٠ هـ) .

وقد نقل عنهم بعض أهل العلم قولهم أنه عقد جائز
كابن القيم (١) وابن قدامة (٢) .

ثانياً : مذهب المالكية :

يرون أن عقد المسابقة بعبوض من العقود اللازمة فلا يفسخ العقد
الا برضاها كعقد الإجارة . قال الخرشي : " إن عقد المسابقة بين
المتسابقين أو بين الراميين إذا وقع بجعل لا زم بمجرد صدوره كلزوم
عقد الإجارة فلا ينحل الا برضاها معاً " (٣)

(١) في الفروسية تأليف الامام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن
أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن القيم امام الجوزية
المتوفى سنة ٧٥١ هـ صفحة ٧٨ . دار الكتب العلمية بيروت ،
لبنان .

(٢) انظر المغني مع الشرح الكبير ١١/١٣١ .

(٣) الخرشي على خليل ١٥٧/٣ وانظر حاشية الدسوقي على الشرح
الكبير ١٨٨/٢ ، وانظر مواهب الجليل لشرح مختصر
خليل لابن عبدالله محمد بن محمد ابن عبد الرحمن الطرابلسي
المعروف بالحطاب ٣/٣٩٣ ، مكتبة النجاح طرابلس - ليبيا .

ثالثاً : مذهب الشافعية :

فصلوا القول . فقال النووى : " والاظهر أن عقد هما لا زم
لا جائز فليس لأحدهما نسخه ولا ترك العمل قبل الشروع بعده ،
ولا زيادة و- نقص فيه ، ولا في مال " . (١)

وذكر الشربيني شارح المنهاج : أن اللزوم هنا في حق من
التزم العوض ، أما من لم يلتزم شيئاً فجائز في حقه - ثم قال : وقد
يكون العقد لازماً من جانب وجائزاً من جانب كالرهن والكتابة . ثم ذكر
أن قول النووى : (لا جائز) ليصرّح بمقابل الاظهر القائل بأنه كعقد
الجمالة ، لأن العوض مبذول في مقابلة ما لا يوثق به كرد الآبق .

ثم حرّر محل الخلاف بقوله : اذا كان العقد بعوض منهما محلل
أو من أحدهما أو من غيرهما كما سيأتي والا فجائز قطعاً . وقيل
على القولين (٢) . . . ويؤخذ من التعبير بالعقد اعتبار الإيجاب

(١) منهاج الطالبين لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووى مع

شرحه مغني المحتاج للشربيني ٣١٢/٤ .

(٢) الأقوال للشافعي ، والأوجه لأصحابه المنتسبين الى مذهبه

يخرجونها على أصوله ، ويستنبطونها من قواعده ، وأما الطرق

فهي اختلاف الاصحاب في حكاية المذهب . انظر مقدمة

المجموع للنووى ٦٥/١ ، ٦٦ .

والقبول لفظاً ، وعلى لزومه (فليس لأحدهما) إذا التزما المال وبينهما محلل (فسخه) لأن هذا شأن العقود اللازمة . نعم ان بان بالعوض عيب ثبت حق الفسخ كما في الأجره (ولا ترك العمل قبل الشروع) فيه (ولا بعده) فاضلاً كان أو مفضولاً كما يشعر به إطلاقه ، لكن محله في الفاضل اذا أمكن أن يدركه الآخر ويسبقه لأن ذلك ثمرة اللزوم ، فان لم يمكن أن يدركه ويسبقه فله تركه لأنه ترك حق نفسه .

وأضاف الشربيني في معرض شرحه لكلام النووي قائلاً : (ولا زيادة ولا نقص فيه) أي العمل (ولا في مال) ملتزم بالعقد ، إلا أن يفسخ العقد الأول ويستأنفا عقداً جديداً ، ان وافقهما المحلل ، وعلى الجواز يجوز جميع ذلك ، أما اذا كان المال من أحدهما أو من أجنبي فغيره الفسخ بلا عيب كالمحلل . (١)

رابعاً : مذهب الحنابلة :

ذهبوا الى أن عقد المسابقة عقد جائز " لأنه عقد على ما لا تحقق القدرة على تسليبه فكان جائزاً كرد الأبق فإنه عقد على الإصابه ولا يدخل تحت قدرته ، وبهذا فارق الإجارة ، فعلى هذا لكل واحد من

(١) انظر مغني المحتاج للخطيب الشربيني ٣١٢/٤ ، ٣١٣ .

المتسابقين الفسخ، قبل الشروع في المسابقة فان كان لم يظهر لأحدهما فضل على الآخر جاز الفسخ لكل واحد منهما، وان ظهر لأحدهما فضل مثل أن يسبقه في بعض المسابقة أو يصيب بسهامه أكثر منه فللفاضل الفسخ، ولا يجوز للمفضول؛ لأنه لو جاز له ذلك لفات غرض المسابقة لأنه متى بان له سبق صاحبه له فسخها وترك المسابقة فلا يحصل المقصود. (١)

وقد وجه ابن القيم قول من قال بأنه عقد جائز فقال :
وأصحاب هذه الطريقة رأوا أن لزوم العقد في حق من لم يخرج لا فائدة فيه إذ لا يلزمه شيء فانه إما أن يكسب مالا أولا يعطي شيئا فلا فائدة لإلزامه بعقد لا يكون معطيا فيه لأحد .

ثم وجه قول القائلين بأنه عقد لازم فقال : وأصحاب هذه الطريقة يقولون : ان المخرج قد يستفيد التعلم ممن لم يخرج فيكون كالمعاوض بماله على التعلم فيلزم الآخر تنعيم العقد . قالوا : ولأنه معلومين عقد من شرطه أن يكون العوض والمعووض / فكان لا زما كإجارة .
ومن قال بالجواز دون اللزوم قال : المسابقة عقد على ما لا يتحقق القدرة

على تسليمه فكان جائزاً كرد الابق . وذلك لأنه عقد على الإصابه
ولا يدخل تحت قدرته وبهذا فارق الاجارة (١).

و يرى ابن القيم أن عقد المسابقة عقد جائز ، وليس عقداً
لا زماً من باب الاجارات . ومع أنه قال بجواز العقد الا أنه يرى أنه
ليس داخلاً في الجعالة وإنما هو عقد مستقل بنفسه ، وقال بأنه يفارق
الجعالة في الوجوه التالية :

١ - أن العامل لا يجعل جعلاً لمن يغلبه ويقهره ، وإنما يبذل
له فيما يعود نفعه إليه ، ولو كان بذله فيما لا ينتفع به
لم يصح العقد وكان سفهاً .

٢ - أن الجعالة يجوز أن يكون العمل فيها مجهولاً . كقوله من
ردّ عهدي الابق فله كذا . بخلاف عقد السباق فان العمل
فيه لا يكون الا معلوماً .

(١) الفروسية لابن القيم ٧٨ .

٣ - أنه يجوز أن يكون العوض في الجمالة مجهولاً . كقول
الإمام من دلني على حصن أو قلعة فله ثلث ما يُغنم منه
أوربعه بخلاف عقد السباق .

٤ - ان المراهن قصده تعجيز خصمه ، وأن لا يوفى عمله بخلاف
الجاعل فان قصده حصول العمل المجهول له وتوفيته
إياه .

وبعد هذا العرض لآراء الفقهاء يمكن القول أن لهم

اتجاهين في حكم عقد

الاتجاه الأول :

انه عقد لازم لا يصح فسخه الا برضاها فيما اذا كان على جعل
وأصحاب هذا الاتجاه هم المالكية والشافعية في الاظهر .

الاتجاه الثاني :

الذين قالوا انه عقد جائز يصح لأحدهما الفسخ ما لم
يظهر لأحدهما فضل على الآخر ، وهذا رأى الحنابلة وصريح قول
الحنفية . (١)

(١) انظر الفروسيه لابن القيم صفحة ٧٥ وما بعدها .

ولعل الرأي الراجح هو أن عقد المسابقة عقد جائز يصح
لكل من المتعاقدين الفسخ ولو بعد الشروع فيها ، ما لم يظهر لأحدهما
فضل على صاحبه ، فإن ظهر لأحدهما فضل على صاحبه فقد أصبح
العقد لازماً في حق المفضل ، وجائزاً في حق الفاضل والا لفات المقصود
من المسابقة .

أما من حيث أن عقد المسابقة من باب الجعالة أم أنه عقد
مستقل بنفسه فاني أرجح ما ذهب اليه ابن القيم من أنه عقد مستقل
بنفسه لأنه يفارق الجعالة في الأمور التي ذكرها وإن كان يشبهها
من حيث الحكم .

أولا : المسابقات التي باشرها النبي صلى الله عليه وسلم أو أقرها أو منعها :

- ١ - سباق الخيل .
- ٢ - سباق الابل .
- ٣ - الرمي (المناضلة) وسيأتي الكلام عنه مفضلا في باب الرمي .
- ٤ - المسابقة على الأقدام .
- ٥ - المسابقة في المصارعة .
- ٦ - المسابقات العلمية .
- ٧ - المسابقة بالسيوف والرماح والمزاريق .
- ٨ - المسابقة على اللعب بالنرد .

ثانيا : المسابقات على الآلات التي لم يكن معروف السبق عليها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .

- ١ - المسابقة في السباحة .
 - ٢ - المسابقة على الحمام .
 - ٣ - المسابقة بحمل الأثقال .
 - ٤ - المسابقة على كرة الصولجان .
 - ٥ - المسابقة على مهارشة الديكة ونطاح الكباش .
 - ٦ - المسابقة على اللعب بالشطرنج .
- وسيأتي بيان هذه المسابقات في هذا الباب إن شاء الله .

أما المسابقات الحديثة المعروفة في هذا الزمان فيمكن

تقسيمها الى قسمين :

١ - القسم الأول : مسابقات مأخوذة عن المسلمين أو يمكن ردها

الى ما هو معروف عند المسلمين من المسابقات .

٢ - القسم الثاني : مسابقات حديثة .

أما القسم الأول من هذه المسابقات فهي : الفروسية ، الرمي ،

السباحة ، ز ألعاب الماء ، المصارعة ، رفع الأثقال ، مبارزة السيف .

وأما القسم الثاني : المسابقات الحديثة فهي : ألعاب القوى ،

كرة السلة ، الملاكمة ، التجديف ، مضمار الدراجات ، كرة القدم ، الجمباز ،

كرة اليد ، الهوكي ، الجودو . (١)

(١) لمعرفة أسماء الألعاب الحديثة انظر : الألعاب الأولمبية ماضيا
وحاضرا ومستقبلا لأمين ساعاتي صفحة ٧٨ ، ٧٩ ، مطابع المكتب
المصري الحديث .

المبحث الرابع

شروط المسبق

الشرط كما عرفه بعض الأصوليين - : " ما يلزم من انتفاء
انتفاء أمر على ترجية السببية ، كالإحصان ، والحول ينتفى الرجم والزكاة
لانتفائهما .

وهو عقلي ، كالحياة للعلم .

ولغوي ، كدخول الدار لوقوع الطلاق المعلق عليه .

وشرعي ، كالطهارة للصلاة " (١)

وقد اشترط الفقهاء عشرة شروط للمسابقة ، وهذه أقوالهم

فيها :

الشرط الأول :

تحديد الموقف الذي يبتدىء منه المتسابقان والغاية التي

ينتهيان اليها وتساويهما فيها وقد جاء كلام الفقهاء في هذا الشرط

كالتالي :

(١) المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص ٦٦
لعلي بن محمد بن علي بن عباس بن شيخان البعلبي ثم الدمشقي
الحنبلي "علاء الدين" أبو الحسن "المعروف بابن اللحام"
تحقيق د / محمد مظهر بغا ، دار الفكر - دمشق - سوريا .

أولا - الحنفية :

ذكر العيني " أن المسابقة بالخيل يجب أن يكون أمدها معلوما " (١) " والأمد : الغاية " . (٢)

ثانيا - المالكية :

لا يشترطون التساوى في المبدأ والغاية ، مع أنهم يشترطون تعيينهما .

قال الخرشي : " ... يشترط في المسابقة والمناضلة بالسهم تعيين المبدأ الذي يبتدأ منه والغاية التي ينتهى اليها ، ولا يشترط تساويهما في المبدأ ولا في الغاية " . (٣)

وقد وضع هذا الدسوقي في حاشيته فقال : " ... بل اذا دخلا على الاختلاف في ذلك جاز . كأن يقول لصاحبه ، أسابقك بشرط أن أبتدىء الرماحة من المحل الفلاني القريب من آخر الميدان ، وأنت من

-
- (١) عمدة القارى للامام بدر الدين أبى محمد محمود بن احمد العيني شرح صحيح البخارى ١٦٠/١٤ ، ١٦١ طبعة دار الفكر بيروت .
(٢) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١/٦٥ .
(٣) الخرشي ٣/١٥٥ .

المحل الفلاني الذي هو بعيد من آخر الميدان ، وكل من وصل لآخر الميدان قبل صاحبه عد سابقا ، أو يقول لصاحبه نبتدى الراحة من المحل الفلاني ، وأنت تنتهي لمحل كذا وأنا لمحل كذا الذي هو أقرب من نهايتك ، وكل من وصل لنهايته قبل صاحبه عد سابقا .^(١)

ثالثا - الشافعية :

لا يجوز عندهم العقد اذا لم يحدد الموقف والغاية . وكذلك تساوى المتسابقين فيهما . قال الشافعي : " ولا يجوز أن يجرى الرجل مع الرجل يخرج كل واحد منهما سبقا ويدخلان بينهما محللا الا والغاية التي يجريان منها والغاية التي ينتهيان اليها واحدة ، ولا يجوز أن ينفصل أحدهما عن الآخر بخطوة واحدة " .^(٢)

وقال الرملي شارحا كلام النووي : " . . . (وشرط المسابقة) بين اثنين مثلا (علم) المسافة بالمشاهدة أو الذرع ، والموقف الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان اليها ، فان لم يعين ذلك شرطا المال لمن سبق حيث سبق لم يجز " .^(٣)

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٨٦/٢ .

(٢) الأمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ٢٤٤/٤

طبعة دار الفكر بيروت . الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

(٣) نهاية المحتاج للرملي ١٦٦/٦ ١٦٧٠ .

وأضاف أن السبب في عدم جواز العقد اذا لم يكن هناك عرف ولا عادة يحمل عليها المطلق. فان كان هناك عرف حمل على ما غلب عليه العرف. قال: " ومحل ما ذكره المصنف (يقصد الامام النووي صاحب المنهاج) حيث لا عرف غالب والا لم يشترط شيء، وما غلب عليه العرف وعرفه المتعاقدان يحمل المطلق عليه، كما يأتي في نظيره. (وتساويهما فيهما)، فلو شرط تقدم موقف أحدهما أو تقدم غايته لم يجز، لأن المقصود معرفة الفروسية، وجودة جرى الدابة، وهو لا يعرف مع تفاوت المسافة لاحتمال أن يكون السبق بسبب قرب المسافة لا لحدق الفارس ولا لفراهة الفرس. ويجوز أن يعينا غاية ان اتفق سبق عندها، والا فغاية أخرى عيناها بعدها، لا أن يتفقا على أنه ان وقع سبق في نحو وسط الميدان وقعا عن الغاية، لأن السابق قد يسبق، ولا أن المال لم يسبق بلا غاية". (١) فان تسابقا بدون تحديد غاية لم يجز، لما يؤدى اليه من إتلاف الدابة.

جاء في تكملة المجموع: " فان وقع العقد على اجراء الفرسين حتى يسبق أحدهما الآخر لم يجز لأمرين:

(١) نهاية المحتاج للرملي ١٦٢/٦ وانظر مغني المحتاج للشرييني

أحدهما : جهالة الغاية .

والثاني : لأنه يفضى ذلك لأجرائهما حتى يعطبا

ويتلغا .^(١)

٤ - الحنابلة :

وقد ساروا على نهج الحنفية والشافعية في اشتراط تحديد

المسافة والتساوى فيها . قال ابن قدامة : " ويشترط في المسابقة

بالحيوان تحديد المسافة وأن يكون لا ابتداء عدوها وآخره غاية لا يختلفان

فيها ؛ لأن الفرض معرفة أسبقهما ، ولا يعلم ذلك الا بتساويهما فسي

الغاية ، ولأن أحدهما قد يكون مقصرا في أول عدوه سريعا في انتهائه ،

وقد يكون بضد ذلك فيحتاج الى غاية تجمع حاله .^(٢)

واستدل على ذلك بأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عندما

سبق بين الخيل المضمره جعل لها غاية من الحفيا الى ثنية الوداع ، وذلك

سته أميال أو سبعة ، والتي لم تضر من الثنية الى مسجد ينسي زريق ،

وذلك ميل أو نحوه .^(٣)

(١) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٣٦/١٥ .

(٢) المغني لابن قدامة ١٣٦/١١ .

(٣) انظر المرجع نفسه . والهيرث سيأتي ترجمته ص ٧٥

ثم قال ابن قدامة : " فاذا استبقا بغير غاية لينظرأيهما
أولا لم يجز لأنه يؤدى الى أن لا يقف أحدهما حتى ينقطع فرسه ،
ويتعذر الإشهاد على السبق فيه . " (١)

مناقشة وترجيح :

سبق النقل عن المالكية أنهم لا يشترطون التساوى في المبدأ
ولا في الغاية ، بل لو دخلا على الاختلاف بأن يبتدىء أحدهما من
المحل الفلاني القريب والآخر من المحل الفلاني الذى هو أبعد ، وكل
من وصل لآخر الميدان قبل صاحبه عدّ سابقا لجاز . وهذا منافي
لمبدأ المساواة بين المتسابقين المتقاربين
الحال الذى يجب أن يكون بين المتسابقين ، إذ أنه لمعرفة الأسرع
الذى يفضل صاحبه يلزم أن يكونا متساويين في المبدأ والغاية ، فلو
كانا مختلفين لاحتمل أن يكون السابق إنما سبق لأنه كان أقرب
من صاحبه الى الغاية ، لا لفراصة فرسه وفروسيته حتى وان اتفقا على
الاختلاف في المبدأ والغاية فانه ربما يؤدى ذلك الى النزاع بينهما ، وعدم
قناعة المفضل . فما ذهب اليه الجمهور هو الراجح لأن رسول الله صلى الله
عليه وسلم عندما سبق بين الخيل المضمرة جعل (الحفيا) هي المبدأ والغاية
(ثنية الوداع) ، وهي مبدأ الخيل التي لم تضمر ، وغايتها مسجد بني زريق .

(١) المغني لابن قدامة ١١/١٣٦ .

قال العراقي في طرح التثريب : ... وفيه (اى حديث ابن عمر السابق) أنه لا بد في المسابقة من اعلام ابتداء الغاية وانتهائها ، وهو كذلك بالإجماع ، والا أدى الى النزاع الذى لا ينقطع . (١)

ومن الأدلة على أنه لا بد من اشتراط المبدأ والغاية والتساوى فيهما ما ورد في سنن الدارقطني عن علي بن أبي طالب . أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له : " يا علي ، قد جعلت اليك هذه السبقة بين الناس " فخرج على فدعا سراقه بن مالك (٢) فقال : يا سراقه ، اني قد جعلت ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في عنقي من هذه السبقة في عنقك فاذا أتيت الميطان . والميطان :

(١) طرح التثريب في شرح التقريب ٧/٢٤٠ ، لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن حسين العراقي حافظ عصره وشيخ وقته ت (٨٠٦) هـ وولده أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم ابن حسين العراقي ت (٨٢٦) هـ ، والمتمن المسمى ب : (تقريب الاسانيد ، وترتيب المسانيد) للأب . الناشر : دار المعارف ، سورية ، حلب . ش : السبع بحرات .

(٢) " سراقه بن مالك بن جشم بن مالك بن عمرو بن تيم بن مدلج بن عبد مناة بن كنانة الكناني المدلجي - وقد ينسب الى جده ، يكنى أبا سفيان ، كان ينزل قديدا ، روى البخارى قصته في ادراكه النبي - صلى الله عليه وسلم - لما هاجر الى المدينة ، ودعا النبي - صلى الله عليه وسلم - عليه حتى ساخت رجلا فرسه ، ثم أنه طلب منه الخلاص وأن لا يدل عليه ففعل ، وكتب له أمانا وأسلم يوم الفتح " . انظر الاصابة لابن حجر ١٨/٢ .

مرسلها من الغاية - قصف الخيل ثم نادى هل من مصلح للجام ، أو حامل لفلان ، أو طارح لجل^(١) فإذا لم يجبه أحد فكبر ثلاثا ثم خلعها عند الثالثة يسعد الله بسبقه من شاء من خلقه ، وكان علي رضي الله عنه - يقعد عند منتهى الغاية ، ويخط خطا ويقيم رجلين متقابلين عند طرفي الخط ، طرفه بين ابهامي أرجلهما ، وتمر الخيل بين الرجلين ، ويقول : إذا خرج أحد الفرسين على صاحبه بطرف أذنيه ، أو أذن ، أو عذار^(٢) فاجعلوا السبقة له ، فان شككتما فاجعلا سبقهما نصفين ، فإذا قرنتم شنتين^(٣) فاجعلوا من غاية أصفر الشنتين ،

- (١) "الجل بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به" القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ١٢٦٤ مادة "جل" .
- (٢) عذار : "العذار من اللجام ما سال على خد الفرس" المرجع السابق ص ٥٦١ مادة "العذر" .
- (٣) قوله : " فإذا قرنتم شنتين " أي " إذا جعل الرهان بين فرسين من جانب وفرسين من الجانب الآخر فلا يحكم لأحد المتراهنين بالسبق بمجرد سبق أكبر الفرسين إذا كانت احدهما صفراء والآخرى كبرى بل الاعتبار بالصفراء " التعليق المغني لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي على سنن الدارقطني ، على بن عمر الدارقطني ٣/٣٠٦ ، نشر السنة ، ملتان ، باكستان . شرح منتقى الأخبار وانظر نيل الأوطار / من أحاديث سيد الأئمة للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ٨/٢٤٥ ، دار الجيل بيروت . لبنان

فاجعلوا من غاية أصغر الثنتين ، ولا جلب ولا جنب ولا شغار ^(١) في الاسلام " وسيأتي معنى الجلب والجنب في المطلب الثالث من الفصل الثالث .

قال أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي في التعليق المفني في قوله : ويخط خطا قال : " وفيه مشروعية التحرى في تبين الغاية التي جعل السباق اليها ، لما يلزم من عدم ذلك من الاختلاف والشقاق والافتراق " ^(٢)

وتحديد المبدأ والغاية والتساوى فيهما كما اشترطه بعض الفقهاء هو الراجح عند الاطلاق ، أما اذا اشترط أحدهما فقال : أسابقك من المحل الفلاني الذي هو أبعد وأنت تسابقني من المحل الفلاني الذي هو أقرب فمن وصل الى الغاية الفلانية قبل صاحبه عد سابقا ، فهذا سائغ أيضا ولعله ما أراد المالكية .

(١) الشغار " هونكاح معروف في الجاهلية ، كأن يقول الرجل للرجل :

شاغرني : أى زوجني أختك أو ابنتك أو من تلى أمرهما ، حتى أزوجه أختي أو بنتي أو من ألقى أمرها ، ولا يكون بينهما مهر ، ويكون بضع كل واحدة منهما في مقابلة بضع الأخرى ، وقيل له شغار لا ارتفاع المهر بينهما ، ومن شغار الكذب اذا رفع إحدى رجله ليبول . وقيل الشغار : البعد . وقيل الاتساع .

النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤٨٢/٢ .

(٢) حديث على هذا أخرجه الدارقطني في كتاب السبق بين الخيل

٣٠٥/٤ ، ٣٠٦ طبعة دار المحاسن للطباعة والنشر ، شارع الجيش القاهرة . وأخرجه أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي في السنن الكبرى ٢٢/١٠ كتاب السبق والرمي ، " باب لا جلب ولا جنب في الرهان " الطبعة الاولى بحيدرآباد الهند .
باسناد الدارقطني وقال : " هذا اسناد ضعيف " .

وانظر نيل الاوطار للشوكاني ٢٤٤/٨ .

الشرط الثاني : وهذا الشرط يرد اذا كانت المسابقة بجعل .

فيشترط أن يكون المال المشروط معلوما .

وقد جاء ت أقوال العلماء فيه كما يأتي :

أولا - الحنفية :

وقد اشترطوا العلم به ، جاء في الفتاوى الهندية : " ... وانما

يجوز ذلك ان كان البذل معلوما في جانب واحد بأن قال : ان سبقتني

فلك كذا ، وان سبقتك لا شيء لي عليك أو على القلب (١) . . والمراد من

الجواز الحل لا الاستحقاق . " (٢)

ثانيا - المالكية :

اشترطوا أن يكون الجعل ما يصح بيعه مباحا معلوما ، كما ذكر

(٣) الخرشى .

(١) على القلب : أى ان سبقتك فلي عليك كذا وان سبقتني لا شيء لك علي .

(٢) الفتاوى الهندية ٣٢٤/٥ .

(٣) انظر الخرشى ١٥٤/٣ ، ١٥٥٠ .

وقال الدسوقي : والحال أنه لا
يعلم قدره أو جنسه ، فلو وقعت المسابقة بمنوع مما ذكر فالظاهر أنه
لا شيء فيها ، لأنه لم ينتفع الجاعل بشيء حتى يقال عليه جعل
المثل . (١)

٣ - الشافعية :

يشترطون معرفة جنس المال الموضوع بين أهل السباق وقدره وصفته
كسائر الأعيان عينا كان أو دينا .

قال الشرييني في معرض ذكره لشروط السبق "والعلم بالمال
المشروط جنسا وقدره وصفة كسائر الأعيان عينا كان أو دينا ، حالا أو
مؤجلا ، أو بعضه كذا وبعضه كذا ، ... فلا يصح عقد بغير مال
ككلب ، ولا مال مجهول كتوب غير موصوف ، فان كان لأحدهما على
الآخر مال في ذمته وجعله عوضا جاز بناء على جواز الاعتياض عنه
وهو الراجح . (٢)

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٨٦/٢ .

(٢) مغني المحتاج للشرييني ٣١٣/٤ وانظر نهاية المحتاج للمرملی

رابعاً - الحنايلة :

ما ذكره الحنايلة عن هذا الشرط مشابه لكلام الشافعية فابن قدامة يقول " . . . ويشترط أن يكون العوض معلوماً لأنه في عقد ، فكان معلوماً كسائر العقود بالمشاهدة أو بالفرق والصفة . . . ويجوز أن يكون حالاً وموئلاً كالعوض في البيع ، ويجوز أن يكون بعضه حالاً وبعضه موئلاً . " (١)

ومثل هذا ذكره البهوتي إلا أنه قال : (" والمراد بمعرفته بالقدر إذا كان بالبلد نقد واحد أو أغلب ، وإلا لم يكف ذكر القدر بل لا بد من وصفه . " (٢) ونظراً لأن السبق دوره رئيسي في المسابقة لما يؤدى إليه من الحفز عليها فقد عقدت له مطلبان وهما :
مطلب في البازل للسبق :

ويمكن أن يكون البازل للسبق أحد المتسابقين ، ويمكن أن يكون السبق منهما معا وعندها لا يصح تسابقهما إلا بحلل كما قال الجمهور ، ويمكن أن يكون البازل شخصاً خارجاً عنهما من الرعية ، وربما يكون البازل الامام أو نائبه .

(١) المغني لابن قدامة ١٣١/١١ .

(٢) كشاف القناع للبهوتي ٥٠/٤ .

قال الشافعي : " والأَسباق ثلاثة : سبق يعطيه الوالى
أو الرجل غير الوالى من ماله متطوعا به ، وذلك مثل أن يستبق بين الخيل
من غاية الى غاية ، فيجعل للسابق شيئا معلوما . . . وهذا وجه ليست فيه
علة ، والثاني : يجمع وجهين وذلك أن يكون الرجلان يريدان^{أن} يستبقا
بفرسيهما ولا يريد كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ، ويريدان أن يخرجوا
سابقين من عندهما وهذا لا يجوز حتى يدخل بينهما محلا . . .
والثالث : أن يسبق أحد الفارسين صاحبه فيكون السبق منه دون
صاحبه فان سبقه صاحبه كان له السبق وان سبق صاحبه لم يفرم
صاحبه شيئا وأحرز هو ماله . " (١)

مطلب في عود السبق :

من أحرز السبق فقد ملكه وهو متطوع به ان شاء أطعم به من أراد أو
رده على من أخذه منه أو تهوله هذا ما ذهب اليه الشافعي حيث
قال : " وهو متطوع باطعامه إياه/قله أن يحرزه ويتموله ويمنعه منه
ومن غيره . " (٢)

(١) الأُم للامام الشافعي ٢٤٣/٤ - ٢٤٤ .

وانظر الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن احمد
الانصارى القرطبي ١٤٧/٩ ، طبعة دار احياء التراث العربى
بيروت لبنان .

(٢) الأُم للامام الشافعي ٢٥٠/٤ .

وقد استحب أصحاب مالك للسابق أن يبتاع بما يحرزه من

سبقه طعاما يطعمه المجتمعون للسباق (١).

والمذهب عند الحنابلة أنه ان شرط ان يطعم السابق السبق

لأصحابه أو غيرهم لم يصح الشرط (٢) ، فالشرط فاسد عندهم لأنه عوض

على عمل فلا يستحقه غير العامل كالعوض في رد الابق ، ولا يفسد
العقد (٣).

أما الشافعية ففي فساد العقد عندهم وجهان (٤) في حالة

اشتراط ان يطعم السابق أصحابه والظاهر من المذهب أن العقد يفسد

بفساد الشرط كالبيع (٤) وسيأتي القول المختار في الشرط العاشر

ان شاء الله .

(١) انظر الكافي في فقه أهل المدينة المالكي لأبي عمرو يوسف بن

عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عبد البر النمرى القرطبي ١/ ٤٩٠

تحقيق وتقديم وتعليق د / محمد محمد أحمد ولد ماديك

الموريتاني ، الناشر مكتبة الرياض الحديثة الرياض - البطحاء ،

الطبعة الاولى (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م) .

(٢) انظر الانصاف للمرداوى ٦/ ٩٤ .

(٣) انظر المغني لابن قدامة ١١/ ١٣٢ .

(٤) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ٨٥/ ١٧٥ .

الشرط الثالث :

أن تكون الدابتان من نوع واحد .

وقد جاءت آراء الفقهاء فيه كما يلي :

أولا - الحنفية :

ذكر هذا الشرط الكاساني عند ذكره لشروط السبق فقال :

" ومنها : أن تكون المسابقة فيما يحتمل أن يسبق من الأشياء الأربعة ^(١)

حتى لو كانت فيما يعلم أنه يسبق غالبا لا يجوز ، لأن معنى التحريض في

هذه الصورة لا يتحقق . " ^(٢)

وقال الزيلعي : " وكذا شرطه أنه تكون في كل واحد من الفرسين

احتمال السبق ، أما إذا علم أن أحدهما يسبق لا محالة فلا يجوز ، لأنه

^(٣)

أما جاز للحاجة الى الرياضة على خلاف القياس . " واحتمال سبق كل

من الدابتين يلزم منه أن تكون كل منهما متساوية الأحوال أو متقاربة

وأن لا يسابق المضممع غيره . ^(٤)

(١) يريد الحافر والخف والنصل والقدم .

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ٢٠٦/٦ .

(٣) تبين الحقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي .

شرح كنز الدقائق لأبي البركات حافظ الدين عبدالله بن
أحمد النسفي ٢٢٧/٦ ، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر .
بيروت لبنان .

(٤) انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ١٦٠/١٤ .

ثانيا - المالكية :

يشترطون ما اشترطه الحنفية من تساوى الدابتين أو تقاربهما في الحال ، وأن لا يكون بينهما فارق يقطع عند وجوده بتفاوتهما وسبق أحدهما .

قال الخرشي : " ويشترط في الخيل مقارنة الحال ... فلو كان فرس أحدهما ضعيفاً يقطع بتخلفه أو فارهاً يقطع بتقدمه لم يجز . " (١)

وهذا يعني أن كل واحد منهما يجهل سبق فرسه وفرس صاحبه ، فان قطع أحدهما أن أحد الفرسين يسبق الآخر لم يجز . (٢)

والمالكية بالإضافة الى اشتراطهم مقارنة الحال أو التساوى لا يكتفون بذكر الجنس ولا بالوصف بل لا بد من تعيينه " بالاشارة الحسية بأن يقول : أسابقك على فرسى هذه أو بعيرك هذا ، ولا يكتفى بالوصف كأسابقك على فرس أو بعير صفته كذا وكذا . " (٣)

(١) الخرشي ١٥٥/٣ .

(٢) انظر حاشية الدسوقي ٨٦/٢ .

(٣) المرجع السابق ٨٦/٢ .

ثالثا - الشافعية :

ذهب الخطيب الشربيني بعد اشتراطه " امكان سبق كل واحد من الفرسين " ذهب الى أنه لا تجوز المسابقة بين ما كان من جنسين مختلفين كالخيل والابل ، وأما ما كان من جنس واحد فتصح لتقاربهما ^(١) قال : " وقد علم من هذا الشرط أنه لا تجوز المسابقة بين الخيل والابل ولا بين الخيل والحمير . وهو الأصح . وأما بين البغل والحمار فيجوز على الأصح لتقاربهما ، ولا يضر اختلافهما في النوع كعتيق ^(٢) وهجين ^(٣) من الخيل ، ونجيب ^(٤) ونجتي ^(٥) من الابل " ^(٦) كما اشترط الشربيني تعيين الفرسين ، لأن الغرض معرفة سيرهما وذلك يقتضي التعيين ، ويكفي الوصف في الذمه ، لأن الوصف يقوم مقام التعيين

-
- (١) انظر مغني المحتاج للشربيني ٣١٣/٤ .
(٢) العتيق : النجيب من الخيل ، انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي صفحة ١١٧٠ مادة (عتق) .
(٣) " المهجين في الناس والخيل انما يكون من قبل الأم ، فاذا كان الاب عتيقا والأم ليست كذلك كان الولد هجينا " النهاية في غريب الحديث والاثرا بن الاثير ٢٤٨/٥ .
(٤) " النجيب " من الابل مفردا ، ومجموعا ، وهو القوى منها ، الخفيف السريع . المرجع السابق ١٧/٥ .
(٥) النجتي : وهي جمال طوال الاعناق . وتجمع على نجن ونجاني ، واللفظة معربة ، نفس المرجع ١٠١/١ .
(٦) مغني المحتاج للشربيني ٣١٣/٤ .

كما في السلم ، ويتعينان بالتعيين فلا يجوز ابدالهما ولا أحدهما
لاختلاف الفرض. فان وقع هلاك انفسخ العقد ، فان وقع العقد على
موصوف في الذمة لم يتعين ، فلا ينفسخ العقد بموت الفرس الموصوف
كالاٌجير غير المعين ، ويأتي في معنى الموت زهاب اليد أو الرجل
والعمى . (١)

رابعاً - الحنابلة :

يشترط الحنابلة بالاضافة الى تعيين المركوبين بالروية ، أن
تكون الدابتان من جنس واحد ونوع واحد ، قال البهوتي في معرض
ذكره لشروط السبق : " أن يكون المركوبان والقوسان من نوع واحد ،
لأن التفاوت بين النوعين معلوم بحكم العادة أشبه الجنسين ، فلا تصح
المسابقة بين فرس عربي وهجين . " (٢) وهذا هو المذهب عندهم
كما ذكره المرادوى . (٣)

(١) مغني المحتاج للشرييني ٣١٣/٤ .

(٢) كشاف القناع للبهوتي ٤٩/٤ .

(٣) الانصاف ٩١/٦ .

وخلاصة هذا الشرط أن الفقهاء متفقون على أنه يشترط تساوى
حال الدابتين أو تقاربهما بحيث يحتتمل سبق كل منهما ، وهذا لا يحصل
الا اذا كانتا من نوع واحد بعد العلم بالتجانس ، وتعيين كل منهما
بالإشارة الحسية أو بالوصف الذى لا يمكن معه التغيير ليعلم بعد ذلك
السابق منهما ، ثم انه قد جرت عادة الناس فيما أعلم أنه لا يجرى السباق
الا بين ما كان من الدواب من جنس ونوع واحد متساوى الحال أو
مقاربه ، فيسابق مثلا بين العتيق والعتيق من الخيل ، أو الهجين
والهجين ، ليعرف الأشد من كل نوع ويحصل التحريف المقصود من
المسابقة .

الشرط الرابع :

ادخال المحلل اذا كان المال منهما، وفرسه كفوء لفرسيهما

يغرم ان سَبَق ولا يغرم ان سُبِق .

وقد اشترط هذا الشرط الجمهور وقالوا : ان المال اذا

كان مخرجاً من المتسابقين فهو قمار محرم، ولا يصح عقد المسابقة على

ذلك، الا ان يدخل بينهما محلل، لا يخرج شيئاً ليخرج العقد عن شبه

القمار، واستدلوا على ذلك بما رواه سعيد بن المسيب^(١) عن أبي

هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال :

"من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فليس بقمار، ومن

أدخله وهو يأمن أن يسبق فهو قمار". (٢)

(١) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي، أبو

محمد : سيد التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة . جمع

بين الحديث والفقه والزهد والورع، وكان يعيش من التجارة

بالزيت، ولا يأخذ هطاً . وكان يحفظ الناس لأحكام عمر بن

الخطاب، وأقضيته، حتى سمي راوية عمر. توفي بالمدينة سنة

(٩٤) هـ .

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى ١١٩/٥ - ١٤٣ لا بّي عبد الله

محمد بن سعد بن منيع البصري، دار بيروت للطباعة والنشر

(١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) ، تهذيب التهذيب لابن حجر ٨٤/٤ - ٨٨

والاعلام للزركلي ١٠٢/٣ .

(٢) سمّأتني كلام الفقهاء في المحلل في الفصل الرابع .

وقد ردّ بعض الفقهاء القول بالمحلل ، وقالوا : ان العقد بدونه حلال ، ولم ترد به الشريعة وأن حديث محلل السباق لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بل أحسن أحواله أن يكون موقوفاً على سعيد بن المسيب - رحمه الله - (١)

الشرط الخامس :

ارسال الدابتين دفعة واحدة ، وأن يكون عند أول المسافة من يشاهد إرسالهما وعند الغاية من يضبط السابق منهما .
وقد ذكر هذا الشرط الشافعية والحنابلة ، جاء في المجموع :
" ويشترط في المسابقة ، ارسال الفرسين أو البعيرين دفعة واحدة ، فان أرسل أحدهما قبل الآخر لم يعلم هل يدركه أم لا ، لم يجز هذا في المسابقة بعوض ؛ لأنه قد لا يدركه مع كونه أسرع منه لبعدهما بينهما ، ويكون عند أول المسافة من يشاهد إرسالهما ويرقبهما ، وعند الغاية من يضبط السابق منهما لثلا يختلفا في ذلك . " (٢)

-
- (١) لمعرفة درجة هذا الحديث وتفصيل القول في أحكام المحلل أرجع الى : المراهنة على المسابقات وآراء العلماء فيها ، الفصل الرابع .
(٢) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٤٦/١٥ وانظر المغني لابن قدامة ١٣٧/١١ .

وقد استدلوأ بحديث على السابق ^(١) والذي أمر فيه سراقه

أن يصف الخيل ثم يكبر ثلاثا ، ثم يرسلها عند الثالثة . . . وكان على كرم
الله وجهه يقعد على منتهى الغاية ، يخط خطا ويقيم رجلين متقابلين
عند طرف الخط ، طرفيه بين إبهامي أرجلها ، وتمر الخيل بين الرجلين ،
ويقول لهما اذا خرج أحد الفرسين على صاحبه بطرف أذنيه أو أذن أو
عذار فاجعلا السبقة له فان شككتما فاجعلا سبقهما نصفين ، فإذا
قرنتم ثنتين فاجعلا الغاية من غاية أصفر الثنتين ، ولا جلب ولا جنب
ولا سفار في الاسلام. ^(٢)

وهذه رقة متناهية وترتيب عجيب للمسابقة عند المسلمين ،

وهي ما زالت تستعمل حتى الآن وان كانت هناك وسائل حديثه
مثل جهاز الإطلاق الذي تدخل اليه خيول الحلبة ثم تطلق منه دفعة
واحدة ، وكذلك ما يستعمل من أجهزة لضبط السابق من الخيل عند خط
النهاية من (تلفزيونات) ونحوها ، وكذلك القياس الزمني ، فالذي يقطع
المسافة المحددة في مدة زمنية أقل يعتبر سابقا ، والمقصود سدد
باب الفراغ بين المتسابقين ومعرفة السابق منهم .

(١) سبق تخريجه في الشرط الأول .

(٢) انظر المغني لابن قدامة ١٣٨/١١ والمجموع ١٥٣/١٥ .

الشرط السادس :

أن يقطع المركوبان المسافة بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع
أو تعب شديد .

وهذا الشرط فيه درء لتعذيب الحيوان فلا يجوز شرعاً
إيصال الألم إلى الحيوان ،^(١) وما قد يحصل له من ألم في المسابقة فإنما
يباح لما فيه من التدريب والرياضة للحيوان والنفس بقصد تعلم فنون
الحرب والكر والفر ، وهذا يتحقق بالغاية التي لا يحصل بها تعب أو انقطاع
كبير للحيوان . وهذه مذاهب أهل العلم في هذا الشرط .

أولاً - الحنفية :

جاء في حاشية رد المحتار : وشرطه أن تكون الغاية مـ
يحتملها الفرس .^(٢)

ثانياً - الشافعية :

إذا كانت الغاية طويلة توءى إلى انقطاع الحيوان أو تعبـه
بطل العقد عند الشافعية . قال الشرييني عند ذكر شروط السبئق :

(١) انظر الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري ٢ / ٤٦-٤٧ .

(٢) انظر بحاشية رد المحتار لابن عابدين ٦ / ٧٥٢ .

"... أن يقطع المركوبان المسافة ، فيعتبر كونهما بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع أو تعب والا فالعقد باطل." (١)

ثالثا - الحنابلة :

اشتراطوا هذا الشرط لأن الاستباق بغير غاية فضلا عن أنه يؤدى الى انقطاع الحيوان فانه يتعذر الإشهاد على السبق .

قال ابن قدامة : " فان استبقا بغير غاية لينظر أيهما يقف أولا لم يجز لأنه يؤدى الى أن لا يقف أحدهما حتى ينقطع فرسه ويتعذر الإشهاد على السبق فيه ." (٢)

الشرط السابع :

تعيين الراكبين .

أولا - الشافعية :

جاء في نهجاية المحتاج : " وتعيين الراكبين كالراميين بإشارة لا وصف والفرسين مثلا ، بإشارة أو وصف سلم ، لأن القصد امتحان سيرهما ويتعينان كما يتعين الراكبين والرامييين ... فيمتنع

(١) مغني المحتاج الى معافة معاني الفاظ المنهاج للمشريني ٣١٣/٤ .

وانظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٣٦/١٥ .

(٢) المغني لابن قدامة ١٣٣/١١ .

إبدال أحدهما ، فإن مات أو عمي أوقطعت يده مثلا. أبدال الموصوف
وانفسخ في المعين . نعم في موت الراكب يقوم وارثه ولو بنائبيه
مقامه ، فإن أبى استتاب عليه الحاكم ، ومعلوم أن محله حيث كان مورثه
لا يجوز له الفسخ لكونه ملتزما ، ويفرق بين الراكب والرامي بأن القصد
جودة هذا فلم يقم غيره مقامه ، ولو مرض أحدهما وزجى انتظره والا جاز
الفسخ ، إلا في الراكب فيتجه إبداله . (١)

ثانيا - المالكية :

يشرطون معرفة أعيان الخيل ولا يشرطون معرفة جريهما
ولا من يركب عليهما من صغير أو كبير إلا أنهم يشرطون في الراكب أن
يكون محتلما . (٢)

ثالثا - الحنابلة :

لا يشرطون تعيين الراكب أيضا ، لأن الفرض معرفة عبده
الفرس قال البهوتي : " ولا يشترط تعيين الراكبين ولا القوسين

-
- (١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي ١٦٧/٦ وانظر مغني
المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج للشرييني ٣١٣/٤ .
(٢) انظر التاج والاكليد المختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف
العبدري الشهير بالمواق مطبوع مع مواهب الحليل بشرح مختصر
خليل للحطاب ٣٩١/٣ (مكتبة النجاح ١١٩ سوق الترك طرابلس
ليبيا) .

ولا السهام ، لأن الغرض معرفة عدو الفرس ، وحذق الرامي دون الراكب والقوس والسهام . (١)

ولعل الأرجح والله أعلم هو اشتراط تعيين الراكب لأنه يؤدى الى التمرس في الفروسية والمهارة فيها . وذلك بالإضافة الى اشتراط تعيين الفرس لأن معرفة عدوه مقصودة أيضا فالشرع حث على السباق والرمي . تمرينا على أعمال الجهاد ، وهذا لا يتأتى إلا بمهارة الفارس وجودة الالة .

الشرط الثامن :

أن يكون المعقود عليه عدة للقتال .
وهو أول شرط ذكره الشربيني (٢) من شروط السبق .
ويفهم هذا الشرط من اباحة الفقهاء للسبق في الخيل والابل وبالسهام وتعليقهم ذلك باعائه على الجهاد . (٣)

-
- (١) كشف القناع عن متن الاقناع للبهوتي ٤٩/٤ .
(٢) مغني المحتاج ٣١٣/٤ .
(٣) انظر حاشية رد المحتار لابن عابدين ٤٠٢/٦ ، وانظر الخرشي ١٥٤/٣ . وكشف القناع للبهوتي ٤٨/٤ ، ٤٩٠ .

الشرط التاسع :

الإستباق عليها مركوبة لتنتهي الى غايتها بتدبير راعيها .

الشافعية :

قال الشرييني في معرض ذكره لشروط السبق : " أن يركبا
المركوبين ولا يرسلاهما ، فلو شرط ارسالهما ليجريا بأنفسهما لم يصح ؛
لأنهما ينفران ولا يقصدان الغاية بخلاف الطيور ، اذا جوزنا المسابقة
عليها ، لأن لها هداية الى قصد الغاية . " (١)

الشرط العاشر :

اجتناب شرط مفسد .

أولا - الشافعية :

جاء في مغني المحتاج بعد ذكر هذا الشرط بنصه : "...
فان قال ان سبقتني . فلك هذا الدينار بشرط أن تطعمه أصحابك فسد
العقد لأنه تملك بشرط يمنع كمال التصرف . فصار كما لو باعه شيئا
بشرط أن لا يبيعه . " (٢) وهو الأظهر من قول الشافعية كما سبق النقل عنهم .

(١) مغني المحتاج للشرييني ٣١٣/٤ .

(٢) المصدر نفسه ٣١٤/٤ .

ثانيا - الحنابلة :

إذا شرط أن يطعم السبق أصحابه فلا يفسد العقد عند الحنابلة

بل الشرط فاسد . قال ابن قدامة معللا ذلك : " ولنا أنه عقد
(١)
لا تقف صحته على تسمية بدل فلم يفسد بالشرط الفاسد كالنكاح ."
(٢)
وهو المذهب كما ذكر المرادوي .

والذي يظهر لي - والله أعلم - أنه إذا سبق صاحبه بشرط أن
يطعم السبق أصحابه فلا يفسد العقد . والشرط فاسد لأنه يخالف مقتضى
العقد^(٣) بشرطه باطل والعقد صحيح . لأن السابق استحق هذا
المال بعمله ولا يستحقه غيره كالعوض في رد الأبق . وقد نقلنا هذا
عن الحنابلة في الشرط الثاني . وذكرنا أن للشافعية وجهين في فساد العقد ،
الصحيح أن العقد يفسد .

أما الوجه الثاني وبه قال أبو حنيفة أن العقد لا يفسد بفساد
هذا الشرط ، لأن نفعه لا يعود على شرطه ، وكان وجوده كعدمه .
(٤)

-
- (١) المغني لابن قدامة ١٣٢/١١ .
(٢) الانصاف ٩٤/٦ .
(٣) انظر القواعد النورانية الفقهية لشيخ الاسلام بن تيميه ص ١٨٤ فما بعدها
تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الباز ، مكة المكرمة .
(٤) انظر المجموع التكملة الثانية للطبعي ١٧٥/١٥ .

وإذا نظرنا الى شروط السبق نجد أن العلماء اتفقوا على
اشتراط العلم بالحال وأن تكون الدابتان من نوع واحد .
واتفقوا على تحديد الموقف والسفاية ^{وتساويهما} إلا ما ذهب اليه المالكية
وهو عدم اشتراط التساوى في الموقف والغاية .
واتفقوا أيضا على اشتراط ادخال المحلل اذا كان الجعل
منهما الا ما ذهب اليه بن تيميه وغيره من جواز العقد بدون محلل .
واتفق الحنفية والشافعية والحنابلة على اشتراط أن تكون المسافة
بحيث يمكن قطعها للمركوبين بلا انقطاع ولم أطلع عليه عند المالكية .
واتفق الشافعية والحنابلة على اشتراط ارسال الدابتين دفعة
واحدة وأن يكون عند البداية من يشاهد ارسالهما وعند الغاية من
يضبط السابق منهما . ولم يذكره الحنفية والمالكية .
واشترط الشافعية اجتناب شرط مفسد كان يشترط بأول السبق
أن يطعم السابق سبق لأصحابه وقالوا بأن العقد يفسد بهذا
الشرط . وخالفهم الحنابلة في ذلك ورجحنا قول الحنابلة بأن العقد
لا يفسد بفساد الشرط وانفرد الشافعية بثلاثة شروط وهي :

- ١ - تعيين الراكبين .
- ٢ - أن يكون المعقود عليه عدة للقتال .
- ٣ - الاستباق على الدابتين مركبتين لتنتهي الى غايتها بتدبير
راكبيها . وما انفرد به الشافعية من شروط فيه مصلحة لعقد المسابقة
بأن لا يؤدى الأمر الى تنازع المتعاقدين بالاضافة الى تأكيد ما
شرعت المسابقة من أجله وهو التحريض على الجهاد .

الفصل الثاني

سباق الخيل والابل ، وما يلحق بهما
وحكم أخذ العوض فيه

الفصل الثاني

سباق الخيل والابل وما يلحق بها وحكم أخذ

المعوض فيه

ويشتمل على المبحثين التاليين :

المبحث الأول : سباق الخيل والابل وحكم أخذ المعوض فيه .

المبحث الثاني : أحكام المسابقات على غير الخيل والابل

(ما يدخل في معناهما) .

المبحث الأول

سباق الخيل والابل وحكم أخذ العوض فيه

ويشتمل على خمسة مطالب :

المطلب الأول : سباق الخيل والابل وحكم أخذ العوض فيه .

المطلب الثاني : ما يحصل به السبق .

المطلب الثالث : معنى الجلب والجنب .

المطلب الرابع : ترتيب السوابق من الخيل .

المطلب الخامس : توزيع الجعل على السوابق من الخيل .

المطلب الأول : سباق الخيل والابل وحكم أخذ العوض فيه :

جاءت الشريعة الاسلامية بجلب المصالح ودرء المفاسد ،
فإنه " لا يحل ارهاق الحيوان بالأحمال الثقيلة التي لا يطيقها ، ولا
يحل تعذيبه بدفعه الى السير الزائد عن قدرته ، ولكن يستثنى من
هذه القاعدة اباحة المسابقة بين الخيل بعضها البعض .. أوبين
الجمال بعضها مع بعض ، لأن المسابقة عليها مران على الجهاد .. وكذلك
نهت الشريعة نهيا شديدا عن الميسر " القمار " فحرمت بجميع أنواعه ،
وسدت في وجه المسلمين سبله ونوافذه وحذرتهم من الدنو من أى
ناحية من نواحيه ، ولكنها أباحت أخذ الجعل في المسابقة " الرهان "
تغليبا لمنفعتها العامة التي تقتضيها الضرورة في كثير من الأحيان ،
ذلك لأن الشريعة الاسلامية لا غرض لها من التشريع الا جلب المصلحة
ودرء المفسدة على الدوام " . (١)

(١) كتاب الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري ٤٧/٢ .

ولقد سبق بين الخيل ، كما جاء في الصحيحين ، عن ابن عمر
- رضي الله عنهما - قال : " أجرى النبي - صلى الله عليه وسلم - ما ضم^(١)
من الخيل من الحفيا^(٢) الى ثنية الوداع^(٣) ، وأجرى ما لم

(١) " تضمير الخيل هو أن يظاهر عليها بالعلف حتى تسمن ، ثم
لا تعلق الا قوتاً لتخف ، وقيل تشد عليها سروجها ، وتجلل
بالأجلة حتى تعرق تحتها ، فيذهب رهلها ، ويشدد لحمها ؛
النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين أبي السعادات
المبارك بن احمد محمد بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير ،
٩٩/٣ بتحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ،
توزيع دار الباز للنشر والتوزيع .

(٢) الحفيا : بالفتح ثم السكون وياء وألف مدودة موضع قرب المدينة
انظر معجم البلدان للامام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن
عبد الله الحموي البغدادي ٢٧٦/٢ ، طبعة دار الكتاب العربي ،
بيروت لبنان .

(٣) ثنية الوداع " بفتح الواو اسم من التوديع عند الرحيل : وهي
ثنية مشرفة على المدينة يطوءها من يريد مكة ، واختلف في تسميتها
بذلك فقليل لأنها موضع وداع المسافرين من المدينة الى مكة
وقيل لأن النبي صلى الله عليه وسلم ودع بها بعض من خلفه
بالمدينة في آخر خرجاته ، وقيل بعض سراياه المبعوثه عنه ، وقيل
الوداع اسم واد بالمدينة والصحيح أنه اسم قديم جاهلي سمي
لتوديع المسافرين ، المصدر السابق ٨٦/٢ .

يضم من الثنية الى مسجد بني زريق (١) ، قال ابن عمر : وكنت
فمن أجرى . قال سفيان (٢) : من الحفيا الى ثنية الوداع

(١) قال ياقوت : زريق : بلفظ تصغير أزرق مرخما ، وسكة بني
زريق : بالمدينة وهم قبيلة من الانصار ، ينسب اليهم زرقى ،
وهم بنو زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب بن
جشم بن الخزرج " ، المصدر السابق ١٤٠/٣ ، ١٤١ ،
دار بيروت للطباعة والنشر . وانظر : المغام المطابة في معالم
طابة للفيروز آبادى ط . دار اليمامة للبحث والترجمة - الرياض ،
(١٣٨٩ هـ - ١٩٦٢ م) .

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أمير المؤمنين في الحديث
وسيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى . مات بالبصرة
سنة (١٦١) هـ .

انظر ترجمته في : كتاب الجرح والتعديل ٢٢٢/٤ - ٢٢٥ ،
لشيخ الاسلام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن
ادريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي المتوفى سنة
٣٢٧ هـ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد بالهند
١٣٧٢ هـ - ١٩٥٩ م .

خمسة أميال^(١) أوستة ، وبين ثنية الوداع الى مسجد بني زريق ميل^(٢)
زاد مسلم عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما : " فجئت سابقا فطفف بي
الفرس المسجد " .^(٣)

- (١) " الميل = ١٨٤٨ مترا " . انظر الخراج والنظم المالية للدولة
الاسلامية للدكتور / محمد ضياء الدين الرئيس ص ٣٠٩ .
الطبعة الثانية (١٩٦١ م) طبعة مكتبة الأنجلو المصرية .
- (٢) صحيح البخارى لا بي عبدالله محمد بن اسماعيل البخارى مع
فتح البارى ٧١/٦ كتاب الجهاد والسير ، باب السبق بين
الخيال ، المطبعة السلفية ومكتباتها .
- (٣) صحيح مسلم أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابورى
بشرح النووى ١٦/١٣ ، كتاب الامارة ، باب المسابقة بين الخيال
" ومعنى (فطفف) اى علا ووثب الى المسجد وكان جداره قصيرا "
شرح النووى على صحيح مسلم ١٦/١٣ ، كتاب الامارة باب المسابقة
بين الخيال وتضميرها ، وانظر . النهاية في غريب الحديث والاثار
لابن الاثير ١٢٩/٣ .

أما الأبل فقد جاء في صحيح البخاري عن حميد (١) عن أنس رضي الله عنه قال : كان للنبي صلى الله عليه وسلم ناقة تسمى العضباء (٢) لا تسبق -

(١) حميد الطويل ، وهو حميد بن تيرويه ، ويقال له ابن تيرى ، ويقال

ابن تير ، ويقال ابن مهران ، ويقال : ابن عبد الرحمن

ويقال : ابن داور ، أبو عبدة البصري ، روى عن أنس بن مالك

وروى عنه عبد الله بن عمرو وغيره ، وهو ثقة لا بأس به .

انظر ترجمته في : كتاب الجرح والتعديل للرازي ٣/ ٢١٩ ،

وتهذيب التهذيب لابن حجر ٣/ ٣٨ - ٤٠ .

(٢) العضباء : " علم لها ، منقول من قولهم ناقة عضباء : أى مشقوقة

الأذن ، والأول أكثر ، وقال الزمخشري : هو منقول من قولهم :

ناقة عضباء و هي القصيرة اليد .

النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣/ ٢٥١ .

قال حميد : أولا تكاد تسبق - فجاء أعرابي ^(١) على قعود ^(٢)
فسبقها ، فشق ذلك على المسلمين حتى عرفه ^(٣) فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" حق على الله أن لا يرفع شيئاً من الدنيا الا وضعه " . ^(٤)

(١) قال بن حجر : لم أقف على اسم هذا الاعرابي بعد التتبع
الشديد . انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر
٧٤/٦ .

(٢) القعود من الدواب : ما يقتعده الرجل للركوب والحمل ، ولا يكون
الا ذكرا . وقيل : القعود : ذكر ، والائثى قعوده . والقعود
من الابل : ما أمكن أن يركب ، وأدناه أن يكون له سنتان .
ثم هو قعود الى أن يئثى فيدخل في السنة السادسة ،
ثم هو جمل .
المصدر السابق .

(٣) أي عرف أثر المشقة عليهم . انظر فتح الباري ٧٤/٦ .

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري ٧٣/٦ كتاب الجهاد والسير
باب ناقة النبي صلى الله عليه وسلم .

والذى يدل على أن المسابقة تصح بجعل في الابل هو قوله - صلى الله عليه وسلم - " لا سبق الا في خف أو حافر أو نصل (١) "

وهذه أقوال الفقهاء في حكم الجوز في سباق الخيل والابل

كما يلي :

أولا : الحنفية :

تجوز المسابقة عندهم بجعل اذا كانت من أحد الجانبين دون الآخر ، أو قال أحدهما لصاحبه ان سبقتني أعطيتك كذا وان سبقتك لم آخذ منك شيئا ، وأما اذا كان الجعل مشروطا من الجانبين فهذا حرام الا أن يكون بينهما محلل . (٢)

ثانيا : المالكية :

قالوا : لا تجوز المسابقة بجعل الا في الخيل والابل والسهم

ولا تجوز في غير هذه الأشياء المذكورة ، لأن " هذه الأشياء مما يستعان بها على الجهاد في سبيل الله الذى هو طريق السى اظهار

(١) الحديث أخرجه أحمد في مسنده ٤٧٤/٢ عن أبي هريرة وأبو داود في سننه ٣٠/٢ باب السبق والترمذى في جامعه ٢٠٥/٤ ، والنسائى في سننه ٨٨/٦ باب السبق وابن ماجه ٩٦٠/٢ باب السبق والرهان الا أنه لم يذكر (أو نصل) . وقد صححه ابن القطان وابن رقيق العيد ، وأعمال الدارقطنى بعض طرقه بالوقف ، ورواه الطبرانى وأبو الشيخ من حديث ابن عباس . انظر تلخيص الحبير لابن حجر ١٦١/٤ .

(٢) انظر شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيبانى

املاء محمد بن الحسن السرخسى ٨٥/١ ، تحقيق صلاح الدين

المنجد ، مطبعة شركة الاعلانات الشرقية (١٩٧١) .

وانظر حاشية رد المحتار لابن عابدين ٤٠٢/٦ ، وتبيين الحقائق

شرح كنز الدقائق للزيلعي ٢٢٧/٦ .

دين الله ونصرته . . . وما يؤدى الى عبادة أو يستعان به في عبادة
فهو عبادة . (١) ونقل الخرشي عن القرافي (٢) ان المسابقة
بحمل في الخيل والا بل وبينهما والسهم مستثناة من ثلاث قواعـد
العوـض
، - القمار - بكسر القاف ، وتعذيب الحيوان لغير مأكله ، وحصول / والمعوض
الخرشي
لشخص واحد . . . ثم قال / وهي جائزة حال كونها بالجعل فيما ذكر فقط
فلا تجوز في غيره والا مجاناً . (٣)

ثانياً - الشافعية :

قال الامام الشافعي : " وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - :
" لا سبق الا في خوف أو حافر أو نصل " يجمع معنيين أحدهما أن كل
نصل رمي به من سهم أو نشاب (٤) أو ما ينكأ (٥) العدو نكأيتهما ،

- (١) مواهب الجليل ٣ / ٣٩٠ .
- (٢) القرافي : " احمد بن ادريس بن عبد الرحمن أبو العباس ،
شهاب الدين الصنهاجي القرافي المالكي : من علماء المالكية ،
نسبة الى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب) والى القرافة
(المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي) بالقاهرة وهو مصرى
المولد والمنشأ والوفاة له مصنفات جليلة في الفقه والاصول ١٨٤ هـ
انظر ترجمته في الاعلام لخير الدين الزركلي ١ / ٩٤ ، ٩٥ .
- (٣) انظر الخرشي ٣ / ١٥٤ .
- (٤) النشاب " النبل الواحدة " انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي
صفحة ١٢٦ مادة " نشب " .
- (٥) نكأ من " نكأ القرحة ، كمنع : قشرها قبل أن تبرأ فتدبت "
المصدر السابق ص ٦٩ مادة " نكأ " .

وكل حافر من خيل وحمير وجمال ، وكل خف من ابل بخت أو عراب ، داخل
في هذا المعنى الذى يحل فيه السبق .

والمعنى الثانى أنه يحرم أن يكون السبق الا في هذا ، وهذا
داخل في معنى ما ندب الله عز وجل اليه وحمد عليه أهل دينه من
الإعداد لعدوه القوة ورباط الخيل والاية الأخرى * فَمَا أُوجِفْتُمْ
عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ * (١) لأن هذه الركاب لما كان السبق عليها
يرغب أهلها في اتخاذها لآمالهم ادراك السبق فيها والغنية عليها
كانت من العطايا الجائزة . (٢)

وجاء في مغني المحتاج " (ويحل أخذ عوض عليهما) . - أى
المسابقة والمناضلة - لأن فيه ترغيبا للاستعداد للجهاد " . (٣)

رابعاً : وأما الحنابلة :

فقد قصرُوا جواز أخذ الجعل على الخيل والابل والسهم
لأن هذه الثلاثة من آلات الحرب المطلوب تعلمها والتدريب عليها .

(١) سورة الحشر آية ٦ .

(٢) الأُم للامام الشافعي ٢٤٣/٤ طبعة دار الفكر .

(٣) مغني المحتاج للشرييني ٣١١/٤ .

قال البيهقي : " ولا تجوز المسابقة بعوض الا في الخيل والابل
والسهام للرجال لقوله - صلى الله عليه وسلم " لا سبق الا في نصل أوخف
أو حافر " ... واختصت هذه الثلاثة بأخذ العوض فيها لأنها من
آلات الحرب المأمور بتعلمها واحكامها . " (١)

وأما ابن حزم الظاهري فقد ذهب الى أنه اذا كان المال
المخرج قد أخرج المتسابقان - فان ذلك لا يصح الا في الخيل
بالمحلل ، فرسه كفرسيهما لا يخرج شيئاً قال ابن حزم : " فاذا أراد
أن يخرج كل واحد منهما ما لا يكون للسابق منهما لم يحل ذلك
أصلاً الا في الخيل فقط ، ثم لا يجوز ذلك في الخيل أيضاً الا بأن
يدخلا معهما فارساً على فرس يمكن أن يسبقهما ويمكن أن لا يسبقهما
ولا يخرج هذا الفارس ما لا أصلاً . " (٢) ثم روى بسنده عن سعيد بن
المسيب عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " من
أدخل فرساً بين فرسين يعني وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار ، ومن

(١) كشف القناع ٤/٤٨ ، وانظر المحفني مع الشرح الكبير لابن

قدامة ١٢٧/١١ ، ١٢٨٠ .

(٢) المحلى لأبي محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم كان
يستنبط الاحكام من الكتاب والسنة (٤٥٦ هـ) ، ٣٥٤/٧ ،
تحقيق لجنة احياء التراث العربي في دارالافتاء الجديدة ،
بيروت - لبنان .

أدخل فرسا بين فرسين وقد أمن أن يسبق فهو قمار . (١)

فرع في حكم المسابقة :

المسابقة جائزة بالسنة والإجماع ، وهي على ضربين ، مسابقة بغير

عوض وتجاوز مطلقا من غير تقييد بشي^{*} معين ، ومسابقة بعوض وهذه لا تجوز

إلا بين الخيل والإبل والرمي ، لأن هذه من آلات الحرب المأمور بتعلمها

وإحكامها . (٢)

وإذا قصد بالمسابقة التمرن والتدرب على آلات الحرب وإحكامها

فهي مندوبة أما إن قصد بها الرياضة فهي مباحة ، وتحرم إذا قصد بها

محرم كقطع طريق وإرهاب مسلم ونحوه لأن الأعمال بالنيات . (٣)

وقد ذكر بعض العلماء أنه إذا توقف الجهاد والدفاع عن شغور

المسلمين عليها فإنها عندئذ تكون واجبة . (٤)

(١) المحلى لابن جزم ٣٥٤/٢ . والحديث قال عنه أهل العلم أنه

موقوف على سعيد بن المسيب وسيأتي بيانه في المراهنة على
المسابقات .

(٢) انظر المغني لابن قدامة ١٢٧/١١ .

(٣) انظر مغني المحتاج ٣١١/٤ ونهاية المحتاج ١٦٥/٦ ، وحاشية

ابن عابدين ٤٠٢/٦ .

(٤) انظر مغني المحتاج ٣١١/٤ .

المطلب الثاني

ما يحصل به السبق

إذا أطلقت خيل الحلبة أو الإبل ، فإنها قد تكون متقاربة عند النهاية. الأمر الذي قد يصعب معه معرفة السابق أو يحصل نزاع بين المتسابقين ، ولكن العلماء وضعوا لذلك ضوابط معينة. وكان في مقدمتهم الإمام الشافعي الذي ذكر أقل السبق فقال : " وأقل السبق أن يفوت أحدهما صاحبه بالهادى أو بعضه أو بالكتد أو بعضه ، (قال الربيع) ^(١) الهادى عنق الفرس ، والكتد كتف الفرس " ^(٢) ، والكتد : جمع الكتفين ، وهو الكاهل كما قال ابن الأثير ^(٣) فيكون المعول عليه في معرفة السابق كما نقل عن الشافعي في إبل ونحوها كَفَيْلَةً ، إذا فات أحدهما صاحبه بالكتد ، وفي خيل ونحوها كبفال

(١) الربيع : هو " الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادى ، بالولاء ، المصرى ، أبو محمد : صاحب الامام الشافعي ، وراوى كتبه ، وأول من ألقى الحديث بجامع بن طولون . وكان موء ذنا ، وفيه سلامة وغفلة مولده ووفاته بمصر ^{سنة ٤٧٠هـ} . الاعلام لخير الدين الزركلي ١٤/٣ ، ١٥ ، وانظر تهذيب التهذيب لاحمد بن حجر العسقلاني ٢٤٥/٣ ، ٢٤٦ .

(٢) الأمر للامام الشافعي ٢٤٤/٤ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والاثـر ١٤٩/٤ .

أن يفوت أحدهما صاحبه بالعنق ، فمتى سبق أحدهما الآخر بكتفه أو عنقه أو بعضه عند الغاية فهو السابق ، وإنما اعتبر ذلك لأن الإبل ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبارها ، والخيل تمدها فاعتبر بها .^(١)

ونبه الشربيني على أنه " إذا استوى الفرسان في خلقة العنق طولاً وقصراً ، فإن اختلفا وسبق الأقصر عنقاً أو الأطول باكثر من قسدر الزيادة فهو السابق والا فلا ، ولورفعت الخيل أعناقها فقضية التعليل السابق أن الحكم فيها كالإبل وقيل يعتبر السبق بالقوائم فيهما أى الإبل والخيل ونحوهما لأن العدو بالقوائم . وهو الأقيس عند الإمام^(٢) ، أما إذا لم يطلق العقد ، بل شرطاً في السبق أقداماً معلومة ، فإن السبق لم يحصل بما دونها . ولو سبق واحد في وسط الميدان والآخر في آخره فهو السابق ، ولو عشر أحد المركوبين أو وقف لمرض ونحوه فتقدم الآخر أو بلا علة فمسبق ، لا إن وقف قبل أن يجرى ، ويسن جعل قصة^(٣) في الغاية يأخذها السابق ليظهر سبقه ."^(٣)

(١) انظر مغني المحتاج للخطيب الشربيني ٣١٥/٤ .

(٢) القصة هي قصة الرماح كانت العرب تضعها في طرف الغاية وتضع الجائزة أو الخطر عليها ليأخذها السابق ، وهو معنى قولهم في المثل : " حاز قصب السبق " . أنظر حلبة الفرسان وشجاعة الشجعان لعلي بن عبد الرحمن بن هذيل الاندلسي ص ١٤١ تحقيق وتعليق محمد عبد الفني حسن ، دار المعارف للطباعة والنشر .

(٣) مغني المحتاج للشربيني ٣١٥/٤ .

(٤) يقصد به عند الشافعية - إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني ت ٧٨٤ هـ .

وقد ذكر ابن القيم ان المعتبر في ابتداء الميدان هو التساوى
بالاقدام ، أما في انتهائه فاختلف الفقهاء ثم قال : ان للشافعي في
المسألة ثلاثة أقوال : " أحدها : أنه بالأعناق ، والثاني : أنه بالأقدام ،
والثالث : أنه بالأعناق في الخيل وبالأعفاف في الابل ، وهذه طريقة
الخراسانيين من أصحابه .

وقال العراقيون : ان تفاوت الأعناق فلا عبرة بها ، وان تساوت
فهي محل الأقوال الثلاثة . وقال أبو المعالي ^(١) : ان تفاوت الخيل
في مد أعناقها حال الجرى وجب النظر الى الطويل والقصير ، وان كان
أحد الفرسين يمد عنقه والآخر يرفعه ففيه الأقوال الثلاثة . وان استويا
في مد العنق اتجه اشتراط تساوى الأعناق . ولا يخفى ما في هذه
الطريقة من الضعف وعدم شهادة نصوص الشافعي لها بالاعتبار . ^(٢)

-
- (١) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، يكنى بأبي المعالي ، ويلقب
بإمام الحرمين ، إمام محقق أصولي ، ولد سنة (٤١٩) هـ ، أخذ
الحديث عن والده وآخرين ، واشتهر في عصره .
من تصانيفه : النهاية في الفقه ، الشامل في أصول الدين ،
البرهان في أصول الفقه ، غياث الأمم ، وله ديوان خطب توفي
سنة (٤٧٨) هـ . انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين
أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ٢٤٩/٣ - ٢٨٣ .
الطبعة الثانية - دار المعرفة بيروت - لبنان .
- (٢) الفروسية لابن القيم صفحة ١٠٢ .

ونذكر ابن القيم أن للحنابلة في المسألة ثلاث طرق :

أحدها : أن السبق فيها بالكف .

والثانية : أن السبق في الإبل بالكف ، وأما الخيل فإن تساوت أعناقها

فبالرأس ، وإن تفاوتت فبالكف .

والثالثة : أن السبق في الجميع بالأقدام . وهي الصحيحة والمقطوع بها

اعتباراً بأول الميدان واعتباراً بمسابقة بني آدم على الأقدام ،

ولأن أحد الفرسين قد يكون أمدّ جسماً من الأخرى فما للسبق ،

والكف ، والرأس وإنما جريها وعملها على اكتافها فكيف يحكم

لمن سبقت يداها وتقدمت بالتأخر إذا تقدمت عليها كتف

الأخرى أو رأسها . وهل هذا إلا جعل المسبوق سابقاً

والسابق مسبوقاً ؟

ومن المعلوم أن أحد الفرسين أو البعيرين إذا تقدم قدمه

على الآخر كان سابقاً له بنفس آلة السباق فلا مدخل في ذلك لرأس

ولا كتف . ثم رجح ابن القيم قول الثوري في أن السبق في ذلك كله

بالأذن أمثل من اعتبار الرأس والكتف وهو الذي جاء مصرحاً به في حديث

(١)

على كرم الله وجهه . وقد تقدم ، بخلاف الرأس والكتف فإنه لم يحفظ

فيه أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه والظاهر أن عادتهم

كانت اعتبار السبق بالأقدام كمسابقة بني آدم ، ولا يعقل اسم السبق إلا

بذلك فلا يحتاج فيه الى نقل صريح لعدم التباسه وأطراد العادة به . (١)

هذا ما ذكره ابن القيم عن مذاهب العلماء فيما يحصل به السبق ، ولعل ما نقله عن الثوري من اعتبار السبق بالأذن وقال انه الاً مثل هو الراجح . ذلك انه موافق لحديث على السابق كما ذكر فلعل اعتبار الأذن في السبق هي العادة عندهم ولولم تكن كذلك لا أنكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم - أو أنكر عليه أحدٌ اصحاب رسول الله . ثم ان اعتبار السبق بالاقدام ، يفضى الى عدم قطع الحكم بمعرفة السابق خصوصاً اذا كانت خيل الحلبة متقاربة عند النهاية لاشتباه الاقدام وتداخلها ، أما بالأذن أو الرأس فيمكن التمييز . أما القول بأن القدم هي آلة السباق فنعم هي آلة السباق . ولكن هل يشترط أن يكون الفوت بها . ؟

وأما اليوم فيوجد جهاز متحرك تطلق منه الخيل حيث يوضع في المكان المناسب بحسب مسافة السباق المطلوبة ، وهو أضبط في اطلاق الخيل دفعة واحدة فكل خيل من خيل الحلبة له مكان في هذا الجهاز خاص به ، وله باب عند الانطلاق يفتح فتنتطلق

(١) انظر الفروسية لابن القيم صفحة ١٠٢ .

الذيل دفعة واحدة . وفي النهاية توجد لجنة الحكام التي أمامها
خط على الأرض وعلامة يعرف بها السابق كما ان لديهم أجهزة
تقريب ومكبرات ، وأجهزة (تلفزيون) تحدد السابق بالصورة البطيئة في
حال تقارب المتسابقين عند النهاية .

كما يعرف السابق أيضا بالمقياس الزمني فالذي يقطع المسافة
المتفق عليها في زمن أقل ، يعد سابقا ، وقد ذكر هذا بعض الفقهاء
قال العيني : " الأمد الغاية التي ينتهي اليها من موضع أو وقت . (١)

(١) عدة القارى ١٤/١٥٨٠

المطلب الثالث

معنى الجلب والجنب

سبق في الشرط الأول من شروط السبق ما أخرجه الدارقطني وغيره عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : يا علي قد جعلت اليك هذه السبقة بين الناس " فخرج علي فدعا سراقه بن مالك فقال له يا سراقه ، اني قد جعلت ما جعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في عنقي من هذه السبقة في عنقك . فاذا أتيت الميطان ، قال أبو عبد الرحمن : والميطان مرسلها من الغاية ، فصاف الخيل ثم نادى هل من مصلح للجام ، أو حامل لغلाम ، أو طارح لجلّ فاذا لم يجبك أحد فكبر ثلاثاً ثم خلفها عند الثالثة ، يسعد الله بسبقه من شاء من خلقه ، وكان علي - رضي الله عنه - يقعد عند منتهى الغاية ، ويخط خطأً ويقيم رجلين متقابلين عند طرفي الخط ، طرفه بين إبهامي أرجلهما ، وتمر الخيل بين الرجلين ، ويقول : اذا خرج أحد الفرسين على صاحبه بطرف أذنيه أو أذن ، أو عذار فاجعلوا السبقة له ، فان شككتما فاجعلا سبقهما نصفين ، فاذا قرنتم شنتين فاجعلا من غاية أصغر الشنتين ، ولا جلب ولا جنب ، ولا شغار في الاسلام . وقد سبق تخريج هذا الحديث وبيت غريبه ووعدت ببيان معنى الجلب والجنب في هذا

المطلب ، وقيل بيان معناهما أحب أن أبين أن طرف الحديث جاء في سنن أبي داود (١) ومسنند أحمد (٢) .

فأما معنى الجلب فقال ابن الأثير : ان " الجلب يكون في شيئين أحدهما في الزكاة ، وهو أن يقدم المصدق على أهل الزكاة فينزل موضعا ، ثم يرسل من يجلب اليه الأموال من أماكنها ليأخذ صدقتها ، فنهي عن ذلك ، وأمر أن تؤخذ صدقاتهم على مياهم وأماكنهم . الثاني : أن يكون في السباق : وهو أن يتبع الرجل فرسه فيزجره ويجلب عليه ويصبح حثاله على الجرى فنهي عن ذلك . (٣)

وأما " الجنب بالتحريك في السباق : أن يجنب فرسا الى فرسه الذي يسابق عليه ، فإذا فتر المركوب تحول الى المجنب ، وهو في الزكاة : أن ينزل العامل باقضى مواضع أصحاب الصدقة ، ثم يأمر بالأموال أن تجنب اليه : أي تحضر ، فنهي عن ذلك . وقيل أن يجنب رب المال بماله : أي يبعده عن موضعه حتى يحتاج

(١) سنن أبي داود كتاب الجهاد باب في الجلب على الخيل

في السباق ٣٢/٢ .

(٢) مسند أحمد ٩٢/٢ ، ١٨٠ ، ٢١٦ ، ١٦٢/٣ ، ٤٢٩/٤ ،

٤٤٣ ، ٤٣٩ .

(٣) النهاية في غريب الحديث ٢٨١/١ .

العامل الى الابعاد في اتباعه وطلبه . (١)

وقد نقل ابن قدامة عن ابن المنذر (٢) أنه قال : " كذا قيل

ولا أحسب هذا يصح ؛ لأن الفرس التي يسابق عليها لا بد من تعيينها

فان كانت التي يتحول عنها فما حصل السبق بها ، وان كانت التي يتحول

اليها فما حصلت المسابقة بها في جميع الحلبة ، ومن شرط السباق ذلك ،

لأن هذا متى احتاج الى التحول والاشتغال به فربما سبق باشتغاله

لا لسرعة غيره ، ولأن المقصود معرفة عدو الفرس في الحلبة كلها فمتى كان

انما يركبه في آخر الحلبة فما حصل المقصود ، وأما الجلب ؛ فهو : أن

يتبع الرجل فرسه يركض خلفه ويجلب عليه ويصبح وراءه يستحثه بذلك

على العدو . (٣)

وهذا حرام للحديث السابق . (٤)

(١) النهاية في غريب الحديث ٣٠٣/١ ، كما أن معنى الجلب والجنب

في السباق موجود في نيل الاوطار للشوكاني والمعنى قريب مما

ذكره ابن الاثير . انظر نيل الاوطار للشوكاني ٢٤٤/٨ ،

وانظر ٢٢٢/٤ من نفس المصدر .

(٢) هو أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري الحافظ العلامة

الفقيه ، نزل مكة وسكنها واشتغل بالعلم فكان يعرف بفقيه مكة

وشيخ الحرم ، وقد توفي ابن المنذر سنة ٣١٨ هـ على الاصح .

انظر ترجمته في : تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١٩٦/٢ ،

١٩٧ ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، والاعلام للزركلي

٢٩٤/٥ .

(٣) المغني لابن قدامة ١٥٨/١١ ١٥٩٠ .

(٤) انظر الانصاف للمر داوي ٩٦/٦ ، وانظر كشف القناع للبهوتي

٥٤٠ ٥٣/٤ .

المطلب الرابع

ترتيب السوابق من الخيل

جاء في حلية الفرسان ^(١) أن العرب كانت ترسل خيل الحلبة عشرة عشرة وكانوا يسمون كل واحد منها بحسب مكانه في الترتيب وهذه أسماؤها مرتبة :

فيسمى الأول "السابق" و"المُبرِّز" و"المُجَلَّى" وكان من شأنهم أن يمسحوا وجه السابق ولذلك قال جرير ^(٢):

إذا شئتم أن تمسحوا وجه سابق جواد فمدوا في الرهان عنانيا
ويسمون الثاني "المُصَلَّى" لوضعه جحفلة على "صلا"
السابق، وهو عِزْق في ظاهر جهات الفخذ، وللدابة "صلوان" وهما
جانبا عجب الذنب.

-
- (١) حلية الفرسان وشجاعة الشجعان لعلي بن عبد الرحمن بن هذيل
الاندلسي صفحة ١٤٤ وما بعدها.
- (٢) هو "جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي،
من تميم : أشعر أهل عصره . ولد ومات في اليمامة . وعاش عمره
كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم - وكان هجاءً مراً - فلم يثبت
أمامه غير الفرزدق والأخطل . وكان عفيفا ، وهو من أغزل الناس
شعرا ، وقد جمعت "نقائضه مع الفرزدق - مطبوع" في جزأين
وأخباره مع الشعراء وغيرهم كثيرة جدا . وكان يكنى بأبي حرز . . ."
الأعلام للزركلي ١١٨/٢ ، ١١٩٠ .

والثالث " المصلى " واشتقاقه من الشلو ، كأنه سَلَى صاحبه

حيث جاء ثالثاً .

والرابع " التالى " لأنه يتلو المصلى ، وكل تابع لشيء فهو تال له .

والخامس " المترتاح " من الرواح . ومعناه : أنه أتى أواخر

الأوائل ، لأنه الخامس وبه تنصف عدد السوابق ، وهو أول الرواح وآخر

الغدو فذلك خامس السوابق ، آخر الأوائل ، وأول الأواخر .

والسادس " العاطف " من العطف والانشاء فكان هذا الفرس

هو عطف الأواخر على الأوائل ، أى أثنائها ، فاشتق له اسم من فعله .

والسابع " الحظى " وإنما كان حظياً لأنه نزل في الأواخر

منزلة المصلى في الأوائل فحظى بذلك ، إذ فاته أن يكون عاطفاً ،

فكانت له بذلك خطوة دون من بعده .

والثامن " المؤمل " لأنه منتظر الثلاثة المتخلفة . إذ لا بد

من سبق أحدها غالباً ، فلما تعيّن سُمى بما تعلق به من الأمل ، وقيل

فيه مؤمل .

والتاسع " اللطيم " وإنما جعل ملطوماً حيث فاز المؤمل دونه ،

فلطم وجهه عن دخوله الحجره .

والعاشر " السكيت " وإنما قيل سكيت لما يعلو صاحبه من السذل

والسكوت . ووجب أن يكون كذلك ، لأنه كان الذى قبله لطيماً ، فماعسى

أن يقول ؟ فالعذر لا ينفعه .

وقد وصفها محمد بن يزيد بن مسلمة بن عبد الملك بن مروان
بقصيدة حسنة أولها :

شهدنا الرّهان غداة الرّهان
بمجمعة ضمها الموسم
نقود اليها مقاد الجبيع
ونحن بصنعتها أقوم
ويقول عند ذكر الحلبه :

فجَلَى الأغرّ وصلّى الكيسيت
وسلّى فلم يذم الأدهم
وأردفها رابع تاليا
وأين من المنجد المتهم
وما زم مرتاحها خامسا
وقد جاء يقدم ما يقدم
وسادسها العاطف المستحير
يكاد لحيرته يحرم
وجاء الحظي لها سابعاً
فأسهمه حظّه المسهم
وجاء المؤمل فيها يخيب
وغنى له الطائر الأشأم

وجاء اللطيم لها تاسعاً

فمن كل ناحية يلطم

يخب السكيت على أثره

وذفره (١) من قبة أعظم.

وقد جاءت هذه الأسماء في بعض كتب الفقه وفيها بعض اختلاف ومن

ذلك على سبيل المثال ما جاء في المجموع : " أن لكل واحد من خيول

الحلبة في اللغة اذا تقدم على غيره خاص . فيقال للسابق الأول " المجلى

والثاني " المصلى " والثالث " التالى " والرابع " البارع " والخامس

" المرتاح " والسادس " الحظى " والسابع " العاطف " والثامن

" المؤمل " والتاسع " اللطيم " والعاشر " الشكيت " وليس لما بعد

العاشر اسم ، الا الذى يجيء آخر الخيل كلها ، ويقال له الفسكل (٢)

والفقهاء قد يطلقون هذه الأسماء على ركاب الخيل . (٣)

(١) الذفران : أصلى الاذن ، وهما ذفران ، والذفرى مؤنثه ، و

وألفها للتأنيث أو اللاحاق . انظر النهاية في غريب

الحديث لابن الأثير ١٦١/٢ .

(٢) المجموع التكملة الثانية للطيعي ١٤٧/١٥ .

(٣) انظر مغنى المحتاج للشربيني ٣١٥/٤ .

المطلب الخامس

توزيع الجعل على السوابق من الخيل

مضى الكلام في المطلب الأول من الفصل الثاني عن جواز أخذ الجعل في سباق الخيل والابل وبالسهم . والحكمة في ذلك التشجيع على الجهاد والترغيب في الاعداد له . وقد بين الفقهاء توزيع الجعل على السوابق من الخيل فقال الشافعي : " والسباق ثلاثة . سببق يعطيه الوالي أو الرجل غير الوالي من ماله متطوعا به ، وذلك مثل أن يسبق بين الخيل من غاية الى غاية ، فيجعل للسابق شيئا معلوما ، وان شاء جعل للمصلي والثالث والرابع والذي يليه بقدر ما رأى ، فما جعل لهم كان لهم على ما جعل لهم ، وكان مأجورا عليه أن يؤدى فيه ، وحلالا لمن أخذه . وهذا وجه ليست فيه علة . " (١)

وقال الرملي : " وان تسابق ثلاثة فصاعداً وشرط للثاني مثل الأول فسد العقد ؛ لأن كلاً لا يجتهد في السبق لوثوقه بالمال سبق أو سبق . . لكن الأصح . . . الصحة وهو المعتمد ؛ لأن كلاً يجتهد

(١) الأم للامام الشافعي ٢٤٣/٤ .

ويسعى أن يكون سابقاً أو مصلياً ، نعم لو شرط للثاني أكثر من الأول وكانا اثنين فقط. أو شرط للثاني مثل الأول فسد ، وإذا شرط للثاني دونه أى الأول يجوز في الأصح لأنه يسعى ويجتهد ليفوز بالأكثر ، والثاني المنع لأنه قد يكسل إذا علم أنه يفوز بشي . " (١)

وقال البهوتي : " فان جعل من أخرج العوض للمصلى أكثر من السابق ، أو جعل للثاني أكثر من المصلى ، أو لم يجعل للمصلى شيئاً وجعل للتالى عوضاً لم يجز ، لأنه يفضى الى أن لا يقصد السبق ، بل يقصد التأخر فيفوت المقصود ، وان قال للعشرة : من سبق منكم فله عشرة صح . فان جاءوا معاً فلا شيء لهم لعدم السبق ، وان سبق واحد فله العشرة لسبقه ، أو سبق اثنان فهي أى العشرة لهما لأنهما السابقان ، وان سبق تسعة وتأخر واحد ، فالعشرة للتسعة لأنهم سبقوا . " (٢)

مناقشة وترجيح :

بالنظر الى كلام الامام الشافعي نجد أنه جعل الخيار لمخرج الجعل " أن يعطى السابق شيئاً معلوماً ، وان شاء جعل للمصلى

(١) نهاية المحتاج ١٦٨/٦ .

(٢) كشف القناع للبهوتي ٥٢/٤ .

والثالث والرابع والذي يليه بقدر ما رأى . وكأنه ترك الأمر في ذلك لمعطى السبق . بحسب العادة، وما يقصد من المسابقة من طلب السبق وبالتالي السبق أى الجعل-الأكثر ، ولكن " الرملي " نقل أن المعتمد في المذهب الشافعي صحة العقد اذا جعل للثاني مثل الأول أو أكثر الا أن يكون المتسابقان اثنين فقط ، فالعقد فاسد كما ذكر . وعندما نتأمل الحكم من اباحة السبق وحله نجد أن منها : الحث على التنافس في هذه الرياضة التي تودى الى التدريب والتمرن استعداداً للجهاد . ولا شك أنه اذا جعل للسابق جعلاً أكثر من المصلى وللمصلى أكثر من الذى يليه وهكذا فان هذا يدفع المتسابقين الى طلب الفوز بما هو أكثر ، ويحصل المقصود من السبق .

وعادة الناس اليوم - فيما أعرف - هي على الترتيب الذى ذكرت وما جاء في قول البهوتي " من سبق منكم فله عشرة . . . الى آخره سائغ لأنه يودى الى المنافسة وطلب الفوز أيضا .

المبحث الثاني

أحكام المسابقات على غير الخيل والإبل (ما يدخل في معناهما)

سبق الكلام في البحث الأول من الفصل الثاني بيان حكم سباق الخيل والإبل وحكم أخذ العوض فيه . وقد اتفق الفقهاء على جواز أخذ السبق فيهما . وأما البغال والحمير والفيلة ونحوها ، فقد اختلف الفقهاء فيها ، فمنهم من لم يلحقها بالخيل والإبل . وقصر الخف والحافر الوارد في الحديث على الخيل والإبل ومنهم من الحق بهما ما في معناهما كالبغال والحمير والفيلة وهذه أقوالهم :

أولا - الحنفية :

قالوا : لا تصح المسابقة بجعل " الا في الانواع الاربعه الحافر والخف والنصل والقدم لا في غيرها ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - " لا سبق الا في خف أو حافر أو نصل " (١) الا أنه زيد عليه السبق في القدم بحديث سيدتنا عائشة - رضي الله عنها - فأما ما وراءه / بقي على أصل النفس لأنه لعب واللعب حرام في الأصل ، الا أن اللعب بهذه صار مستثنى من التحريم شرعاً لقوله صلى الله عليه وسلم - " كل لعب حرام الا ملاعبة

(١) سبق تخريجه صفحة ٤٧ .

الرجل امرأته وقوسه وفرسه". (١)
حرم عليه الصلاة والسلام كل
لعب واستثنى الملاعبة بهذه الأشياء المخصوصة فبقيت الملاعبة بما وراءها
على أصل التحريم". (٢)

قال الزيلعي : " ولا يجوز فيما عدا هذه الأربعة المذكورة في
الكتاب كاليفل". (٣)

أما في تنوير الأبصار فقد اختلف القول في المسألة كما قال ابن عابدين ، ففي
"مسائل شتى" قصر صفة المسابقة بجعل على الأشياء الأربعة السابقة

(١) رواه الترمذى في كتاب فضائل الجهاد ، باب فضل الرمي في سبيل
الله ١١٤/٤ واحمد في مسنده ١٤٤/٤ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ،
والنسائي في سننه كتاب الخيل ، باب تأديب الرجل فرسل ١٨٥/٦
وابن ماجه في سننه كتاب الجهاد ، باب الرمي في سبيل الله
٩٤٠/٢ ، والدارمي في سننه ٢٠٥/٢ كتاب الجهاد باب في
فضل الرمي والأمر به .

ولفظه في الترمذى : " ان الله ليدخل بالسهم الواحد ثلاثة
الجنة : صانعه يحتسب في صنعه الخير ، والرامي به والمصد به ،
وقال : ارموا واركبوا ، ولئن ترموا احب الى من أن تركبوا ، كل
لهو يلهو به الرجل المسلم باطل الا رمية بقوسه ، وتأديبه
فرسه ، وملاعبته أهله فانهم من الحق . " قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ٢٠٦/٦ .

(٣) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ٢٢٢/٦ .

أما بدون جعل فيجوز في كل شيء^(١).

وجاء في آخر كتاب الحظر والاباحة : ولا بأس بالمسابقة في

الرمي والفرس والبغل والحمار^(٢) والاختلاف الذي أورده ابن عابدين هو ذكر البغل والحمار في آخر كتاب الحظر والاباحة وقصره جواز المسابقة على الفرس والابل والأرجل والرمي في مسائل شتى وليس هذا اختلافا بل هو زيادة حكم.

قال ابن عابدين : " والحاصل أن الحافر المذكور فـــــــي

الحديث عام ، فمن نظر إلى عمومه أدخل البغل والحمار ، ومن نظر إلى

العلة أخرجهما لانهما ليسا آلة جهاد^(٣).

الا أن السياق بلا جعل يجوز في كل شيء عند الحنفية^(٤).

ونقل ابن القيم عن الحنفية جواز المسابقة على الفيل والبقر

والبغال بعوض^(٥).

ثانيا - المالكية :

المسابقة بعوض لا تجوز عندهم الا في المنصوص عليه - الخيل

والابل والسهام - ولا يلحق غيرها بها بحال كالبغال والحمير وكذلك الفيل

(١) انظر تنوير الأبصار ٧٥٢/٦ ، ٧٥٣.

(٢) المصدر السابق ٤٠٢/٦.

(٣) حاشية رد المحتار لابن عابدين ٤٠٢/٦.

(٤) انظر تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ٢٢٧/٦.

وانظر الدر المختار للحصكفي مع حاشية ابن عابدين ٤٠٢/٦.

(٥) انظر الفروسيه صفحة ٦٥.

والبقر إلا أن يكون بغير عوض فتجوز فيه المسابقة إذا كان مما ينتفع به في
نكاية العدو ونفع المسلمين. (١)

وجاء في مواهب الجليل قوله : " واختلف فيمن تطوع باخراج
شيء للتصارعين والمتسابقين على أرجلها أو على حماليها أو على غير
ذلك مما لم ترد به سنّة بالجواز والكراهة . " (٢)

ثالثا - الشافعية :

قال الامام الشافعي : " وقول النبي - صلى الله عليه وسلم -
" لا سبق الا في خف أو حافر أو نصل " يجمع معنيين : أحدهما : أن كل
نصل رمى به من سهم أو نشابة أو ما ينكأ العدو نكائتهما ، وكل حافر
من خيل وحمير وبعال ، وكل خف من إبل بخت أو عراب ، داخل في
المعنى الذى يحل السبق فيه .

والمعنى الثاني : يحرم أن يكون السبق الا في هذا . " (٣)

(١) انظر مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب ٣ / ٣٩٠ ،

وانظر التاج والاكليد لمختصر خليل للمواق مع مواهب الجليل

٣ / ٣٩٢ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب ٣ / ٣٩٣ .

(٣) الأم للامام الشافعي ٤ / ٢٤٣ .

والأظهر في المذهب الشافعي دخول الفيل والبغل والحصار في عموم الحديث قال الشرييني : " وكذا فيل وبغل وحصار تصح المسابقة عليها بعوض وغيره في الأظهر لعموم الحديث المار ، قال الامام : ويؤيده العدول عن ذكر الفرس والبعير الى الخف والحافر ، ولا فائدة فيه غير قصد التعميم . " (١)

وتساءل المطيعي " وهل يقاس عليها السبق بالسفن والطائرات البحرية التي أطلقوا عليها الزباب والشدرات أم لا ؟ على وجهين : أحدها : وهو قول ابن سريج (٢) يجوز السبق عليها لأنها معدة لجهاد العدو في البحر ، وحمل ثقله كالإبل في البر . والوجه الثاني : لا يجوز السبق عليها ، لأن سبقها بقوة ملاحها دون المقاتل فيها . فأما الزوارق الكبار والمراكب الثقال التي لم تجر العادة في لقاء العدو بمثلها فغير جائز على الوجهين معا . هكذا أفاده الماوردي في الحاوي . " (٣)

- (١) مغني المحتاج ٣١٢/٤ .
(٢) ابن سريج : أحمد بن عمر بن سريج البغدادي أبو العباس فقيه الشافعية في عصره . مولده ووفاته في بغداد له نحو ٤٠٠ مصنف ولي القضاء في شيراز . توفي سنة ٣٠٦ هـ . انظر الاعلام ١/ ١٨٥ .
(٣) التكملة الثانية للمطيعي ١٣٩/١٥ ١٤٠٠ .

رابعاً : الحنابلة :

سبقت الإشارة الى كلامهم فيما تصح المسابقة عليه بعوض
وأنهم جوزوا أخذ العوض في السباق على الثلاثة المذكورة في الحديث
لأنها من آلات الحرب المأمور بتعلمها واحكامها (١) . وأما بغير
عوض فتجوز على الأقدام وبين سائر الحيوانات من إبل وبغال وحمير
(٢) وفيه . . . وطيور حتى بحمام خلافاً للآمدى وبين سفن ومزاريق .
قال المرادوى : " وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به
كثير منهم . وقال الامدى : يجوز في ذلك كله الا بالحمام (٣)

مناقشة وترجيح :

قول الحنفية بجواز أخذ الجعل في السباق على الأقدام
واستدلالهم بحديث عائشة رضي الله عنها - سيأتي النقاش فيه
في موضعه من الفصل الثالث ان شاء الله . وأما الجعل في الخيل
والابل والسهم فجاز باتفاق ، وكذلك بدون جعل في غيرها من

- (١) انظر كشف القناع للبهوتي ٤٨/٤ ، ٤٩ ، وانظر المغني لابن
قدامة ١٢٧/١١ ، ١٢٨ ، وستأتي ترجمة الامدى ص ١٣٠ .
(٢) كشف القناع للبهوتي ٤٧/٤ .
(٣) الانصاف للمرادوى ٨٩/٦ .

الملاعب كما مرت أقوالهم بذلك ، ونجد أن الحنفية ^(١) ، والمالكية ،
والحنابلة ، وأحد قولي الشافعية قصروا جواز أخذ الجعل على الثلاثة
المذكورة . وأما القول الآخر للشافعي فهو جواز أخذ الجعل في
المسابقة على الفيل والبغال والحمير لدخولها في عموم الحديث . وهو
الظاهر في المذهب .

ومن يتأمل كلام الشافعي في المعنى الأول لحديث " لا سبق .. " .
يجد أنه نظر إلى المقصود من إباحة السَّبَق في الثلاثة المذكورة وهو
التدرب على كل آلة يقاتل بها العدو من سهم أو نشاب أو خيل أو إبل
أو فيلة أو بغال وحمير فما دامت هذه الأشياء تؤدي إلى نكاية
العدو وقهره والتغلب عليه ، فالتدرب والمسابقة عليها بجعل جائزة
لا سيما وأن هذه الآلات تختلف من زمان إلى زمان ، فلم يعد لتلك
الآلات المنصوص عليها مكان في هذه العصور التي اخترعت فيها
الدبابات والطائرات والسفن وناقلات الجنود وغيرها : وما ذا لو أخذنا

(١) المنصوص عليه فيما اطلعت عليه من كتبهم هو هذا ، ولكن ابن
القيم نقل عنهم أنهم يجيزون المسابقة على البغال والحمير
والبقرة . انظر : الفروسية صفحة ٨ .

بقول الشافعي بجواز أخذ الجعل في المسابقة على كل ما ينكأ العدو ليكون دافعا الى التمرن والتدرب على آلات الحرب بحسب كل زمان وذلك لرفع درجة استعداد المسلم للجهاد .

خصوصا وان عند الشافعية وجهاً بجواز أخذ الجعل في المسابقة على السفن ، ومعروف أن السفن في البحار أنكى من الخيل والابل فسي الصحارى والقفار . ومعركة ذات الصواري ^(١) بين المسلمين والروم خير دليل على ذلك ، ثم ان الحاجة اليها في الحروب البحرية ازداد ، وكثرت مهامها القتالية ، فأخذ الجعل في المسابقة عليها الى جانب آلات القتال الحديثة التي ذكرنا بعضها بقصد التدرب جاز وهي من القوة التي أمرنا الله بأن نعددها لأعدائه في قوله تعالى :
* وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ * . الآية .

ومن قصر الجعل على الخيل والابل والسهام قال : لأنها من آلات الحرب المأمور بتعلمها . وما ذكرنا من آلات حديثه هي آلات حرب يجب على المسلم تعلمها والتدرب عليها فيصح اذا أخذ الجعل في السباق عليها . والله أعلم .

(١) يأتي التعريف بها في الكلام عن السباحة .

الفصل الثالث

المسابقة على الأقدام، والسباحة، والمصارعة
والمسابقات الرياضية الأخرى،
والمسابقات العلمية وأحكام ذلك

الفصل الثالث

المسابقة على الأقدام ، والسباحة ، والمصارعة والمسابقات
الرياضية والعلمية الأخرى وأحكام ذلك

ويشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : المسابقة على الأقدام والسباحة .

المبحث الثاني : حكم المصارعة ، والمسابقات الرياضية الأخرى

المبحث الثالث : المسابقات العلمية والمراهنة فيها وأحكام

ذلك .

المبحث الأول

المسابقة على الأقدام وبالسباحة

ويشتمل على المطلبين التاليين :

المطلب الأول : حكم المسابقة على الأقدام.

المطلب الثاني : حكم المسابقة بالسباحة.

المطلب الأول

حكم المسابقة على الأقدام

وهذه أقوال الفقهاء في أحكام هذا النوع من المسابقات :
أولا : الحنفية :

يرى الحنفية أن المسابقة على الأقدام تصح بجعل كما في الخيل

والابل والسهم ، ويستدلون بحديث عائشة رضي الله عنها .

قال الكاساني : "... وكذا السبق بالأقدام لما روت سيدتنا

عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : " سابت النبي - صلى الله عليه وسلم -

فسبقته فلما حملت اللحم سابقته فسبقني فقلت هذا بتلك " (١) فصارت

هذه الأنواع مستثناة من التحريم فبقي ما وراءها على أصل الحرمة ،

ولأن الاستثناء يحتمل أن يكون لمعنى لا يوجد في غيرها وهو الرياضة

والاستعداد لأسباب الجهاد . (٢)

واستدل الزيلعي أيضا بالحديث الآخر الذي " أذن فيه النبي

صلى الله عليه وسلم لسلمة بن الأكوع^(٣) أن يسابق رجلاً أنمارياً كان لا

يسبق شداً فسبقه سلمة بن الأكوع " (٣) وقال الزهري : كانت

(١) الحديث أخرجه أبو داود في سننه ٣١/٢ باب السبق على الرجل ، وابن ماجه ٦٣٦/١ وأحمد في مسنده ٢٦٤/٦ وقد ذكر ابن حجر أن الذي رواه هو هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وذكر الحديث ، ثم قال : واختلف فيه علي هشام ، فقليل هكذا ، وقيل عن رجل عن أبي سلمة ، وقيل عن أبيه ، وعن أبي سلمة ، عن عائشة . انظر تلخيص الحبير ١٦٢/٤ .

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ٢٠٦/٦ .

(٣) سلمة بن عمرو بن الأكوع أول مشاهده الحديبية وكان من الشجعان ، ويسبق الفرس عدوا ، بايع النبي صلى الله عليه وسلم على الموت عند الشجرة مات بالمدينة سنة ٧٤١ هـ . انظر الإصابة ٦٥/٢ .

(٤) الحديث بتمامه في صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٣/١٢ .

المسابقة بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - بالخيول والركاب
والأرجل ، ولأن الفزاة يحتاجون الى رياضة خيلهم وأنفسهم ، والتعليم
للكر والفرماح .^(١)

ثانيا - المالكية :

تصح المسابقة على الأقدام مجاناً عند المالكية اذا قصد بذلك
الإعانة على الحرب لا المغالبة . قال المواق : " أجاز العلماء في غير
الرهان السبق على الأقدام بدليل مسابقة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
(مسلة)^(٢) مع الأنصارى بين يدي رسول الله - صلى الله عليه وسلم .^(٣)

ثالثا - الشافعية :

لهم في المسابقة على الأقدام وجهان :
" أحدهما : وبه قال أبو حنيفة : تجوز المسابقة بالأقدام بعوض
وبغير عوض لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استبق هو وعائشة على

(١) تبين الحقائق شرح كزالدقائق للزيلعي ٢٢٧/٦ وانظر شرح

كتاب السير الكبير املاء السرخسي ٨٥/١ .

(٢) هكذا ولعله يريد سلمة بن الأكوع وقد سبق تخريج حديث

سباقة مع الأنصارى .

(٣) التاج والاكليل لمختصر خليل للمواق ، مطبوع بهامش مواهب

الجليل ٣٩٠/٣ .

أقدامهما ، ولأن السعى من قتال الرجال كالخيل من قتال الفرسان .

الوجه الثاني : وهو الظاهر من مذهب الشافعي أن المسابقة

بالأقدام لا تجوز مطلقا عند الماوردي في الحاوي ويشمل ما كان بغير

عوض أو بعوض لأنه سبق على فعلها من غير آلة فأشبهه الطفرة والوثبة .

ولأن السبق على ما يستفاد بالتعلم ، ليكون باعثا على معاضاته . والسعى

لا يستفاد بالتعلم ، وقيد المصنف عدم الجواز على المذهب ، والمنصوص

أنه ما كان بعوض . (١)

(٢)

قال النووي في شرحه لحديث سلمة بن الأكوع في غزوة ذي قرد

وفيرها عندما سبق سلمة رضي الله عنه الانصاري قال : " وفي هذا

دليل لجواز المسابقة على الأقدام . وهو جائز بلا خلاف اذا تسابقا

بلا عوض فان تسابقا على عوض ففي صحتها خلاف الأصح عند أصحابنا

لا تصح . (٣)

(١) المجموع التكملة الثانية للطبعي ١٤٠/١٥ .

(٢) ذوقرد : ماء على ليليتين من المدينة ، بينها وبين خيبر ، وكان

رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى إليه لما خرج في طلب

عيينة حين أغار على لقاحه ، قال أبان بن عثمان : صاحب

المغازي : وذوقرد ماء لطلحة بن عبيد الله اشتراه فتصدق به

على مارة الطريق " . معجم البلدان لياقوت الحموي ٣٢١/٤

دار بيروت للطباعة والنشر .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٣/١٢ .

رابعاً - الحنابلة :

المسابقة على الأقدام تجوز عند الحنابلة بلا عوض قال البهوتي :

" تجوز المسابقة بلا عوض على الأقدام وبين سائر الحيوانات من إبل وخيل وبغال وحمير وفيله . " (١) لكن المرداوى نقل عن ابن تيمية

جواز أخذ الجعل على مسابقة الأقدام فقال : " السبق بالأقدام ونحوها

: طاعة إذا قصد بها نصر الاسلام ، وأخذ العوض عليه أخذ بالحق ،

فالمغالبة الجائزة تحل بالعوض إذا كانت ما يعين على الدين . . . واختار

هذا كله الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وذكر أنه أحد الوجهين عندنا ،

معتمداً على ما ذكره البنا . " (٢)

مناقشة وترجيح :

ما سبق يتبين أن العلماء لهم في حكم المسابقة على الأقدام

بجعل رأيان :

أحدهما : المنع ، وبه قال المالكية والحنابلة ، والأصح من

مذهب الشافعية .

(١) كشف القناع للبهوتي ٤/٤٧٠

(٢) الانصاف للمرداوى ٦/٩١٠

الثاني : الجواز ، وبه قالت الحنفية ، وابن تيمية ووجهه
للشافعية ، فأما أدلة الحنفية على الجواز فقد سبق ذكرها وهي استدلالهم
بمسابقته - صلى الله عليه وسلم - سيدتنا عائشة - رضي الله عنها - وإذنه
لسلمة بن الأكوع بمسابقة الأنصاري ، وليس فيما استدلوا دليل على أنه
كان هناك جعل صراحة . قالوا : وأيضاً فإن الغزاة يحتاجون إلى
رياضة أنفسهم حتى إذا ابتلوا بالطلب والهرب وهم رجاله لا يشق عليهم
العدو . قال ابن القيم موجهاً قول القائلين بالجواز : " وحجة من
جوز الجعل في ذلك قياس القدم على الحاضر ، والخف فإن كلا منهما
مسابقة فهذا بنفسه وهذا بمركوبه . قالوا : وكما أن في مسابقة الإبل ،
والخيل تمرينا على الفروسية والشجاعة ، فكذلك المسابقة على الأقدام ؛
فإن قيها تمرينا على الحركة ، والخفة ، والاسراع ، والنشاط ما هو مطلوب
في الجهاد . " (١)

وفي توجيهه لحجة المانع قال : "... فحجته في منعه
حديث أبي هريرة : " لا سَبَقَ إلا في خف ، أو حافر ، أو نصل " . وهذا
يتعين حمله على أحد معنيين : إما أن يريد به نفى الجعل أي لا يجوز
الجعل إلا في هذه الثلاثة فيكون نفياً في معنى النهي عن الجعل فسي
غيرها لا عن نفس السباق .

واما أن يريد به أنه لا يجوز المسابقة على غيرها بعوض فيكون
نهيا عن المسابقة بالعوض في غير الثلاثة ، وعلى الثاني يكون المنع
من العقد المشروط فيه الجعل غيرها . وعلى التقديرين فهو مقتضى
للمنع في غيرها .

قالوا : ولأن غير هذه الثلاثة لا يحتاج اليها في الجهاد كالحاجة
الى الثلاثة ولا يقوم مقامها ولا ينفع فيه نفعها فكانت كأنواع اللعب
الذى لا يجوز المراهنة عليه ^(١) .

ولعل ما تميل اليه النفس هو قول الذين أجازوا أخذ الجعل
على المسابقة بالاقدام لأنه دافع الى التنافس على هذا النوع من الرياضة
ما ينتج عنه التمرين على الحركة ، والخفة والاسراع والنشاط ، مما هو مطلوب
في الجهاد سواء أكان ذلك بالنسبة للرجالة أو الركبان وكلما كانت
لياقة الجندي في الجيش عالية ، كان أداءه أفضل فأخذ الجعل اذا ما
يعين على الجهاد ، وإظهار الدين فيكون أخذاً بالحق كما قال ابن تيميه .
والله أعلم .

(١) الفروسية ص ٦ .

المطلب الثاني

المسابقة على السباحة

وقد جاءت أقوال العلماء فيها كما يلي :

أولا - الحنفية :

يرون أن السباحة تصح بدون جعل ، فقد ذكروا أن المسابقة بدون جعل تجوز في كل شيء ما يعلم الفروسية ويعين على الجهاد (١) ، ولا شك أن المسابقة بالسباحة فيها تعليم وتمارين على الجهاد كما سيأتي بيانه في نهاية هذا المطلب .

ثانيا - المالكية :

أجازوا المسابقة مجانا في كل ما فيه منفعة للجهاد (٢) فإذا ثبت نفعها في الجهاد فالتسابق فيها جائز بدون جعل عند المالكية .

ثالثا - الشافعية :

جاء في مغني المحتاج : " وأما الغطس في الماء فان جرت

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٤٠٤/٦ .

(٢) انظر مواهب الجليل بشرح مختصر خليل للحطاب ٣/٣٩٢ ، ٣٩٣ .

العادة بالاستعانة به في الحرب فكالسباحة فيجوز بلاعوض ، والا فلا
يجوز مطلقا . (١)

ونقل المطيعي عن الماوردي أنه قال : " فعلى هذا ان قيل
: ان المسابقة على الأقدام لا تجوز فالمسابقة بالسباحة أولى أن لا تجوز ،
وان قيل بجوازها على الأقدام ففي جوازها بالسباحة وجهان :
أحدهما : تجوز كالأقدام لأن أحدهما على الأرض والآخر
على الماء .

الوجه الثاني : أنها لا تجوز بالسباحة وان جازت بالأقدام
لأن الماء مؤثر في السباحة والأرض غير مؤثرة في السعي . أهـ (٢)
وقد علق المطيعي على هذا بقوله : " وهذا كلام من لا يعرف
قواعد السباحة وكونها علماً ومهارة ، ولها قواعد لا تتأتى الا بالتعلم
والتمرس مع لياقة البدن وقوته حتى تكون المهارة والتفوق والسبق . وقد
تطورت أسباب الاعداد للجهاد ، فكان منها الضفادع البشرية الذين
يفغصون في أعماق البحار ليدمروا السفن الحربية وقلاع الشفور ،

(١) مغني المحتاج للخطيب الشربيني ٣١٢/٤ .

(٢) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٤٠/١٥ .

وهي أنكى على الأعداء من ركوب الخيل والحمير ، ولولا مهارة عساكر الاسلام وجند القرآن في علوم البحار وأولها اتقان السباحة ، ما تسنى للصحابه ان ينتصروا على الروم في معركة ذات الصواري ^(١) في الاسكندرية ، ولا طرقت بأيديهم القوية بوابة القسطنطينية ^(٢) على عهد معاوية ، وكانت قيادة الاسطول لولده يزيد . ^(٣)

رابعا - الحنابلة :

تصح المسابقة عندهم في السباحة بدون جعل ، لأن فيها مصلحة شرعية كما قال البهوتي : " والمراد مانه مصلحة شرعية ويدخل فيه تعليم الكلب للصيد والحراسة ، وتعليم السباحة " . ^(٤)

(١) كانت سنة احدى وثلاثين ، بين المسلمين بقيادة : عبدالله بن سعد بن أبي سرح والروم بقيادة : قسطنطين بن هرقل ، فالتقى الجيشان في البحر وكان النصر للمسلمين .
انظر تاريخ الطبرى (تاريخ الرسل والملوك) ٢٨٨/٤ - ٢٩٢
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار المعارف - القاهرة الطبعة الثانية .

(٢) القسطنطينية ويقال : قسطنطينة باسقاط ياء النسبه . عمرها ملك من ملوك الروم يقال له : قسطنطين ، فسميت باسمه ، والحكاية عن عظمتها وحسنها كثيرة ، ولها سور عظيم مشهور ولها خليج يطيف بها من الوجهين مما يلي الشرق والشمال . وجانبها الغربي والجنوبي في البر . وانظر معجم البلدان لياقوت الحموى ٣٤٧/٤ ، ٣٤٨ .

(٣) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٤١/١٥ ، ١٤٢ .

(٤) كشف القناع للبهوتي ٤٨/٤ .

مناقشة وترجيح :

يتضح مما سبق أن الفقهاء أجملوا القول في أحكام السباحة والمسابقة فيها ولكن يظهر مما قالوه أنها تصح بدون جعل . ولعل المطيعي أوضح فائدة السباحة وأهميتها في القتال ، فإذا أخذنا بقول ابن تيميه بجواز أخذ الجعل في المغالبات التي تعين على اظهار الدين ، فإنه يجوز أخذ الجعل على تعليم السباحة والمسابقة فيها ، وقد نقل ابن القيم ذلك عن بعض الشافعية والحنفية ^(١) ، كما أنه جاء في مسند أحمد عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه كتب الى أبي عبيدة بن الجراح : أن علموا غلمانكم العوم ، ومقاتلتكم الرمي . ^(٢)

وجاء في كشف الخفاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
" علموا بنيكم السباحة والرمي ، ولنعم لهما المرأة مفضلها ، وإذا دعاك أبوك وأمك فأجب أمك " .

وسنده ضعيف . لكن له شواهد : فعند الديلمي عن جابر مرفوعاً " علموا أبناءكم السباحة والرمي ، والمرأة الفضل " . ^(٣)

(١) الفروسية ص ٦٥ .

(٢) مسند احمد ٤٦٨/١ .

(٣) كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس ٨٨/٢ لاسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي تصحيح وتعليق : احمد القلاش ، مؤسسه الرسالة الطبعة الثالثة -

المبحث الثاني

حكم المصارعة ، والمسابقات الرياضية الأخرى ، وأثرها على الشباب المسلم

ويشتمل على: المطلبين التاليين:

المطلب الأول : حكم المصارعة .

المطلب الثاني : أحكام المسابقات الرياضية الأخرى .

المطلب الأول

حكم المصارعة

(١)

المصارعة : مفاعلة من الصرع : وهو " الطرح على الأرض "

جاء في المجموع " وأما السبق بالصراع أو المصارعة ، فقد كانت تقوم عند السلف على قوة البدن وعلى احسان القبض على الخصم والقائه أرضاً ، وهي في زماننا هذا تقوم على أضرب منها : الحرة والرومانية واليابانية ، ولكل نوع منها أسلوبه في صرع الخصم وهي تهدف جميعاً الى احسان القبض على الخصم واجباره على أن يتخذ وضعاً يبذنه يعجز معه عن المقاومة . " (٢)

وهذه مذاهب أهل العلم في المسابقة فيها :

أولاً - الحنفية :

جاء في الدرالمخار شرح تنوير الأبصار قوله :

(١) القاموس المحيط للفيروز ابادى صفحة ٩٥١ مادة (صرع) .

(٢) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٤٠ / ١٥ .

"والمصارعة ليست ببدعة الا للتلمي فتكره". (١) ونقل ابن القيم ان
أصحاب أبي حنيفة أجازوا العوض في المصارعة. (٢)

ثانيا - المالكية :

تجوز عندهم المسابقة في المصارعة مجانا اذا قصد بهي
الارتياض والتمرن للحرب. جاء في التاج والاكلیل: يجوز الصواع ... اذا قصد
به الانتفاع والارتياض للحرب جاز بغير عوض". (٣)

وجاء في مواهب الجليل : " واختلف فيمن تطوع باخراج
شيء للمصارعين وللمتسابقين على أرجلهم أو على حماليهما أو على غير
ذلك ما لم ترد به سنة بالجواز والكراهة". (٤)

ثالثا - الشافعية :

للشافعية في المسألة وجهان الاصح منهما أن المصارعة بجعل
لا تصح لأنها ليست من آلات القتال (٥) . قال المطيعي :

- (١) الدر المختار مع حاشية ابن غابدين ٤٠٤/٦ .
- (٢) انظر الفروسية لابن القيم صفحة ٦٥ .
- (٣) التاج والاكلیل لمختصر خليل بهامش مواهب الجليل ٣٩٢/٣ .
- (٤) مواهب الجليل لمختصر خليل للحطاب ٣٩٣/٣ .
- (٥) انظر مغني المحتاج للشريني ٣١٢/٤ .

"وهو ظاهر مذهب الشافعي والمنصوص عنه أنه لا يجوز." (١)

"فإن كان ذلك بلا عوض جاز جزماً." (٢)

رابعاً - الحنابلة :

منع الحنابلة الجعل في المصارعة فلم يجوزوه إلا في الثلاثة الواردة في حديث أبي هريرة - النصل والخف والحافر - وقالوا إن هذه الثلاثة من آلات الجهاد المأمور بتعلمها واحكامها والمصارعة تجوز عندهم بدون جعل. جاء في كشف القناع - قبل ذكر ما يصح الجعل فيه - "وتجوز المصارعة لأنه - صلى الله عليه وسلم - صارع ركانه فصرعه". (٢) (٤)

وقد سبق القول أن المذهب عند الحنابلة قصر العوض على سباق الخيل والابل والسهام قال المرداوي : "هذا المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم ، وذكر ابن البنا وجهها : يجوز بعوض في الطير المعدة لأخبار الأعداء انتهى .

صارع وسلم
وقد / صارع النبي صلى الله عليه / ركانه على شاة فصرعه . ثم عاد مرارا فصرعه ،

فأسلم فرد عليه غمه "رواه أبو داود في مراسيله . " (٥)

(١) المجموع التكملة الثانية للطبعي ١٥/١٤١ .

(٢) مغني المحتاج للشربيني ٤/٣١٢ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ٢/٤٠٩ والترمذي ٤/٢٤٧ . أما ركانه : فهو ابن عدي يزيد بن هاشم بن عبد المطلب . صارع النبي صلى الله عليه وسلم قبل إسلامه . وقيل كان ذلك سبب إسلامه . نزل المدينة ومات بها سنة ١٤ هـ .

(٤) كشف القناع للبهوتي ٤/٤٨ .

(٥) الانصاف ٦/٩٠ .

ثم قال : " والصراع ، والسبق بالاقدام ونحوهما : طاعة اذا
قصد بها نصر الاسلام . وأخذ العوض عليه أخذ بالحق . فالمغالبة
الجائزة تحل بالعوض اذا كانت ما يعين على الدين ، كما في مراهنة أبي بكر
الصديق - رضي الله عنه - واختار هذا كله الشيخ تقي الدين رحمه الله . وذكر
أنه أحد الوجهين عندنا ، معتمدا على ما ذكره ابن البنا . (١)
مناقشة بوتر جريح :
ما سبق يتبين لنا أن العلماء اتفقوا على جواز السباق في المصارعة
بدون عوض اذا كانت للمران والارتياض للحرب ولم تكن للتلهي واختلافوا على
جوازها بعوض على قولين :

أحدهما : المنع ، وهو مذهب الحنابلة والمالكية والصحيح من
مذهب الشافعي .

الثاني : الجواز ، وهو منقول عن أصحاب أبي حنيفة وليس
في ما نقلته عنهم من نصوص شيء صريح من هذا القبيل الا أن ابن القيم
نقل عنهم الجواز كما سبق .

كما أن القول بالجواز أيضا هو صريح كلام ابن تيميه لأنها
كما يقول طاعة اذا قصد بها نصر الاسلام . وحجة القائلين بجواز أخذ

(١) الانصاف ٩١/٦ .

العوض في المسابقة في الصراع ما روى " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان بالبطحاء ^(١) فأتى عليه يزيد بن ركانه أو ركانه بن يزيد ومعه أعز له . فقال يا محمد . هل لك أن تصارعني ؟ فقال ما تسبقني ؟ قال شاة من غنمي . فصارعه فصرعه . فأخذ شاة . قال ركانه . هل لك في العود . قال : ما تسبقني قال أخرى . ذكر ذلك مرارا فقال يا محمد والله ما وضع أحد جنبي الى الأرض وما أنت الذي تصرعني يعني فأسلم ورد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم غنمه ^(٢) قال البيهقي : " وهو مرسل جيد ، وقد روى بإسناد آخر موصولا الا أنه ضعيف ^(٣) .

وقال الحافظ ابن حجر : " أسناده صحيح الى سعيد بن جبير الا أن سعيدا لم يدرك ركانه ^(٤) .

وقال أيضا : " وحديث ركانه أمثل ما روى في مصارعته - صلى الله عليه وسلم - ^(٥) .

(١) البطحاء : " أصله المسيل الواسع فيه دقاق الحصى ، وقال النضر : الأبطح والبطحاء بطن الميناء والتلعة والوادي ، وهو التراب السهل في بطونها ما قد جرّته السيول . . ومطحاء مكسة وأبطحها ، ممدود . " معجم البلدان لياقوت الحموي ١/٤٦٦ مادة (البطحاء) .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١٠/١٨ .

(٣) المصدر السابق ١٠/١٨ .

(٤) تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير ٤/١٦٢ .

(٥) المصدر السابق ٤/١٦٣ .

قال المطيعي : عن الروايات الواردة في مصارعة صلى الله عليه وسلم " وهي روايات بمجموعها وان لم يصح منها واحدة الا أنها تنهض للاحتجاج " (١).

وقال ابن القيم : " ولكن يلزم من جواز الصراع بالرهن أحد أمرين :

أما أن لا يجوز اخراج السبق منهما مقابل تعيين جعله في أحدهما أو في غيرهما ، وأما أن يترك قوله في ^(٢) المحلل إذا كان السبق منهما لاستحالة دخول المحلل بين المتصارعين " (٣).

وأما الرأي المختار فالذى يظهر - والله أعلم - أن المصارعة مفيدة لتعويد الجسم على التحمل ، وذلك بالتمرن على صرع الخصم والقائه أرضا ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - عندما ردّ رافع بن خديج ^(٤) ،

-
- (١) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٤١/١٥ .
 (٢) يقصد القائل بجواز العوض في المصارعة من العلماء .
 (٣) الفروسية ص ٨ .
 (٤) هو رافع بن خديج بن عدي الانصاري شهد أحدا والخندق وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم توفي سنة (٧٣) وقيل (٧٤) .
 انظر تهذيب التهذيب لأحمد بن حجر العسقلاني ٢٢٩/٣ ،

(٤) يقصد القائل بجواز العوض في المصارعة من العلماء

وسمرة بن جندب ^(١) في غزوة أحد ^(٢) لصفر سنّهما ، قيل له يا رسول الله إن رافعا رام فأجازه . فجاء سمرة بن جندب يقول : فأنا والله أصرع رافعا فأجازه هو أيضا ^(٣) وفي ذلك دليل على أنه كان لدى رافع - رضي الله عنه - من القوة ما طمأن رسول الله صلى الله عليه وسلم - على اشراكه في المعركة ، فيأمنه صرع خصمه لأن لديه دربة من قبل .

فعلم من ذلك أن المصارعة مطلوبة في الحرب ، والحث على تعلمها بالأسلوب الصحيح الذي لا تترتب عليه مفسدة من اذى المتدرب والمتسابق مطلوب . اذا قصد بذلك التدريب والتسابق نصر الاسلام وتعويد المسلم على القوة والحركة فيكون أخذ العوض عليه أخذاً بالحق ، كما قال ابن تيمية رحمه الله .

- (١) هو سمرة بن جندب بن هلال ذى الرياستين الفزارى ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم - وعن أبي عبيدة . سكن البصرة ومات فيها سنة ٥٨ . انظر المصدر السابق ٢٣٦/٤ - ٢٣٧ .
- (٢) وقعت في شوال سنة ثلاث من الهجرة انظر السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام المعافى مطبوع مع الروض الأنف لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخشعي السهيلي ١٤٧/٣ دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت . لبنان .
- (٣) انظر السيرة النبوية لابن هشام مع الروض الأنف للسهيلي ١٥٠/٣ وانظر فقه السيرة للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ص ٢٥١ ، دار الفكر بيروت . لبنان .

المطلب الثاني

أحكام المسابقات الرياضية الأخرى

هناك مسابقات رياضية عرفها المسلمون وجاء بيان أحكامها
في كتب الفقه ، وقد سبق بيان أحكام : سباق الخيل والابل ، والبغال
والحمير والفيلة ، ثم أحكام المسابقة على الأقدام والسباحة والمصارعة ،
وهناك مسابقات أخرى ذكر الفقهاء أحكامها وهي :

أولا - المسابقة على الحمام :

وهو نوع من الحمام الذكي الصبور الذي يعبر البحار ، ويقطع
الفيافي والقفار ، حتى يصل الى غايته بسرعة فائقة ، يحمل الأخبار والكتب ،
وكان لأمراء الاسلام وقواد الجيوش أبراج لتلقى هذه الحمام فيفضون
كتبها بأنفسهم ، فمن جيش يطلب النجدة الى قائد يعلن هزيمة عدوه
فكان لهذا الحمام أثره وفعله ، وهو سلاح من أسلحة الجيوش كالبرق وسلاح
الإشارة .^(١)

وأقوال العلماء في المسابقة على الحمام كما يلي :

(١) المجموع التكملة للمطيعي ١٤١/١٥ .

١ - الحنفية :

قال ابن عابدين : " وفي جواز المسابقة بالطير عندنا نظر " (١)

ونقل ابن القيم أن أصحاب أبي حنيفة اجازوا اخذ العوض في المسابقة على الحمام . (٢)

٢ - وأما المالكية :

فقالوا : تجوز المسابقة بالطير مجانا اذا قصد بذلك الاعانة على الحرب

قال الخرشي " ان المسابقة تجوز مجانا أى من غير عوض في غير ما مر (٣)
كالسفن والطير لا يصل الخبر بسرعة ... اذا قصد بذلك الاعانة على
الحرب لا المبالغة كفعل أهل الفسوق . " (٤)

٣ - والشافعية :

لهم في المسألة وجهان :

الأول : يجوز لأنها تؤدى أخبار المجاهدين بسرعة .

(١) حاشية رد المحتار لابن عابدين ٤٠٤/٦ .

(٢) الفروسية لابن القيم ص ٦٥ .

(٣) أى سبق في كلامه عن سبق الخيل والابل والرمي .

(٤) الخرشي على مختصر سيدي خليل ١٥٦/٣ .

الثاني : وهو الأصح من المذهب لا يجوز لأنها لا تؤثر
في جهاد العدو . (١)

٤ - الحنابلة :

تجوز المسابقة على الحمام بلا عوض عند الحنابلة خلافاً للامدى . (٢)

مناقشة وترجيح :

يتضح من أقوال العلماء أنهم اختلفوا في المسابقة على الحمام فمنهم
من يرى جواز المسابقة عليه مجاناً إذا كان فيه منفعة للجهاد ، وإلى هذا ذهب
المالكية والحنابلة والأصح من مذهب الشافعية ، وقالوا لا يصح أخذ العوض
لأنه لا تأثير للحمام في جهاد العدو .

ومنهم من يرى جواز أخذ العوض في المسابقة عليه ، وهو قول عند
الشافعية وما نقله ابن القيم عن الحنفية . والذي يظهر لي - والله أعلم - أن
المسابقة على الحمام إذا كانت لمجرد اللهو فإنه لا تصح المسابقة فيها حتى
مجاناً . وقد قال بكراهة اللعب بالحمام جمع من العلماء ، واستدلوا

(١) انظر المجموع التكملة الثانية للطيعي ١٤١/١٥ وانظر مغني

المحتاج للشربيني ٣١٥/٤ .

(٢) انظر كشف القناع للبهوتي ٤٧/٤ ، والانصاف للمرداوي ٨٩/٦ ،

والامدى : هو على بن محمد بن عبد الرحمن ، أبو الحسن البغدادي

الامدى : فقيه حنبلي بغدادي الأصل والمولد نزل تعز " آمد "

بديار بكر سنة (٤٥٠ هـ) وتوفي سنة ٤٦٧ هـ . انظر الاعلام

للزركلي ٣٢٨/٤ .

بقوله صلى الله عليه وسلم عندما رأى رجلاً يتبع حمامة فقال " شيطان يتبع شيطانة " (١) . وقد يكون اللهبوبها حراماً ؛ لأن تسمية من يلعب بها شيطاناً يدل على ذلك . وتسمية الحمامة شيطانة إما لأنها سبب اتباع الرجل لها ، أو لأنها تفعل فعل الشياطين حيث يتولع الإنسان بمتابعتها واللعب بها (٢) .

أما إذا كانت المسابقة على الحمام لغرض تدريبه واستعماله في إيصال أخبار الجند وتوجيهات القواد وإيصال الرسائل ونحو ذلك مما يحتاج إليه المجاهدون في القتال ، فإنه يصح بدون عوض وبالعوض إذا كان لا يمكن تدريب ومهارة إلا به ، وهو وجه عند الشافعية والمنقول عن الحنفية كما سبق .

ثانياً : المشابكة بالأيدي :

لا تجوز يعوض عند الجمهور وفيها وجه للشافعية بالجواز ، ومقتضى

مذهب أبي حنيفة الجواز ، فإنه جوزه في الصراع ، والمسابقة بالأيدي ،

والمغالبة في مسائل العلم . (٣)

ثالثاً : المسابقة بحمل الأثقال :

الجمهور لا يجوزون العوض فيها ، ومن قاسه على المشابكة

بالأيدي ، والسباحة والصراع ، فمقتضى قوله الجواز هنا أن لا فرق . (٤)

(١) أخرجه أحمد عن أبي هريرة ٣٤٥/٢ . وفي سنده محمد بن عمرو بن علقمة الليثي ،

(٢) انظر نيل الأوطار للشوكاني ٢٥٧/٨ . وفيه خلاف انظر فيض القدير ١٧٠/٤ .

(٣) انظر الفروسية لابن القيم ص ٦٥ ، وللرجوع لأقوال الشافعية انظر

مغني المحتاج للشربيني ٣١٢/٤ والمجموع التكملة الثانية

للمطيعي ١٤١/١٥ .

(٤) انظر الفروسية لابن القيم ص ٦٥ .

رابعاً : المسابقة بالسيوف والرمح ونحوها :

لا تجوز بعوض عند المالكية ^(١) والحنابلة ^(٢) وقد سبق
انهم قصرُوا العوض على الخيل والابل والسهام ، وجوزها الاُخناف بعوض
كما نقل عنهم ابن القيم ^(٣) وللشافعية فيها وجهان ، والمذهب
الجواز كما ذكره الشربيني ^(٤) . وهو الراجح لانها من أهم آلات القتال .

خامساً : المسابقة في كرة الصولجان :

والكرة بضم الكاف وتخفيف الراء تجمع على كُرِين ، وهاوؤها عوض
عن واو : جسم محيط به سطح في داخله نقطة + والصولجان بصاد مهملة
ولام : عصا منحنية الرأس ، وهو فارسي معرب لأن الصاد والجيم لا يجتمعان
في كلمة واحدة من كلام العرب ، وتجمع على صوالجه . ^(٥)

- (١) انظر الخرشي على خليل ١٥٤/٣ وانظر مواهب الجليل شرح
مختصر سيدي خليل ٣/٣٩٠ .
- (٢) انظر كشف القناع للبهوتي ٤٧/٤ ، ٤٩٠ والمغني لابن قدامة
١٢٨/١١ ، ١٢٩٠ .
- (٣) انظر الفروسية ص ٦٥ .
- (٤) مغني المحتاج ٣١١/٤ .
- (٥) انظر مغني المحتاج للشربيني ٣١٢/٤ وانظر نهاية المحتاج
للرملی ١٦٥/٨ وانظر المعجم الوسيط ٧٨٥/٢ .

قال الأزهري في تهذيب اللغة : الصولجان : "عصا يعطف طرفها يضرب بها الكره على الدواب ، فأما العصا التي اعوج طرفها خلقه في شجرتها فهي محجن" (١) ثم قال "والصولجان والصولج والصلجة كلها معربة". (٢) وأما حكم المسابقة فيها :

فعند الحنفية يقول بعض علمائهم " من لعب الصولجان يريد الفروسية يجوز" (٣)

وليس في قولهم هذا ما يدل على أنها تصح بجعل . فلعل قولهم بالجواز أي بدون جعل .

وكذا المالكية (٤) الذين يقصرون الجعل على الخيل والابل والسهم وما عداها لا تصح المسابقة فيه إلا مجاناً ومثلهم الحنابلة. (٥)

وهي عند الشافعية أيضاً من المسابقات التي لا يصح العوض فيها. (٦)
فعلم من ذلك أنها تصح بدون جعل عند الأئمة الأربعة.

-
- (١) تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ٥٦٣/١٠ .
(٢) المصدر السابق ٥٦٣/١٠ .
(٣) انظر حاشية رد المحتار لابن عابدين ٤٠٢/٦ .
(٤) انظر الخرشي على سيدي خليل ١٥٦/٣ .
(٥) انظر كشاف القناع للبهوتي ٤٨/٤ ٤٩٠ .
(٦) مغني المحتاج للشريني ٣١٢/٤ .

سادسا : المسابقة على اللعب بالنرد والشطرنج :

فأما النرد : " فمعرب ، وضعه أردشير بابك ، ولهذا يقال :
النردشير " . (١)

وأما الشطرنج : " ولا يفتح أوله لعبة معروفة ، والسين لفة
فيه ، من الشطارة ، أو من التشطير ، أو معرب " . (٢) و " لعبة الشطرنج
لعبة مهارة ، بين لاعبين اثنين ، تجرى اللعبة على رقعة مؤلفة من
(٦٤) مربعا (٨ × ٨) ، وهذه المربعات ملونة بالتناوب بين لون
فاتح ولون أسود ، لكل لاعب ، تحت تصرفه ، ستة عشر قطعة من أحجار
اللعب ، وهي اما سوداء اللون وتشكل الفريق الأسود ، واما فاتحة
اللون وتشكل الفريق الأبيض ، يشار الى الطرفين الفريقين ، أثناء اللعب ،
بالوانهما ، وكذلك الى اللاعبين ، فيقال - الأبيض - الأسود " . (٣)
و " النرد في مقابلة الشطرنج ، ولذلك قيل هو : النردشير
نسبوه الى واضعه ، جعله مثالا للدنيا وأهلها ، فجعل الرقعة اثني عشر
بيتا بعدد شهور السنة ، وجعل القطع ثلاثين قطعة بعدد أيام
الشهر ، وجعل الفصوص مثل القضاء والقدر وتقلبه في الدنيا " . (٤)

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٤١١ وانظر النهاية في غريب

الحديث والاثثر لابن الاثير ٣٩/٥ .

(٢) المصدر السابق صفحة ٢٥٠ .

(٣) فن الشطرنج مع القانون الدولي للشطرنج للعقيد محمد صفا ، ص ٢٧ .

(٤) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، تأليف احمد

ابن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده ٢٦٧/١ .

أحكام المسابقة على اللعب بالنرد والشطرنج :

١ - الحنفية :

وشرحها الهداية
جاء في بداية المبتدى / : " (ويكره اللعب بالشطرنج والنرد ...
وكل لهو) لأنه إن قامربها فالميسر حرام بالنص وهو اسم لكل قمار . وإن
لم يقامر فهو عبث ولهو . وقال عليه الصلاة والسلام " لهو المؤمن
باطل الا الثلاث (١) تأديبه لفرسه ، ومناضلته عن قوسه . وملاعبته مع
أهله " (٢) وقال بعض الناس : (٣) يباح اللعب بالشطرنج والنرد شير
..... ولنا قولنا ————— عليه الصلاة والسلام " من
لعب بالشطرنج والنرد شير فكأنما غمس يده في دم الخنزير " (٤)

- (١) هكذا .. قال المصحح : والمحفوظ " الا في ثلاث " .
(٢) سبق تخريجه في الفصل الرابع : ولفظه في الترمذى " كل مايلهو
به الرجل المسلم باطل الا رميه بقوسه وتأديبه فرسه ، وملاعبته
أهله ، فانهم من الحق " يقصد أبا يوسف تلميذ أبي حنيفة وصاحبه المتوفى سنة (١٨٣) هـ .
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الشعر ١٥/١٥ ولفظه :
(٤) " من لعب بالنرد شير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه " .
وابي داود في سننه كتاب الادب باب في النهي عن اللعب
بالنرد ٦٣٤/٢ .
وابن ماجه في سننه كتاب الادب باب من لعب بالنرد ١٢٣٧/٢ ،
١٢٣٨ واحمد في مسنده ٣٥٢/٥ ، ٣٦١/٥ وليس في الحديث
ذكر للشطرنج .

ولأنه نوع / يصدّ ^{لعب} عن ذكر الله وعن الجمع والجماعات فيكون حراماً لقوله عليه الصلاة والسلام " ما ألهاك عن ذكر الله فهو ميسر " ^(١) ^(٢)

٢ - المالكية :

ذهب مالك الى أن الشطرنج أشدّ من النرد ^(٣) وذكر القرطبي أن اللعب بالنرد والشطرنج حرام وتحريمهما يؤخذ من قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ . . . الْآيَةُ ﴾ ^(٤) ثم قال : " إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء " ^(٥) فكل لهو دعا قليله الى كثيره ، وأوقع العداوة والبغضاء بين العاكفين عليه ،

(١) قال ابن حجر " لم أره مرفوعاً وإنما اخرج أحمد في الزهد عن القاسم بن محمد قال : " كلما ألهى عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة فهو ميسر " وأخرج البيهقي في الشعب من طريق عبيد الله بن عمر : قلت لقاسم : هذه النرد تكثر هونها ، فما بال الشطرنج ؟ قال : كلما ألهى عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة فهو ميسر " الدراية في تخريج احاديث الهداية لابن حجر العسقلاني ٢٤٠ / ١ دار المعرفة بيروت . لبنان .

(٢) بداية المبتدى وشرحها لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل بن برهان الدين المرغناني مع فتح القدير لابن الهمام ١٠ / ٦٤ ، ٦٥ .

دار الفكر بيروت لبنان الطبعة الثانية (١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م)

(٣) أنظر المدونة الكبرى للإمام مالك بن انس الاصبحي رواية الامام سحنون بن سعيد التنوخي عن الامام عبد الرحمن بن قاسم ٧٩ / ٤ دار الفكر للطباعة والنشر ، (الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م) .

(٤) سورة المائدة آية ٩٠ .

(٥) سورة المائدة آية ٩١ .

وصدّ عن ذكر الله وعن الصلاة فهو كشرب الخمر ، وأوجب أن يكون حراماً مثله . فان قيل : ان شرب الخمر يورث السكّر فلا يقدر معه على الصلاة وليس في اللعب بالنرد والشطرنج هذا المعنى ، قيل له : قد جمع الله تعالى بين الخمر والميسر في التحريم ، وصفهما جميعاً بأنهما يوقعان العداوة والبغضاء بين الناس ، ويصدان عن ذكر الله وعن الصلاة ، ولكن الخرشبي يرى أن الشطرنج مكروه حيث قال في معرض ذكره لشروط عدالة الشاهد (وحكم اللعب بالنرد الحرمة ، بخلاف الشطرنج فإنه مكروه)^(٢)

٣ - الشافعية :

قال الرملي شارحاً قول النووي :
 " (ويحرم اللعب بالنرد على الصحيح) لخبر مسلم :
 " من لعب بالنرد فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه " (٣) وفي رواية لابن داود " فقد عصى الله ورسوله " (٤) وهو صغيره ، وفارق الشطرنج بأن معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح ، ففيه تصحيح الفكر ونوع من

-
- (١) انظر احكام القرآن للقرطبي ٢٩١/٦ .
 (٢) الخرشبي على خليل ١٢٢/٧ .
 (٣) سبق تخريجه قريباً .
 (٤) سبق تخريجه في سنن أبي داود قريباً أيضاً .

التدبير ، ومعتمد النرد : الحزر والتخمين المؤدى الى غاية من السفاهة والحق . قال الرافعي : ما حاصله : ويقاس بهما ما في معناهما من أنواع اللهو ، فكل ما اعتمد الحساب والفكر كالمنقله : حفرأ وخطوط ينقل منها واليهما حصى بالحساب لا يحرم ، ومحلها في المنقلة ان لم يكن حسابها تبعاً لما يخرجها الطّاب الآتى والا حرمت ، وكل ما معتمده التخمين يحرم ، ومن القسم الثاني كما أفاده السبكي ^(١) والزركشي ^(٢) وغيرهما لطاب ^(٣) وهو عصيّ صغار ترعى وينظر للونها ويرتب عليه مقتضاه الذى اصطلاحوا عليه . ^(٤)

(١) السبكي : على بن عبد الكافي بن تمام السبكي الأنصارى الخزرجي أبو الحسن تقي الدين . شيخ الاسلام في عصره وأحد الحفاظ المفسرين المناظرين ، وهو والد التاج السبكي صاحب الطبقات . ولد في سبك (من اعمال المنوفية بمصر) ولي قضاء الشام سنة (٧٣٩ هـ) وتوفى في القاهرة . من كتبه " الدر المنظم " في التفسير ولم يكمله ، و " مختصر طبقات الفقهاء " و " احياء النفوس في صنعة القاء الدروس " وغيرها . انظر الاعلام للزركلي ٣٠٢/٤

(٢) الزركشى : بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله - عالم بفقهاء الشافعية والاصول كان منقطعاً للعلم له تصانيف كثيرة في عدة فنون توفى سنة (٧٩٤ هـ) . انظر ترجمته في شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ٣٣٥/٦ ، دار الفكر بيروت لبنان . وانظر الاعلام للزركلي ٦٠/٦ ، ٦١/٦

(٣) هكذا ولعله " الطاب " .

(٤) نهاية المحتاج للرملي ٢٩٥/٨ .

ثم قال: "... (ويكره) اللعب (بشطرنج) ... لأنه يلهى عن الذكر والصلاة في أوقاتها الفاضلة بل كثيراً ما يستغرق فيه لاعبه حتى يخرجها عن وقتها وهو حينئذٍ فاسق غير معذور بنسيانه كما ذكره الأصحاب. والحاصل أن الغفلة نشأت من تعاطيه الفعل الذى من شأنه أن يلهى عن ذلك فكان كالتعمد لتفويته ، ويجرى ذلك في كل لهو ولعب مكروه مشغل للنفس وموثر فيها تأثيراً يستولى عليها حتى تشتغل به عن مصالحها الأخروية ، ومحل ما تقرر من الكراهة إذا لعبه مع معتقد حلّه والا حرم ، كما رجحه جمع متأخرون لاعنته على معصية حتى في ظن الشافعي) لأننا نعتقد أنه يلزمه العمل باعتقاد امامه ، ... (فإن شرط فيه مال من الجانبين فحرام) محرم وإن كان من أحدهما ليبذله إن غلب ويمسكه إن غلب فليس بقمار ولكنه عقد مسابقة على غير آلة قتال فهو محرم من جهته . (١)

وقد ذكر النووى مذهب الشافعية في لعبة الشطرنج عند تعليقه على قوله - صلى الله عليه وسلم - في صحيح مسلم "من لعب بالنرد فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه" فقال : "... وهذا الحديث حجة للشافعي والجمهور في تحريم اللعب بالنرد ، وقال أبو اسحاق المروزي

(١) نهاية المحتاج للرملي ٨/ ٢٩٥-٢٩٦ .

من أصحابنا : يكره ولا يحرم ، وأما الشطرنج فمذهبنا أنه مكروه وليس بحرام وهو مروى عن جماعة من التابعين " . (١)

٤ - الحنابلة :

النرد والشطرنج حرام عندهم بما لا أوردونه وترد شهادة لا عبها . قال البيهوتي في معرض ذكره لمن ترد شهادتهم : " ومن يلعب بنرد أو شطرنج لتحريمها وان عريا عن القمار " . (٢)

*

-----*-----

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٥ / ١٥ كتاب الشعر ، باب

تحريم اللعب بالنردشير .

(٢) كشف القناع للبيهوتي ٦ / ٤٢٣ .

مناقشة وترجيح :

المسابقة على اللعب بالنرد والشطرنج اما أن تكون على عوض أو خاليه عنه فأما ان كانت بعوض سواء عن أحدهما أو من كليهما أو من ثالث فان ذلك حرام باتفاق المسلمين. (١)

وكذلك النرد فان اللعب به حرام ولو بغير عوض بالاتفاق ، وخالف أبو اسحاق المروزي من الشافعية وقال فانه مكروه واستدل العلماء على تحريمه بقوله - صلى الله عليه وسلم - " من لعب بالنرد فكأنما غمس يده لحم خنزير ودمه " ويقول صلى الله عليه وسلم " من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله " ولأنه فيه صدق عن ذكر الله وعن الصلاة كما أنه يوقع العداوة والبغضاء ، وقد بين السلف أن كل ما صد عن ذكر الله فهو ميسر. فكان اللعب به حراما ولو مجانا .

أما الشطرنج فقد اختلف العلماء في حكم اللعب به فمنهم من حرمه ولو بغير عوض وقد ذكر ابن القيم أن هذا قول الجمهور. (٢) واعتبره الامام مالك أشد من النرد ، والمذهب عند الشافعية أن الشطرنج الخالي عن العوض مكروه وليس بحرام ، وكذلك الخروشي

(١) انظر الفروسية ٠٦١

(٢) المصدر السابق ٠٦٢

من المالكية ، وقد ذكر صاحب تكملة فتح القدير أن الشافعية أباحوا
اللعب بالنرد والشطرنج ثم قال ولنا قوله - صلى الله عليه وسلم - " من
لعب بالشطرنج والنرد شير فكأنما غمس يده قي دم خنزير " وقد بينت أنه
ليس في الحديث ذكر للشطرنج ، كما أن الشافعية لم يبيحوا اللعب
بالنرد والشطرنج كما مر بل ذهبوا الى تحريم النرد وكراهة الشطرنج
وكل ذلك اذا كانت خالية عن العوض وقد بين الرملي الفرق بين اللعب
بالنرد والشطرنج فذكر أن اللعب بالشطرنج يعتمد على الحساب
الدقيق والفكر الصحيح ففيه تصحيح للفكر ، أما النرد فبناء على الحزر
والتخمين المؤدى الى السفاهة . ثم قال ويقاس عليهما كل ما كان
في معناه من الألعاب .

وقد استدل القائلون بتحريم الشطرنج بأحاديث نقل
الشوكاني عن ابن كثير أنه لا يصح منها شيء ، وذلك لأن الشطرنج
لم يظهر الا في أيام الصحابة ، فكان يروى عنهم أن منهم من يحرمه ويرى أنه
أشد من النرد ، ومنهم من يكرهه ، وأحسن ما روى فيه أن عليا - رضي الله
عنه - قال " الشطرنج من الميسر " ولا نزاع أنه نوع من اللهو الذي نهى
الله عنه ، يلزم منه ايغار الصدور وتنشأ منه العداوات والمخاصات فطالب
النجاة لنفسه لا يشتغل بما هذا شأنه ، وأقل أحواله أن يكون ممن
المشتبهات والمؤمنون وقافون عند الشبهات . (١)

سابعاً - المسابقة على مهارة الديكة ، ونطاح الكباش ونحوها :

وهذه من المسابقات التي لا تصح لا يعوض ولا بغيره لإنها
سفه وخالية عما يعين على الجهاد . وهي بالعوض أشد حرمة . (١)

فرع : في أحكام المسابقات المعروفة في هذا الزمان :

جاء في الفصل الأول من هذا الباب أن المسابقات الرياضية

المعروفة في هذا الزمان يمكن تقسيمها الى قسمين :

١ - مسابقات مأخوذة عن المسلمين أو يمكن ردها الى ما هو معروف عند

المسلمين من المسابقات .

٢ - مسابقات حديثة لا يمكن ردها الى ذلك .

فالقسم الأول كمسابقات : الفروسية ، والرمي ، والسباحة ،

والعاب الماء ، والمصارعة ، ورفع الأثقال ، ومبارزة السيف . وهذه

قد سبق بيان أقوال العلماء فيها في مواضعها .

وأما القسم الثاني : المسابقات الرياضية الحديثة مثل : ألعاب

القوى ، وكرة السلة ، والملاكمة ، والتجديف ، ومضمار الدراجات ، وكرة

القدم ، والجهاز ، وكرة اليد ، والهوكي ، والجودو/ ، ولمعرفة أحكامها
والكاراتيه

(١) انظر نهاية المحتاج للرملي ١٦٦/٨ ومفني المحتاج للشربيني

٣١٢/٤ ، وكشاف القناع للبهوتي ٠٤٨/٤

ننظرهما كان منها نافع في الحرب معين على الجهاد لا تترتب عليه
مفسدة أكثر من نفعه صح مجانا وبعبوض فقد قال الشافعية : ان كل
نافع في الحرب يجوز أخذ العوض في المسابقة عليه ^(١) وكذلك ابن تيميه
حيث قال : " ان المغالبة الجائزة تحل بالعوض اذا كانت مما يعين
على الدين ". ^(٢)

وما كان منها ليس بنافع في الحرب فلا يجوز بعوض أو بغير
عوض ، لأنه من الله والذي لا فائدة فيه ، بل ضرره أكثر من نفعه ، لأنه
يلهى عن ذكر الله وعن الصلاة ، ويوقع العداوة والبغضاء بين الناس .

(١) انظر مغني المحتاج للشرييني ٣١١/٤ .

(٢) الانصاف للمرداوى ٩١/٦ .

المبحث الثالث

المسابقات العلمية والمراهنة فيها وأحكام ذلك

إن من محاسن الدين الاسلامي - وكله محاسن - أن راعي أحوال
بنيه فحشهم على كل ما فيه خيرهم وحذرهم من كل ما فيه فسادهم ،
ولما كان سباق الخيل والابل والسهام يؤدى الى ترويض النفس والبدن ،
وتعويد المسلم على الجهاد والاستعداد له فقد أباحه الشرع مجاناً
وبعوض ، وذلك ترغيباً في أن يلهمو المسلم بكل ما فيه منفعة له في الدنيا
والآخرة ، كما أباح الشرع الاسلامي أيضاً بعض المسابقات الأخرى التي
يستفيد منها المسلم في رياضة بدنه ، ولقد تقدم أن بعض الفقهاء
قالوا : إن كل مسابقة نافعة في الجهاد ، وتعدّ تمريناً يستفيد منه
المسلم فهي جائزة بعوض وبدونه لأن كل ما يعين على اظهار الدين
تصح المسابقة فيه بعوض . وكما أن الاسلام حثّ المسلم على العناية
ببدنه وآلة حربه ليكون قوياً يهاب جانبه ، ويتمكن من الجهاد
لإعلاء كلمة الله ، فانه أيضاً اهتم بعقل المسلم وتفكيره فحثه على العلم
والتفكير والتدبر فقال تعالى مبيناً فضل أهل العلم على غيرهم ورفع
درجاتهم ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ (١)

وجاء في سنن أبي داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من
سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً من طرق الجنة ، وإن
الملائكة لتضع أجنحتها رضىً لطالب العلم ، وإن العالم ليستغفر له
من في السموات ومن في الأرض ، والحيتان في جوف الماء ، وإن فضل
العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب ، وإن العلماء
ورثة الأنبياء ، وأن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ، ورثوا العلم ، فمن
أخذه أخذ بحظ وافر . " (١)

وهذه أحكام المراهنة في المسابقات العلمية :

أولاً - الحنفية :

يرون أن المسابقات العلمية تصح بالعوض كالخيل والابل والسهم
قال الحصكفي : " (و) كذا الحكم (في المتفقهة) فإذا شرط لمن معه
الصواب صح ، وإن شرطاه لكل على صاحبه لا . " (٢) وصوروا المسألة
بأن يقول : ان ظهر الصواب معك فلك كذا ، أو ظهر معي فلا شيء لي

-
- (١) سنن أبي داود ، كتاب العلم ، باب الحث على طلب العلم ٣١٠ / ٢ ، ٣١١ ،
ورواه الترمذي في كتاب العلم ٤٨ / ٥ ، ٤٩ ، وقال لا نعرف هذا الحديث
الا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة ، وليس عندي بمقتل .
(٢) الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع حاشية ابن عابدين ٤٠٣ / ٦ ،
وانظر الفتاوى الهندية ٣٢٤ / ٥ وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق
للزيلعي ٢٢٨ / ٦ .

أوبالعكس . أما لو قال : من ظهر معه الصواب منا فله على صاحبه كذا فلا يصح ، لأنه شرط من الجانبين وهو قمارا لا إذا أدخل محلا بينهما . بأن تكون المسألة ذات أوجه ثلاثة ، وجعلا للثالث جعلا ان ظهر معه الصواب ، وان كان مع أحدهما فلا شيء عليه . (١)

ثانيا - وأما المالكية والشافعية والحنابلة :

فلم أجد نصا صريحا في المسألة فيما اطلعت عليه من كتبهم لا بالجواز ولا بالمنع ولكن ابن القيم نقل عنهم المنع ، وقال : ان القول بالجواز هو قول الحنفية وابن تيمية . وحكاة بن عبد البر عن الشافعي ، وهو أولى من الشباك ، والصراع ، والسباحة فمن جوز المسابقة عليها بعوض فالمسابقة على العلم أولى بالجواز . (٢)

وابن القيم يستدل بمراهنة أبي بكر الصديق للمشركين بعلم وإذن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأورد ما رواه الترمذى في جامعه عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى ﴿ الم . غلبت الروم . في أدنى الأرض ﴾ (٣) قال : " غَلَبَتْ وَغُلِبَتْ " كان المشركون يحبون أن يظهر أهل فارس

(١) المرجع السابق حاشية ابن عابدين ٤٠٣/٦ ، ٤٠٤ .

(٢) انظر الفروسية ص ٦٥ .

(٣) سورة الروم الايات ١ ، ٢ ، ٣ .

على الروم لانهم واياهم أهل أوثان ، وكان المسلمون يحبون أن يظهر
الروم على فارس لانهم أهل كتاب ، فذكروه لأبي بكر ، فذكره أبو بكر
لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : أما انهم سيفلبون ، فذكره أبو
بكر لهم ، فقالوا : اجعل بيننا وبينك أجلا ، فان ظهرنا كان لنا كذا
وكذا ، وان ظهرتكم كان لكم كذا وكذا ، فجعل أجل خمس سنين ،
فلم يظهروا ، فذكر ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ألا جعلته
الى دون ، قال : أراه العشر ، قال : أبوسعيد : والبضع ما دون العشر ،
قال : ثم ظهرت الروم بعد . قال : فذلك قوله تعالى : ﴿ ألم غلبت
الروم ﴾ الى قوله ﴿ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء ﴾ .

قال سفيان : سمعت أنهم ظهروا عليهم يوم بدر .

قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . (١)

ومن يستدل بهذا الحديث يدعي عدم نسخه ، وقد نقل ابن القيم :

" أن أهل العلم قد اختلفوا في احكام هذا الحديث ونسخه على قولين :

فادعت طائفة نسخه بنهي النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الفرار

والقمار قالوا : ففي الحديث دلالة على ذلك وهو قوله وذلك قبل تحريم

(١) الجامع الصحيح للترمذى كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة الروم

٣٤٣/٥ - ٣٤٤ ، وانظر الفروسية لابن قيم الجوزية صفحة ٤ ، ٥ .

الرهان . قالوا : ويدل على نسخه ما رواه احمد وأصحاب السنن من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : " لا سَبَق الا في خف أو حافر أو نصل " (١) والسَبَق بفتح السين والباء وهو الحظ الذي وقع عليه الرهان . والى هذا ذهب أصحاب مالك ، والشافعي وأحمد .

وادعت طائفة أنه محكم غير منسوخ وأنه ليس مع مدعى نسخه حجة يتعين المصير اليها . قالوا : والرهان لم يحرم جملة فان النبي - صلى الله عليه وسلم - راهن في تسبيق الخيل كما تقدم ، وإنما الرهان المحرم الرهان على الباطل الذي لا منفعة فيه في الدين . وأما الرهان على ما فيه ظهور اعلام الاسلام وأدلتها وبراهينه كما راهن عليه الصديق فهو من أحق الحق وهو أولى بالجواز من الرهان على النضال . وسباق الخيل والابل أدنى من هذا في الدين وأقوى لأن الدين قام بالحجة والبرهان ، وبالسيف ، والقصد الأول اقامته بالحجة ، والسيف مُنْفَذٌ . قالوا : وانما كان الشارع قد أباح الرهان في الرمي ، والمسابقة بالخيل والابل لما في ذلك من التحريض على تعلم الفروسية ، واعداد القوة للجهاد ، فجواز ذلك في المسابقة والمبادرة الى العلم والحجة

(١) سبق تخريجه . ص ٧٨

الذى تفتح به القلوب ويعز الاسلام وتظهر أعلامه أولى وأحرى . والى
هذا ذهب أصحاب أبي حنيفة ، وشيخ الاسلام ابن تيميه . قال أرباب
هذا القول : والقمار المحرم هو أكل المال بالباطل فكيف يلحق به أكله
بالحق ، قالوا : والصديق لم يقامر قط في جاهلية ولا إسلام ، ولا أقر
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على قمار فضلا عن أن يأذن فيه ، وهذا
تقرير قول الفريقين " (١) .

وتميل النفس الى الأخذ بقول المجوزين للرهان في المسابقات
العلمية لقيام الدين بالحجة والبرهان ، وبالسيف والسنان (٢) وخصوصاً
مع الكفار كما في مراهنة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ورجح هذا
ابن القيم (٣) واختاره ابن مفلح في الفروع وقال : " فظاهره جواز
الرهان في العلم وفقاً للحنفية لقيام الدين بالجهاد والعلم " (٤) وهو
اختيار حسن . (٥)

-
- (١) الفروسية لابن قيم الجوزية صفحة ٥ ، ٦٠ .
(٢) انظر مقدمة المصدر السابق صفحة ٢ .
(٣) المصدر السابق ص ٦٦ .
(٤) الفروع لشمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد بن مفلح ٦٢/٤ ،
دار مصر للطباعة ٢٧ ش كامل صدقي الفجالة ، الطبعة الثانية
١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م بمراجعة عبد الستار احمد فراج .
(٥) انظر الانصاف للمرذاوى ٩١/٦ .

أما ما يعطى من جوائز نقدية ومكافآت على المسابقات العلمية،
والتي تخصصها بعض الوزارات والمصالح الحكومية، والمؤسسات الأهلية،
لمن يتفوق علمياً، أو في تأليف الكتب، وكذلك المسابقات التي تجريها الإذاعة
أو (التلفزيون)، أو ما تقوم به المدارس من منافسات بين طلابها وطالباتها
في المواد الفنية والعلمية وخاصة مسابقات تحفيظ القرآن الكريم والتفسير
والحديث والفقه ونحوها من علوم الدين، فهذا عمل صالح ومشرف يشجع
عليه الإسلام ويدعو إليه ويرغب فيه كما رغب في إحياء الأرض الميتة
وزراعتها بمنحها لمن يحييها، ومنح المجاهد المسلم سلب القتيل
الكافر ترغيباً له في الجهاد.

الفصل الرابع

المراهنة على المسابقات وآراء العلماء فيها

الفصل الرابع

المراهنة على المسابقات وآراء العلماء فيها

ويشتمل على المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : تعريف المراهنة .

المبحث الثاني : أقوال أهل العلم في ذلك .

المبحث الأول

تعريف المراهنة

المراهنة والرهان : المخاطرة ، والمسابقة على الخيل .
وخيل الرهان التي يراهن على سباقها بمال أو غيره - تقول - تراهن
القوم : اذا أخرج كل واحد منهم رهناً ليفوز به السابق بالجميع اذا
غلب. (١)

وقد اتفق العلماء على جواز الرهان في المسابقة بالخيل والابل
والسهام في الجملة ، وان اختلفوا في كيفية الجواز وتفصيله .
والفقهاء يعتبرون عن المراهنة بقولهم : اذا أخرج كل منهما
سبقاً أو يقولون : اذا أخرج كل منهما جعلاً ونحوها .
والحال أن المال المخرج يمكن أن يكون من السلطان أو غيره ،
أو من أحد المتسابقين وهذا ما لا خلاف فيه .

ولكن اذا أخرج كل منهما سبقاً وهو المراهنة ، فان ذلك
لا يجوز الا بمحلل عند الجمهور . وهو شخص ثالث غيرها يَفْنَم
ولا يغرم ان سبق
ان سبق ، / وذلك أنهم يرون أن المال اذا كان مشروطاً من الجانبين

(١) انظر القاموس المحيط للفيروزابادي صفحة ١٥٥١ ، المعجم الوسيط
٣٧٨/١ قام باخراج هذه الطبعة د/ ابراهيم أنيس ، د/ عبد
الحليم منتصر ، عطية الصوالحي ، محمد خلف ، دار الفكر - بيروت
لبنان .

فانه قمار ، والقمار حرام الا أن يكون بينهما محلل .
ومن الفقهاء من لا يقول بالمحلل ، ويرى أن العقد بدونه
حلال وأن المحلل ظلم لا تأتي به الشريعة .

*

المبحث الثاني

أقوال أهل العلم في ذلك

وهذه أقوال الفريقين :

أولا - الجمهور :

١ - الحنفية :

جاء في كتاب السير الكبير : وأما إذا كان المال مشروطاً
من الجانبين فهذا القمار بعينه ، والقمار حرام الا أن يكون بينهما محلل ،
وصورة المحلل أن يكون معهما ثالث ، والشرط أن الثالث إذا سبقهما
أخذ منهما ، وان سبقاه لم يعطيهما شيئاً ، فهو فيما بينهما أيهما سبق
أخذ الجعل من صاحبه فهذا جائز . (١)

(١) شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني ، أملاء محمد

وقال الكاساني : " ولو قال أحدهما لصاحبه ان سبقتني فلك على كذا وان سبقتك فلا شيء عليك فهو جائز لأن الخطر ^(١) اذا كان من أحد الجانبين لا يحتمل القمار ، فيحمل على التحريض على استعداد أسباب الجهاد في الجملة بمال نفسه ، وذلك مشروع كالتنفيل ^(٢) من الامام ، ويل أولى ، لأن هذا يتصرف في مال نفسه بالبدل ، والامام يتصرف فيما لغيره فيه حق في الجملة ، وهو الفدية ، فلما جاز ذلك فهذا بالجواز أولى ، وكذلك اذا كان الخطر من الجانبين ولكن أدخل محلاً بأن كانوا ثلاثة لكن الخطر من الاثنين منهم ، ولا خطر من الثالث بل إن سبق أخذ الخطر وان لم يسبق لا يغرم شيئاً ، فهذا مما لا بأس به أيضاً . وكذلك ما يفعله السلاطين وهو أن يقول لرجلين من سبق منكما فله كذا فهو جائز. " ^(٣)

٢ - المالكية :

ذكر القرطبي أن " الأُسباق ثلاثة : سبق يعطيه الوالي أو الرجل غير الوالي من ماله متطوعاً فيجعل للسابق شيئاً معلوماً ، فمن سبق أخذه .

(١) الخطر " بالتحريك : السبق يتراهن عليه " القاموس المحيط

للفيروز آبادي ص ٩٤ مادة (خطر) .

(٢) من النفل " والنفل محرّكة : الفدية والهبة " المصدر السابق

ص ٣٧٤ مادة (نفل) .

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ٢٠٦/٦ .

وسبق يخرج أحدهما المتسابقين دون صاحبه فان سبقه صاحبه أخذه ،
وان سبق هو صاحبه أخذه ، وحسن أن يمضيه في الوجه الذي أخرجه
له ، ولا يرجع الى ماله ، وهذا مما لا خلاف فيه . والسبق الثالث اختلف
فيه ، وهو أن يخرج كل واحد منهما شيئاً مثل ما يخرج صاحبه فأيهما
سبق أحرز سبقه وسبق صاحبه وهذا الوجه لا يجوز حتى يدخل بينهما
محلاً لا يأمن أن يسبقهما فان سبق المحلل أحرز السبقين جميعاً
وأخذهما وحده ، وان سبق أحد المتسابقين أحرز سبقه وأخذ سبق صاحبه
ولا شيء للمحلل فيه ولا شيء عليه ، وان سبق الثاني منهما الثالث كان
كمن لم يسبق واحد منهما . واتفق العلماء على أنه إن لم يكن بينهما
محلل واشترط كل واحد من المتسابقين أنه إن سبق أخذ سبقه وسبق
صاحبه أنه قمار ولا يجوز . وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : " من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن
أن يسبق فليس بقمار ، ومن أدخله وهو يأمن أن يسبق فهو قمار " (١)

(١) سنن أبي داود ، كتاب الجهاد ، باب المحلل ٣١/٢ ، ٣٢ ،
قال أبو داود : " رواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهري عن رجال
من أهل العلم وهذا أصح عندنا " .
وروى الحديث أيضاً ابن ماجه في سننه كتاب الجهاد ، باب
السبق والرهان ٩٦٠/٢ .

وفي الموطأ عن سعيد بن المسيب قال : " ليس برهسان
الخيال بأس إذا دخل فيها محلل ، فان سبق أخذ السبق وان سبق
لم يكن عليه شيء " . (١)

====
ورواه أحمد في مسنده ٥٠٥ / ٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى
٢٠ / ١٠ ، والحاكم : أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري
في المستدرک على الصحيحين في الحديث كتاب الجهاد
١١٤ / ٢ ، دار الفكر بيروت لبنان (١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م) .
قال الطبراني في الصغير : تفرد به سعيد بن بشير عن قتادة
عن سعيد بن المسيب ، وتفرد به عنه الوليد ، وتفرد به عنه
هشام بن خالد .

وقال أحمد بن حجر العسقلاني في تلخيص الحبير : " رواه أبو
داود عن محمود بن خالد عن الوليد ، لكنه أبدل قتادة
بالزهري ، ورواه أبو داود وباقي من ذكر قبل من طريق سفيان
ابن حسين عن الزهري ، وسفيان هذا ضعيف في الزهري ، وقد
رواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهري عن رجال من أهل العلم
قاله أبو داود ، قال : وهذا أصح عندنا ، وقال أبو حاتم
: أحسن أحواله أن يكون موقوفا على سعيد بن المسيب فقد
رواه يحيى بن سعيد عن سعيد قوله انتهى " .

تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير لاحمد بن
على العسقلاني ١٦٣ / ٤ .

(١) موطأ الامام مالك بشرح الزرقاني تأليف ابي عبد الله محمد بن عبد
الباقي بن يوسف الزرقاني ٣٤٥ / ٣ تحقيق ومراجعة ابراهيم
عطوة عوض (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده
بمصر) .

... واختلف في ذلك قول مالك ، فقال مرة لا يجب المحلل في الخيل ، ولا نأخذ فيه بقول سعيد ، ثم قال : لا يجوز الا بالمحلل ، وهو الأجل من قوله . (١)

قال الخرشي : " والمعنى أنه اذا أخرج كل منهما جعلاً من عنده متساويين أو متفاوتين على أن من سبق منهما يأخذ جميع السبقين فان ذلك لا يجوز بخلاف اذا لم يكن معهما غيرهما ، للقاعدة التي ذكرها القرافي وهي : منع الشرع في باب المعاوضة من اجتماع العوضين لشخص واحد ، ولذلك منعنا الاجارة على الصلاة ونحوها لحصولها مع عوضها الفاعلها ، ان حكمة المعاوضة انتفاع كل واحد من المتعاضين بما بذل له ، والسابق له أجر التسبب الى الجهاد فلا يأخذ الجعل ، وأما لو كان معهما غيرهما ولم يخرج شيئاً على أنه ان سبق أخذ جميع الجعل ولا يفرم ان سبقه غيره ، فأجازه ابن المسيب وقال به مالك مرة وقال عياض (٢) مشهور قول

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤٢/٩ ، ١٤٨٠ .
وانظر الكافي في فقه أهل المدينة المالكي لابن عبد البر القرطبي
٤٩٠/١ .

(٢) عياض : القاضي " عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي ، أبو الفضل : عالم المغرب وامام أهل الحديث في وقته .
كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم . ولي قضاء سبته ، ومولده فيها ، ثم قضاء غرناطة . وتوفي بمراكش مسموماً ،

مالك منعه ، لعود الجعل لمخرجه على تقدير سبقه ، ووجه مقابله
أنهما مع المحلل صارا كاشنين أخرج أحدهما دون الآخر ، ومحل
الخلاف إذا كان الثالث يمكن سبقه في الجرى والرمى لقوة فرسه
ووفور ساعده ، أما إن أمن سبقه منع اتفاقا وسمى محللا : لأنهما
كأنهما تحللا به وجه الحرمة على زعمهم . (١)

٣ - الشافعية :

قال الامام الشافعي : " والأُسباق ثلاثة : سبق يعطيه
الوالي أو الرجل غير الوالي من ماله متطوعا به ، وذلك مثل أن يسبق
بين الخيل من غاية الى غاية ، فيجعل للسابق شيئا معلوما ، وإن شاء
جعل للمصلى (٢) والثالث والرابع والذي يليه بقدر [ما أرى] (٣)
فما جعل لهم كان لهم على ما جعل لهم ، وكان مأجورا عليه أن يؤدى

====
قيل سمّه يهودى . من تصانيفه " الشفا بتعريف حقوق المصطفى
مطبوع " و " والفنية مخطوط " في ذكر مشيخته ، و " ترتيب
المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الامام مالك
مطبوع . " وغيرها من المصنفات . انظر الأعلام للزركلي ٩٩/٥ .

- (١) الخرشي ١٥٥/٣ ، ١٥٦ .
(٢) راجع المطلب الثالث من الفصل الثالث في هذا الباب .
(٣) (هكذا) ولعلها ما يرى أو ما رأى .

فيه ، وحللاً لمن أخذه . وهذا وجه ليست فيه علة . والثاني : يجمع وجهين : وذلك أن يكون الرجلان يريدان يستبقان بفرسيهما ولا يريد كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ، ويريدان أن يخرجاً سبقين من عندهما وهذا لا يجوز حتى يدخل بينهما محلاً ، والمحلل فارس أو أكثر من فارس ولا يجوز المحلل حتى يكون كفوءاً للفارسين لا يأمن أن يسبقهما ، فإذا كان بينهما محلل أو أكثر فلا بأس أن يخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه مائة مائة أو أكثر أو أقل ، ويتواضعانها على يدى من يثقان به أو يضمنانها ، ويجرى بينهما المحلل فان سبقهما المحلل كان ما أخرجا جميعاً له ، وان سبق أحدهما المحلل أحرز السابق ماله وأخذ مال صاحبه ، وان أتيا مستويين لم يأخذ واحد منهما من صاحبه شيئاً . (١)

وبعد أن ذكر الرملي أنه اذا شرط كل واحد منهما على الآخر مالا ان سبقه فهو قمار لا يصح الا بمحلل ، للخبر المذكور عن سعيد بن المسيب ، بعد أن ذكر هذا بين الصور الممكنة والتي بموجبها يحصل أحد الثلاثة - المتسابقين والمحلل - على المال فقال : " فان سبقهما [أى المحلل] أخذ المالين سواء جاءا معاً أم مرتباً وان سبقاه وجاءا

(١) الأئم للإمام الشافعي ٢٤٣/٤ ٢٤٤٠ .

معه أولم يسبق أحد فلا شيء لأحد وان جاء مع أحدهما وتأخر الآخر
فمال هذا الذي جاء معه لنفسه لأنه لم يسبق ومال المتأخر للمحلل
والذي معه لأنهما سبقاه ، وقيل للمحلل فقط بناء على أنه محلل لنفسه
والأصح أنه محلل لنفسه ولغيره ، وان جاء أحدهما ثم المحلل ثم الآخر
أو سبقاه وجاءا مرتبين أو سبق أحدهما وجاء مع المتأخر ، فمال الآخر
للاول في الأصح لسبقه لهما فعلم . . . حكم جميع الصور الثمانية التي
ذكرها الأصحاب وهي : أن يسبقهما وهما معا أو مرتبا أو يسبقاه وهما
معا أو مرتبا أو يتوسطهما أو يصاحب أولهما أو ثانيهما أو يأتي الثلاثة
معا . (١)

٤ - الحنابلة :

يشترطون المحلل اذا كان المال المخرج من المتسابقين سواء
كان هذا المال متساوياً أو متفاوتاً ، لأن المحلل يخرج العقد عن شبه
القمار . لأنه لا يخلو كل واحد منهما أن يغرم أو يغرم ويستدلون
بخبر سعيد بن المسيب .

(١) نهاية المحتاج للرملي ١٦٨/٨ .

قال البهوتي : "... وان أخرجاً أى المتسابقان لم يجز ، وكان

قماراً ، لأن كل واحد منهما لا يخلو من أن يغنم أو يفرم ، وسواء كان
ما أخرجاه متساوياً أو متفاوتاً ، مثل أن أخرج أحدهما عشرة ، وأخرج الآخر
خمساً إلا بمحلل لا يخرج شيئاً لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : " من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق
فليس قماراً ، ومن أدخل فرساً بين فرسين وهو آمن أن يسبق فهو
قمار . " (١) ... فجعله قماراً إذا آمن السبق . لأنه لا يخلو كل
واحد منهما أن يغنم أو يفرم ، وإذا لم يأمن أن يسبق لم يكن قماراً ،
لأن كل واحد منهما يجوز أن يخلو من ذلك ويكفي محلل واحد ،
ولا تجوز الزيادة عليه لدفع الحاجة به . " (٢)

وكذلك الظاهرية يشترطون المحلل إذا أراد كل واحد منهما

أن يخرج مالا يأخذه السابق منهما .

قال ابن حزم : " فان أراد أن يخرج كل واحد منهما مالا

يكون للسابق منهما لم يحل ذلك أصلاً إلا في الخيل فقط ، ثم لا يجوز

(١) سبق تخريجه .

(٢) كشف القناع للبهوتي ٥٠ / ٤ ، ٥١ ، وانظر المغني ١١ / ١٣٥ ،

ذلك في الخيل أيضاً إلا أن يدخلها معها فارساً على فرس يمكن أن يسبقهما
ويمكن أن لا يسبقهما ، ولا يخرج هذا الفارس مالا أصلاً ، فأى المخرجين
للمال سبق أمسك مال نفسه وأخذ ما أخرج صاحبه حالاً ، وإن سبقهما
الفارس الذي أدخلها وهو يسمى المحلل أخذ المالين جميعاً ، فإن سبق
فلا شيء عليه ، وما عدا هذا فحرام . (١)

والذين يشترطون المحلل إذا كان المال من المتسابقين يرون
أنه يشترط للمحلل شروط: (٢)

- ١ - أن يكون فرسه كفوءاً لفرسيهما .
- ٢ - وأن يكون فرسه معيناً عند العقد كفرسيهما .
- ٣ - وأن لا يخرج مالا .
- ٤ - أن يأخذ إن سبق ولا يفرم إن سبق .

(١) المحلي لابن حزم ٣٥٤/٧ .
(٢) انظر مقني المحتاج للشرييني ٣١٤/٤ ونهاية المحتاج ١٦٨/٨
والمجموع تكملة المطيعي ١٥٢/١٥ ، ١٥٣ . وكشاف القناع
للبيهوتي ٥١/٤ .

ثانيا - أقوال المانعين للمحلل وأدلتهم :

تبين مما سبق أن الجمهور يشترطون إدخال المحلل بين المتسابقين إذا كان المال المخرج منهما وأن هذا المحلل يغمم ان سبق ولا يغمم ان سبق ، وذلك ليخرج العقد عن شبه القمار ، على أن يكون فرسه يكافئ فرسيهما ورميه رميهما وأن دليلهم على ذلك ما رواه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فلا بأس ، ومن أدخل فرساً بين فرسين وهو يأمن أن يسبق فهو قمار . "

وقد تبينت درجة هذا الحديث عند تخريجه .

هذا فيما يتعلق بمن يشترطون المحلل . ولكن من الفقهاء من لا يشترط المحلل ويرى أن العقد بدونه صحيح ، وأن محلل السباق لا أصل له في الشريعة . وهذه أقوالهم :

ابن تيمية :

ذكر ضمن الأحاديث التي يحتج بها الفقهاء على أشياء وهي باطلة حديث محلل السباق . قال : " حديث محلل السباق إذا أدخل فرساً بين فرسين فإن هذا معروف عن سعيد بن المسيب من قوله : هكذا

رواه الثقات من أصحاب الزهري^(١) عن الزهري ، عن سعيد ، وغلط
سفيان بن حسين فرواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا ،^(٢)
وأهل العلم بالحديث يعرفون أن هذا ليس من قول النبي - صلى الله
عليه وسلم - وقد ذكر ذلك أبو داود السجستاني وغيره من أهل العلم . وهم
متفقون على أن سفيان بن حسين هذا يغلط فيما يرويه عن الزهري
وأنه لا يحتج بما ينفرد به ، ومحلل السباق لا أصل له في الشريعة ،
ولم يأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - أمته بمحلل السباق ، وقد روى عن
أبي عبيدة بن الجراح وغيره ، أنهم كانوا يتسابقون بجعل ولا يدخلون
بينهم محلا ، والذين قالوا هذا من الفقهاء ظنوا أنه يكون قمارا ، ثم
منهم من قال : بالمحلل يخرج عن شبه القمار ، وليس الأمر كما قالوه ،
بل بالمحلل من المخاطرة . وفي المحلل ظلم لأنه إذا سبق أخذ ،
وإذا سبق لم يعط . وغيره إذا سبق أعطى فدخل المحلل ظلم لا تأتى

(١) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري ، أحد الأئمة
الأعلام ، عالم الحجاز والشام ، تابعي مشهور من أهل المدينة
وهو أول من دون الحديث توفي في رمضان سنة ١٢٤ هـ .
انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين
ابن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ١٢٧/٤ ، ١٢٨ .
تحقيق د / احسان عباس طبعة دار الثقافة - بيروت - لبنان .
وانظر الأعلام للزركلي ٩٧/٢ .

(٢) سفيان بن حسين بن الحسن أبو محمد الواسطي روى عن أياس بن
معاوية وحميد الطويل والزهري وحديثه عن الزهري ليس بذاك
انفاسم عنه بالموسم ، وقال النسائي ليس به بأس الا في الزهري ،
تهذيب التهذيب ١٠٧/٤ ، ١٠٨ .

به الشريعة . (١)

وقد انتصر ابن القيم لهذا القول ، وخصص جزءاً كبيراً من كتابه
" الفروسية " للاستدلال على جواز الرهان في الخيل بدون محلل ، وإبطال
أدلة القائلين به .

يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

١ - ان ما استدل به الجمهور من حديث سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أدخل فرساً بين
فرسين . . . الحديث " ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم بل هو
موقوف على سعيد بن المسيب .

٢ - نقل ابن القيم عن ابن تيمية أنه قال : ما علمت في
الصحابة من اشتراط المحلل وانما هو معروف عن سعيد بن المسيب وعنه
تلقاه الناس ، ولهذا قال مالك : لا نأخذ بقول سعيد بن المسيب في
المحلل ولا يجب المحلل . والذي مَسَّيَ هذا القول هيبه قائله ،
وهيبه اباحه القمار ، وظنوا أن هذا مُخْرَج للعقد عن كونه قماراً فاجتمع
عظمة سعيد عند الأمة ، وعظمة القمار وقبحه ولم يكن بُدُّ من اباحه
السَّبَق كما أباحه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يمنع نص من الإخراج

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام احمد بن تيمية ٦٣/١٨ ، ٦٤٠ .

منهما . وقد قال عالم الاسلام في وقته : ان العقد بدونه قمار فهذا الذي مشى هذا القول والله أعلم .

٣ - أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق جواز أخذ السبق في الخف والحافر والنصل في قوله صلى الله عليه وسلم : " لا سَبَق الا في نصل أو خف أو حافر " ولم يقيد به محلل فلو كان المحلل شرطاً لكان ذكره أهم من ذكر محال السباق إن كان بدونه حراماً وهو قمار عند المشترطين فكيف يطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم جواز أخذ السبق في هذه الأمور ويكون أغلب صوره مشروطاً بالمحلل وأكل المال بدونه حرام ، ولا ثبت بنص ، ولا إيماء ، ولا تنبيه ، ولا بنقل عنه ، ولا عن أصحابه مدة رهنهم ولا في قضية واحدة .

٤ - جاء في مسند أحمد عن أنس رضي الله عنه أنه سئل أكنتم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم . لقد راهن على فرس يقال له " سبحة " فسبق الناس فهش لذلك وأعجبه " (١) وهو حديث جيد الاسناد ، والمراهنة مفاعلة وهي لا تكون الا من الطرفين هذا أصلها والغالب عليها .

(١) مسند أحمد ١٦٠/٣

٥ - أن حكمة الشرع في ادخاله السبق في الخف والحافر والنصل ومنعه فيما عداها أنها متضمنة لما يحبه الله ورسوله ، ويقصد منها التدريب والتمرن المعين على الجهاد وليس المقصود منها أكل المال كما يقصده في البيع والاجارة والجمالة ، وأيضا فالشرع مبناه على العدل ، والمتسابقان لا مصلحة لهما في الدخيل البتة بل فيه ظلم لهما لأنه يأخذ مالهما ان سَبَق ولا يأخذان منه شيئا ان سَبَق ، أما اذا لم يدخلا فانه أيهما سَبَق صاحبه أخذ ماله ، وان لم يسبق أحدهما الآخر أخذ كل منهما ماله لأن الغالب يأخذ بعمله والمفلوب يفرم لأنه بذل المال لمن يغلب .

٦ - أن المسلمين كلهم لا يرون المحلل في عقد السباق حسنا ، بل كثير منهم تنكره فطرهم وقلوبهم ، ويرونه غير حسن فلو كان عند الله حسنا وهو من تمام العدل الذي فطر الله القلوب على استحسانه لرأوه كلهم حسنا ، وشهدت به فطرهم ، وشهدت بقبح العقد اذا خلا عنه .

٧ - ان اخراج العوض من المتراهنين لو كان حراما وهو قمار . لما حَلَّ بالمحلل فان هذا المحلل لا يَحِلُّ السَبَق الذي حرره الله ورسوله . ولا تزول المفسدة التي في اخراجها بدخوله أيضا . ان المعنى الذي جعلتموه قمارا اذا اشتركا في اخراج هو بعينه قائم مع دخول المحلل فكيف يكون العقد قمارا في احدى صورتين . وحلا في الاخرى مع قيام المعنى بعينه ولا تذكران فرقا الا كان الفرق مقتضيا لأن يكون العقد بدونه أقل خطرا وأقرب الى الصحة (١)

(١) انظر الفروسية لابن قيم الجوزية ص ٢٠ وما بعدها .

وبعد فهذه نقاط يسيرة من جملة ما ذكره ابن القيم من مذاهب الفريقين في هذه المسألة حيث ذكر حجج كل والردّ عليها في كلام طويل وجيد استولى على جزء كبير من كتابه الفروسية ، يحسن بمن يطلب الزيادة والافادة في هذه المسألة أن يرجع اليه . وكلام ابن القيم يفهم منه انتصاره لما ذهب اليه شيخه ابن تيميه من جواز الرهان في الخيل والابل والسهام بدون محلل .

وقد رد السبكي من الشافعية على ابن تيميه في منعه لمحلل السباق اذا كان الرهان منهما ، ولم يذكر شيئا في باب المسابقة والمناضلة من أحكامها سوى الردّ على ابن تيميه الذي أسوقه بنصه قال : " السبق في الخيل والرمي اذا كان منهما لم يحل الا بمحلل ، هذا المعروف في المذاهب الأربعة وغيرهم وتبع^{بعضهم} ابن تيميه فقال يحل بلا محلل واستند الى تضعيف حديث سفيان بن حسين بعند تصحيحه له . ونحن نقول حديث سفيان بن حسين جيد ولولم يثبت لا يضر ، لأن التحريم مستند الى أنه قمار ، فإن نوزع في أنه قمار فنحن نقول إن الأصل في الأموال التحريم لقوله صلى الله عليه وسلم : " ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم " (١) فمن ادعى تحليل شيء منها فهو

(١) الحديث أخرجه البخارى عن ابن عباس رضي الله عنهما -

المطالب بالدليل . وهذا عمدة جيدة في هذا البحث وما أشبهه
في كل من ادعى حلال مال ، وما خرج من هذا الحديث بدليل فهو مخصوص
ويبقى فيما عداه على مقتضى العموم لا ينفع في دفع هذا قوله تعالى
* وأحل الله البيع * ^(١) لأن هذا ليس ببيع ، ولا تقرير أن الأصل
في المعاضات الاباحية ، بل هذا أصل في تحريم كل مال حتى يتحقق
سبب يدل على اباحته أو اباحية الاعتياض فيه ، ومهما شككنا فالمطلوب
بالدليل مدعي الاباحية لا مدعي التحريم والله أعلم ^(٢)

=== " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر
فقال : يا أيها الناس ، أى يوم هذا ، قالوا : يوم حرام . قال :
فأى بلد هذا ؟ قالوا : بلد حرام . قال : فأى شهر
هذا ؟ قالوا : شهر حرام . قال : فان دماءكم وأموالكم
وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا .
فأعادها مرارا . ثم رفع رأسه فقال : اللهم هل بلغت ؟ اللهم
هل بلغت ؟ قال ابن عباس - رضي الله عنهما - فوالذى نفسي
بيده انها لو صيته الى أمته فيبلغ الشاهد الغائب ، لا ترجعوا
بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ."

صحيح البخارى ، كتاب الحج باب الخطبة أيام منى ، ٥٢٣/٣
وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب القسامة ، تغليظ تحريم الدماء
والاعراض والأموال ١٦٩/١١ ، ١٧٠ .

(١) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

(٢) فتاوى السبكي تاليف الامام ابي الحسن تقي الدين علي بن عبد
الكافي السبكي ٤٢١/٢ ، ٤٢٢ (دار المعرفة - بيروت - لبنان) .

ولعل المتأمل لا أقوال الفريقين يرى أن دخول المحلل بين المتسابقين فيه ظلم لهما ، إذ يأخذ مالهما ان سبق ، ولا يأخذان منه شيئاً ، ولا مصلحة لهما في دخوله ولو كان دخوله شرطاً في صحة السباق لكان ذكره أهم من ذكر محال السباق ، كما يقول ابن القيم .

ثم كيف يطلق الشرع جواز أخذ السبق في هذه الأمور ، ولا يثبت بنص ، ولا إيماء ، ولا تنبيه ، ولم ينقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا عن أصحابه مدة رهانهم دخول المحلل ولا في قضية واحدة . (١)
وقد رأينا كيف أن حديث محلل السباق قد حكم عليه أهل الحديث أن أحسن أحواله أن يكون موقوفاً على سعيد بن المسيب ، كما أن أنس بن مالك - رضي الله عنه - لما سئل عن المراهنة في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : نعم ولقد راهن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ولم يذكر أنس - رضي الله عنه - محللاً ، ولو كان شرطاً في صحة المراهنة لذكره أنس - رضي الله عنه - .

أما الرد على السبكي ، فمن وجوه :

أولاً : يرد على قوله المراهنة لا تصح إلا بمحلل وذلك في المذاهب

(١) الفروسية لابن القيم ص ٢١٠ .

الأربعة فهذا لا يضر لأن القائلين بهذا ليس معهم دليل من كتاب ولا سنة على هذا يمكن الأخذ به ، وانفراد بعض الأئمة عن الجمهور في بعض المسائل سائغ ومعروف ولا يمكن انكاره . فهل يجب ترك كل ما انفرد به بعض الأئمة عن الجمهور حتى ولو كان الصواب والدليل مع المنفرد ؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فكيف ينكر منكر على من انفرد في هذه المسألة . ومع من الأدلة ما يدعم ما ذهب اليه وليس مع معارضيه ما يكفي لابطاله؟ (١)

ثانياً : أن السيكي يقول : أن الأصل في الأموال التحريم ، مستدلاً بقوله - صلى الله عليه وسلم - : " أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم " وهذا غاية ما اعتمد عليه .

ويرد عليه بأن جواز السابقة ما خص من باب القمار ومن باب تعذيب البهائم للحاجة للتأديب والتدريب (٢) وذلك

(١) انظر المرجع السابق ص ٦

(٢) انظر التاج من الاكلیل للمواقع مع مواهب الجليل للحطاب ٤ / ٣٩٠ .

بقوله صلى الله عليه وسلم : " لا سبق الا في خوف أو نصب أو حافر " وقد راهن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأقرأ أصحابه على المراهنة فالمراهنة مستثناة من ثلاث قواعد . القمار ، وتعذيب الحيوان لغير مأكله ، وحصول العوض والمعوض لشخص واحد . (١)

ثالثا : وأما قوله : ... ولا ينفع في دفع هذا قوله تعالى * وأحل الله البيع * لأن هذا ليس ببيع ، ولا تقرير أن الأصل في المعاوضات الإباحة . فلم يقل أحد من المعارضين بذلك - فيما أعلم - وإذا كان هذا من باب الجدل فعل أخذ العوض ثابت شرعا كما سبق بيانه والله أعلم .

(١) انظر الخرشى ١٥٤/٣ .

الباب الثاني أحكام الرمي

ويشتمل هذا الباب على تسهيد ثلاثة فصول :

التسهيد : في ذكر بعض من رماة الصحابة ومكانتهم.

الفصل الأول : تعريف الرمي ، وأنواعه ، وشروطه .

الفصل الثاني : حكم العوض في الرمي ، والحكمة منه ،

وأفتوالم العلماء فيه .

الفصل الثالث : الكلام على آلات الرمي ، والأهداف

التي ترمى إليها وأحكامها .

تمهيد في ذكر بعض من رماة الصحابة ومكانتهم :

إن المتأمل في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفي حثه المسلمين على التدريب على الرمي ينكشف له حرصه عليه الصلاة والسلام على رفع مستوى كفاءتهم في الرمي الى أقصى حد، يدل على ذلك الأحاديث الكثيرة في هذا الباب، والتي سبق ايراد بعض منها، كما أن الذي يجيد الرماية في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يشار اليه بالبنان ويرفع ذكره بين الناس (١).

فسعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) كان يرمى بين يدي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في غزوة (أحد) وكان من أرمى الناس، فكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يجمع له أبويه ويقول : " ارم فداك أبي وأمي " كما جاء في البخاري (٣).

- (١) انظر العسكرية الاسلامية ونهضتنا الحضارية تأليف اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ صفحة ٢٠٣ ادارة الصحافة والنشر بمكة المكرمة.
- (٢) سعد بن مالك بن أهيب القرشي الزهري، فاتح العراق، ومداين كسرى وأحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، وأحد العشرة المبشرين بالجنة. مات في قصره بالعقيق (على عشرة أميال من المدينة) وحمل إليها. انظر الاصابة ٢/٣٠، ٣١ والاعلام ٢/٨٧.
- (٣) البخاري بشرح فتح الباري كتاب الجهاد باب المجن ومن يترس بترس صاحبه ٦/٩٣، ٩٤.

ومن أشهر الرماة أيضا من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
أبو طلحة^(١) - رضي الله عنه - فقد جاء في البخاري أيضا عن أنس بن مالك
رضي الله عنه قال : * كان أبو طلحة يترس مع النبي - صلى الله عليه
وسلم - بترس^(٢) واحد ، وكان أبو طلحة حسن الرمي ، فكان اذا
رمى يشرف النبي - صلى الله عليه وسلم - فينظر الى موضع نباله * .^(٣)
وكان من مهرة الزمالة يوم (أحد) سهل بن حنيف^(٤) - رضي
الله عنه - الذي بايع النبي - صلى الله عليه وسلم - على الموت ، وجعل
ينضح عنه النبل ، حتى كشف الناس ، فكان عليه الصلاة والسلام يقول

-
- (١) أبو طلحة : زيد بن سهل النجاري الانصاري صحابي من
الشجعان الرماة المعدودين في الجاهلية والاسلام ، وكان
جهير الصوت شهد بدرًا وأحدا والعقبة توفي سنة (٣٤) هـ .
انظر الاصابة ٥٤٩/١ ، وانظر الاعلام للزركلي ٥٨/٣ .
- (٢) التروس : جلود تليس ليتقى بها الرمي وهي بمنزلة الدروع .
انظر كتاب السلاح لا بي عبيد القاسم بن سلام صفحة ٣٠ .
- (٣) انظر صحيح البخاري مع فتح الباري كتاب الجهاد باب المجن
ومن يترس بترس صاحبه ٩٣/٦ .
- (٤) سهل بن حنيف بن واهب الانصاري الأوسي صحابي من السابقين
شهد بدرًا وثبت يوم أحد ، استخلفه علي على البصرة بعد وقعة
الجمل ثم شهد معه صفين وتوفي بالكوفة سنة (٣٨) هـ .
انظر الاصابة ٨٦/٢ ، والاعلام ١٤٢/٣ .

لأصحابه : " نبلوا سهلا فانه سهل " (١)

ومن أشهر الرماة من الصحابة : رضي الله عنهم - عقبة بن عامر
الجهني " وقد قيل انه ما رمى إلى أربعمائة ذراع إلا عقبة بن عامر
الجهني رضي الله عنه " (٢)

وقد شوهه كثير من الأئمة وكبار العلماء يمارسون الرمي بعد
أن باغوا الشيوخة المتقدمة ، ومنهم : الامام احمد بن حنبل
رضي الله عنه ، فاذا سئلوا عن سبب هذه الممارسة أولمحو استغراب الناس
ما يفعلون ، أجابوا المتسائلين والمستغربين بقوله صلى الله عليه وسلم
" من علم الرمي فتركه فليس منا " (٣)

(١) انظر الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٢/ ٨٦ ، وانظر
العسكرية العربية والاسلامية اللواء الركن محمود شيت خطاب
صفحة ١٤٨ ، ١٤٩ ، مؤسسه الرسالة بيروت لبنان الطبعة
الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(٢) المغني لابن قدامة ١١/ ١٤٠ . عقبة بن عامر بن عيسى الجهني الصحابي
المشهور ولد في مصر سنة ٤٤ هـ وعزل عنها سنة ٤٧ هـ ، وكان شجاعا راميا
فقيها ت ٥٨ هـ . انظر الاصابة ٢/ ٤٨٢ ، والاعلام ٤/ ٢٤٠ .
(٣) انظر العسكرية العربية والاسلامية لمحمود شيت خطاب صفحة ١٤٧ ،
والحديث سبق تخريجه في صفحة قريبا من صحيح مسلم .

الفصل الأول

تعريف الرمي، وأنواعه، وشروطه

الفصل الأول

تعريف الرمي ، وأنواعه ، وشروطه

ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريفه لغة وشرعا .

المبحث الثاني : وفيه مطلبين : (١) نعوت السهام .
(٢) أنواع الرمي .

المبحث الثالث : شروطه .

المبحث الأول

تعريف الرمي لغة وشرعا

المبحث الأول

تعريف الرمي لغة وشرعا

تعريف الرمي لغة :

الرمي في اللغة : الإلقاء ، تقول : رمى المشيء من يديه يرميه رميا :
ألقاه ، و"رماء عن القوس بالرماء وبالرامي رمية صائبة ،
ورميات صواب ، وهو جيد الرمي والرماية . ورُموت اليد يده . وهو
من زمة الحدق . وهو رجل رماء . وتراموه وارتموه . وخرجوا يرتمون
(١) (٢)
ويترامون في الغرض ."

والرمي والمناضلة تأتي بمعنى واحد .

جاء في لسان العرب : " ناضله مناضلة ونضالا ونَيْضالا

باراه في الرمي .

(١) الغرض : الهدف . انظر النهاية في غريب الحديث والأثر
لابن الأثير ٣/٣٦١ .

(٢) انظر أساس البلاغة للزمخشري صفحة ١٧٩ . دار المعرفة . لبنان
بيروت .

وتهذيب اللغة ٢٧٦/١٥ للأزهري .

ولسان العرب لابن منظور ٤٣٥/٩ وما بعدها .

والقاموس المحيط للفيروزابادي صفحة ١٦٦٤ .

والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ٢٨٥/١ لأحمد بن محمد
ابن علي المقرئ الفيني ت (٧٢٠) هـ ومختار الصحاح ص ٢٥٨ .

قال الشاعر :

لا عهد لي بِنَيْضال أصبحت كالشَّنْ (١) البَال (٢)
ونضلت أنضله نَضْلًا سبقته في الرَّمَاء ، وناضلت فلاناً فنضلته اذا غلبته .
قال الليث : نضل فلان فلانا اذا نضله في مراماة فغلبه ، وخرج القوم
ينتضلون اذا استبقوا في رمي الأغراض . (٣)

تعريف الرمي شرعا :

مضى أن الرمي من معانيه المناضلة ، وقد عرفها ابن قدامة
بأنها : " المسابقة في الرمي بالسهم ، والمناضلة مصدر ناضلته نضالا

(١) الشن : مفرد جمعها : شنان ؛ وهي الأسقية الخلقة ،
وهي أشد تبريدا للماء من الجدر .
انظر النهاية في غريب الحديث والاثَر لابن الأثير
٥٠٦/٥

(٢) لم أعر على قائله .

(٣) لسان العرب لابن منظور ١٨٩/١٤ ،
وانظر تهذيب اللغة للأزهري ٣٩/١٢ ،
وانظر أساس البلاغة للزمخشري ص ٤٦١ ، والقاموس المحيط
للفيروز آبادي ص ١٣٧٣ .

ومناضلة وسُمِّي الرمي نضالا ، لأن السهم التام يسمى نضالاً
فالرمي به عمل بالنضل ، فسُمي نضالا ومناضلة مثل : قاتله قتالا
ومقاتلة وجادله مجادلة. (١) والرمي له أحكام مستقلة عن
المسابقات الأخرى وقد أفرده بعض الفقهاء وقد سرت على منوالهم.

(١) المغني مع الشرح الكبير لابن قدامة ١٣٩/١١ ، وانظر كشف
القناع للبهوتي ٤٧/٤ ،
وانظر شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٣٨٤/٢ ،
وانظر مغني المحتاج للشربيني ٣١١/٤ .

المبحث الثاني

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : نعت السهام اذا رمي بها .

المطلب الثاني : أنواع الرمي .

المطلب الأول

نعوت السهام اذا رمى بها .

والغرض من ذكر هذه النعوت أن الحاجة تدعو لمعرفة ما لو ردد

هذه النعوت أثناء الكلام عن أحكام الرمي .

نعوت السهام الصائبة :

من السهام الخارق والخاسق - وهو المقرطس ، يقال : خرق

وخسق . وخزقه السهم أصابه ، والخسق ما يثبت ، والخزق

ما ينفذ .

والحابي : الذي يزحف الى الهدف ، والمرتدع الذي أصاب

عوده الهدف .

والدابر : الذي يخرج من الهدف .

والمارق : هو السهم الخارج من الرميّة وبذلك سميت

الخوارج مارقته . وقيل المروق : أن ينفذ الرميّة

فيخرج طرفه من الجانب الآخر وسائرهم في

جوفها .

نوعت السهام الخاطئة :

- ومن السهام المَفْطُفِظُ - الذى يضطرب اذا رمي به .
والحايض : الذى يقع بين يدي الرامي .
والقاحز والصائب : الذى يعدل عن الهدف يمينا وشمالا .
والمُعْضَلُ : الذى يتلوى في الرمي .
والزالح : الذى يمضي على وجه الارض ولا يقصد الرميّه
وفي المثل : " لا خير في سهم زالح " .
والخِطْلُ : الذى يمضي يمينا وشمالا يعدل عن الهدف كالقاحز
والصائف .
والشّاخِصُ : الذى يعلو الهدف ، ومنه شخوص البصر عند
الموت . (١)

(١) انظر المخصص لأبي الحسن علي بن اسماعيل النحوى اللغوى
الاندلسي المعروف بابن سيده ٢ / السفر السادس / ٦٣ ، ٦٤
طبعة دار الفكر ، وانظر فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور
عبد الملك بن محمد الثعالبي (صفحة ١٣٥) مطبوع بمطبعة
الدارس الملكية الكائنة بسراى درب الجمايز من القاهرة
المحروسة .

وانظر كتاب السلاح لأبي عبيد القاسم بن سلام صفحة ٢٧ ،
تحقيق د / حاتم صالح الضامن ، الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ ،
١٩٨٥ م) مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان .

المطلب الثاني

أنواع الرمي

ذكر الفقهاء أن للرمي أنواعاً باعتبار اشتراط المتناضلين ، وأنواعه

ثلاثة هي :

أولاً : المبادرة : تعريفها : هي أن يعقد على إصابة عدد من الرشق وأن من بدر منهما الى ذلك مع تساويهما في الرمي كان ناضلاً . (١)

" صورتها : أن يتناضلا على إصابة عشرة من ثلاثين مبادرة ،

فيكون الرشق (٢) ثلاثين سهماً ، والإصابة المشروطة منها عشرة ، فأيهما

بدر الى إصابتها من أقل العددين فقد نضل ، وسقط رمي الرشق ،

وإن تكافأ في الإصابة من عدد متساو سقط رمي الثاني ، وليس منهما

ناضل . وبيانه أن يصيب أحدهما عشرة من عشرين وقد رماها الثاني

فنقص منها ، ولا يرميان بقيّة الرشق لحصول النضل ، فلو أصاب

كل واحد منهما عشرة من عشرين لم يكن منهما ناضل ولا منضول وسقط

رمي الباقي من الرشق ، لأن زيادة الإصابة فيه غير مفيدة لنضل . (٣)

(١) المذهب للشيرازي مع المجموع ١٧٥ / ١٥ .

(٢) الرشق : " مصدر رشقه يرشقه رشقا اذا رماه بالسهم " .

النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٢ / ٢٢٥ .

(٣) المجموع التكملة الثانيه للطبعي ١٧٨ / ١٥ .

وجاء في معنى المحتاج عن المبادرة : " . . . وهي أن يبدر
- أى يسبق - أحد المتناضلين بإصابة العدد المشروط، مع استوائهما في
العدد، والرمي خمسة من عشرين، فمن أصابه ناضل لمن أصاب أربعة
من عشرين، فيستحق المال المشروط في العقد . وإن أصاب كل منهما
خمس فلا ناضل منهما " (١)

ثانيا : المحاطة بتشديد الطاء :

"وهي أن تقابل إصابتهما من عدد معلوم. كأن يقول كل منهما
رمي عشرين مثلا، (ويطرح المشترك) أى ما اشتركا فيه / الإصابات (فمن زاد)
فيها (بعدد كذا) خمس (فناضل) للآخر، فيستحق المال المشروط في العقد " (٢).
وتسمى مفاضلة . جاء في كشف القناع : " فالمفاضلة أن يقول : أينما فضل
صاحبه بإصابة أو إصابتين أو ثلاث إصابات ونحوه من عشرين رمية فقد
سبق . فأيهما فضل صاحبه بذلك فهو السابق، لوجود الشرط وتسمى
المفاضلة محاطة ؛ لأن ما تساويا فيه من الإصابة

(١) معنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشريني ٣١٥/٤ ،

وانظر المعنى لابن قدامة ١٤١/١١ ، ١٤٢ ، وانظر كشف القناع

للبيهوتي ٥٦/٤ .

(٢) معنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشريني ٣١٥/٤ .

محطوط غير معتد به . (١)

ثالثا : الحواشي :

وصورتها كما جاء في المذهب : " أن يشترط إصابة عدد من الرشق على أن يسقط ما قرب من إصابة أحدهما ما بعد من إصابة الآخر : فمن فضل له بعد ذلك ما اشترط عليه من العدد كان له السبق . فان رمى أحدهما فأصاب من الهدف مضعاً بينه وبين الغرض قدر شبر حسب له ، فان رمى الآخر فأصاب مضعاً بينه وبين الغرض قدر اصبع حسب له ، وأسقط ما رماه الأول ، فان عاد الأول ورمى فأصاب الغرض أسقط ما رماه صاحبه . وان أصاب أحدهما الشن وأصاب الآخر العظم الذي في الشن فقد قال الشافعي رحمه الله : من الرماة من قال : انه تسقط الإصابة من العظم ما كان أبعد منه . قال الشافعي رحمه الله : وعندى أنهما سواء . لأن الغرض كله موضع الإصابة ، فان استوفيا الرشق ولم يفضل أحدهما صاحبه بالعدد

(١) كشف القناع على متن الاقتاع للمهوتي ٥٦/٤ ، وانظر المغنسي

مع الشرح الكبير لابن قدامة ١٤٢/١١ ، وانظر المجموع التكملة

الثانية للمطيعي ١٧٩/١١ .

الذى اشترطاه فقد تكافئا ، وان فضل أحدهما صاحبه بالعدد ، أخذ
السبق . وحكى عن بعض الرماة أنهما اذا أصابا أعلى الغرض لم يتقايسا .
قال : والقياس أن يتقايسا ؛ لأن أحدهما أقرب الى الغرض من الآخر ،
فأسقط الأقرب الأبعد . كما لو أصابا أسفل الغرض أو جنبه . (١)

(١) المجموع شرح المذهب التكملة الثانية للمطيعي ١٥/١٧٧ ،
وانظر الأمام الشافعي ٤/٢٤٥ .

المبحث الثالث

شروط الرمي

تناولنا في المبحثين الأول والثاني تعريف الرمي وأنواعه الثلاثة

المحاطة ، والمبادرة ، والحوابي . . .

وفي هذا المبحث سيأتي الكلام عن شروط الرمي بشيء من

التفصيل .

الشرط الأول : العلم بعدد الإصابة من الرشق .

جاء في المجموع : " أن يكون عدد الإصابة من الرشق معلوما .

وأكثر ما يجوز أن يشترط فيه ما نقص من عدد الرشق المشروط بشيء " .

وإن قل ، ليكون متلافيا للخطأ الذي يتعذر أن يسلم منه المتناضلان ،

فقد كان معروفاً عندهم أن أحذق الرماة من يصيب ثمانية من العشرة ،

فإن شرط أصابة الجميع من الجميع بطل لتعذره غالبا ، وإن شرطاً

إصابة ثمانية من العشرة جاز ، فإن شرطاً إصابة تسعة من العشرة ففيه

وجهان " . (١) عند الشافعية كما ذكر المطيعي " أحدهما : يجوز

(١) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٦٥/١٥ ، ١٦٦ .

لبقاء سهم الخطأ . الثاني : لا يجوز لأن إصابتها نادرة ، فأما أقل ما يشترط في الإصابة فهو ما يحصل فيه القاصر . وهو ما زاد على الواحد . وقد نص الشافعي - رضي الله عنه - على بطلان اشتراط إصابة تسعة من عشرة .^(١) وما ذكره الشارح من نص للشافعي هو قوله في الأم : " ولا يجوز عند أحد من رأيته ممن يبصر الرمي أن يسبق الرجل الرجل على أن يرمى بعشر ويجعل القرع^(٢) من تسع . ومنهم من يذهب الى أن لا يجوز أن يجعل القرع من عشر ، ولا يجوز إلا أن يكون القرع لا يؤتى به بحال إلا في أكثر من رشق ، فإذا كان لا يؤتى به إلا بأكثر من الرشق فسواء فعل ذلك أو أكثر فهو جائز ."^(٣)

وقد اختلف أصحاب الشافعي في تأويل قوله ببطلان اشتراط إصابة تسعة من عشر على وجهين :^(٤)

"أحدهما : تأويلها أن يشترط إصابة تسعة من عشرة فيبطل

على ما ذكرناه من أحد الوجهين .

والثاني : تأويلها أن يشترط أن يكون الرشق عشرة والإصابة

(١) المصدر السابق ١٦٦/١٥ ، وانظر الخرخشي ١٥٥/٣ ، وانظر

المغني مع الشرح الكبير لابن قدامة ١٣٩/١١ ، وانظر كشاف القناع للبهوتي ٥٥/٤ .

(٢) القرع بالتحريك : السبق ، والندب ، أى الخطر يسابق عليه .

انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي صفحة ٩٦٨ .

(٣) الأم للإمام الشافعي ٢٥٠/٤ .

(٤) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٦٦/١٥ .

محتسبة من تسعة دون العاشر فيبطل وجهاً واحداً ، لاستحقاق الإصابة من جميع الرشق به ، فان أغفلا عدد الإصابات وعقدها على أن يكون الفاضل منهما أكثرهما إصابة ففيه وجهان :

أحدهما : من التعليلين في اشتراط فعله في سباق اذا عقده الى غير غاية ليكون السابق من تقدم في أى غاية كانت وهو باطل ففي الخيل لعلتين :

أحدهما : في الخيل من يقوى على جريه في ابتداءه ويصعب في انتهائه ، ومنها ما هو بضده ، فعلى هذا يكون النضال على كثرة الإصابة باطلاً ، لأنَّ من الرماة من تكثر اصابته في الإبتداء وتقل في الانتهاء ، ومنهم من هو بضده .

التعليل الثاني : أن اجراء الخيل الى غير غاية مفضٍ الى انقطاعها ، فعلى هذا لا يجوز النضال على كثرة الإصابة لأنه مفضٍ الى انقطاع الرماة . (١)

(١) المصدر السابق ١٥/١٦٦ .

الشرط الثاني : تعيين الراميين :

والغرض من تعيينهما " لأن العقد عليهما ، والمقصود به
حذقهما ، فان لم يتعينا بطل العقد ، سواء وصفا أو لم يوصفا ، كما
لو أطلق في السبق الفرسان ، فان لم يتعينا كان باطلا . ولا يلزم تعيين
الآلة . ولكل واحد منهما أن يرمى عن أى قوس شاء ، وبأى سهم أحب ،
فان عينت الآلة لم يتعين ، وبطلت في التعيين . " (١)

وللشافعي كلام نفيس في هذا المعنى حيث قال : " واذا
سبق أحد الرجلين الآخر على أن لا يرمى معه إلا بنبل معروف ، أو قوس
معروفة ، فلا خير في ذلك حتى يكون السبق مطلقا ، من قبل أن القوس
قد تنكسرو تعتل فيفسد عنها الرمي ، فان تشارطا على هذا الشرط
يبطل السبق بينهما ، ولا بأس أن يرمى الناشب (٢) مع صاحب العربية ،
وان سابقه على أن يرمى معه بالعربية . رمى بأى قوس شاء من
العربية ، وان أراد أن يرمى بغير العربية من الفارسية ، لم يكن له

(١) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٦٤/١٥ ، وانظر المغنسي

لابن قدامة ١٤١/١١ .

(٢) الناشب : صاحب النبل ، انظر القاموس المحيط للفيروزابادى

صفحة ١٧٦ .

ذلك لأن معروفًا أن الصواب عن الفارسيه أكثر منه عن العربية ، وكذلك كل قوس اختلفت . وإنما فرقنا بين أن لا نجيز أن يشترط الرجل على الرجل أن لا يرمى إلا بقوس واحدة أو نبيل ، وأجزنا ذلك في الفرس إذا سابقه بفرس واحد ، لأن العمل في السَّبَق في الرمي إنما هو للرامي ، والقوس والنبيل أداءه ، فلا يجوز أن يمنع الرمي بمثل القوس والنبيل الذي شرط أن يرمى بها ، فيُدْخِل عليه الضرر بمنع ما هو أرفق به من أدائه التي تصلح رميه ، والفرس نفسه هو الجارى المَسْبَق ، ولا يصلح أن يبدله صاحبه ، وإنما فارسه أداءه فوقه . (١)

والإمام الشافعي يرى اشتراط تعيين المناضل ، وعدم اشتراط الآله فيقول : " ولا يجوز أن يكون السَّبَق إلا على رجل بعينه ، ولا يبدله بغيره ، وإذا كان عن فرس بعينه فلا يبدل غيره ، ولا يصلح أن يمنع الرجل أن يرمى بأى نبيل أو قوس شاء إذا كانت من صنف القوس التي سابق عليها . " (٢)

وإذا اشترط تعيين الراميين فهل يشترط معرفة رميها

أم معرفة شخصيها ؟

(١) الأم للإمام الشافعي ٣٤٨/٤ .

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

ذهب المالكية الى أنه لا يشترط معرفة رمية بل يكفي معرفة

شخصه . جاء في الخرشي : " يشترط معرفة الرامي وان جهـ
رميه . " (١)

(٢)
وجاء في بلغة السالك : " لا بد من معرفة شخصه كزيد وعمرو . "

ولعل كونه حاذقا أولى لما يؤيدى اليه من اشتداد

المنافسة المطلوبة في الرمي وأقل أحواله أن يكون من أهل
الصنعة . (٣)

(١) الخرشي ١٥٥/٣ .

(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك الى مذهب الامام مالك لأحمد بن
محمد الصاوي ٣٧٢/١ دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت

لبنان (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م) .

(٣) انظر كشف القناع لليهوتي ٥٥/٤ .

الشرط الثالث : أن تكون المسافة بين الهدف وموقف الرامي معلومة.

والعلم بها إما بالذرع أو المشاهدة ، إذا لم يكن هناك عادة
غالبية. (١) والغرض من العلم بها : " لأن الإصابة تكثر مع قرب
المسافة وتقل مع بعدها ، فلزم العلم بها ، وأبعد ما في العـرف
ثلاثائة ذراع ، وأقلها ما يحتمل أن يُصاب وأن لا يُصاب (٢).

" فان أغفلا مسافة الرمي فلها ثلاثة أحوال :

إحداها : أن لا يكون للرماة هدف منصوب ، ولا لهم عرف
معهود فيكون العقد باطلاً للجهالة.

والثانية : أن يكون للرماة الحاضرين هدف منصوب وللرماة
فيه موقف معروف فيصح العقد ، ويكون متوجهاً الى الهدف الحاضر
من الموقف المشاهد ، والرماة يسمون موقف الوجه .

والثالثة : أن لا يكون لهم هدف منصوب ولكن لهم عرف
معهود ، ففيه وجهان :

(١) انظر مغني المحتاج للشربيني ٣١٦/٤ .

(٢) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٦٨/١٥ ، وانظر المغني لابن

قدامة ١٤٠/١١ وانظر مغني المحتاج للشربيني ٣١٧/٤ .

أصحابها : يصح العقد مع الإطلاق ، ويحملان على العرف
المعهود كما يُحمل إطلاق الاثنان على غالب النقد المعهود .

والوجه الثاني : أن العقد باطل ، لأن حذف الرماة يختلف
فاختلف لأجله حكم الهدف ، فلم يصح حتى يوصف .^(١)

" وإذا تشاحا في موضع الوقوف ، فإن كان ما طلبه أحدهما
أولى ، مثل أن يكون في أحد الموقفين يستقبل الشمس أو ريحا يوء ذيه
إستقبالها ، ونحو ذلك ، والاخر يستدبرها ، قَدِّم قول من طلب استدبارها
لأنه العرف ، إلا أن يكون في شرطهما إستقبال ذلك فالشرط أملك ...
وإن كان الموقفان سواء كان ذلك الى الذي له البداءة فيتبعه الآخر ،
فاذا كان في الوجه الثاني وقف حيث شاء ويتبعه الأول ."^(٢)

وإذا شرط أحد المتعاقدين أن يكون أقرب للغرض من صاحبه
فسد العقد؛ لأن الإصابه تكثر مع قربه ، فيلزم تساويهما .^(٣)

(١) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٥/١٦٨ .

(٢) المغني لابن قدامة ١١/١٤٦ .

(٣) انظر مغني المحتاج للشربيني ٤/٣١٧ .

الشرط الرابع : ذكر صفة الإصابة .

جاء في المجموع قوله : " أن تكون الإصابة موصوفة بقرع أو خرق أو خسق ، فالقارع : ما أصاب الغرض ولم يؤثر فيه ، والخرق : ما ثقب الغرض ولم يثبت فيه ، والخاصق : ما ثبت في الغرض بعد أن يثقب ، ولا يحتسب بالقارع في الخرق والخسق ، ويحتسب بالخرق في القرع ، ولا يحتسب به في الخسق ، ويحتسب بالخاصق في القرع والخرق ، ويطلق على جميع هذه الإصابات اسم : الخواصل ، وهو جمع خصال ، فإن أغفل هذا الشرط كانت الإصابة محمولة على القرع لأن ما عداه زيادة . " (١)

وإنما اعتبرت هذه الصفات ؛ لأن الأغراض تختلف بها ، ولا يلزم تعيينها بالشرط بل كل صفة يفنى عنها ما بعدها . (٢)

(١) المجموع التكملة الثانية للطبعي ١٧١/١٥ .

(٢) انظر مغني المحتاج للشربيني ٣١٦/١٥ ، ٣١٢ ، وانظر المغني لابن قدامة ١٤٠/١١ ، وانظر كشف القناع للمهوتي ٥٨/٤ ، والخرشي ١٥٥/٣ .

الشرط الخامس : معرفة قدر الغرض أو الهدف لأنه المقصود
بالإصابة .

" والغرض : ما يرمى اليه من خشب أو جلد أو قرطاس ،
والهدف : ما يرفع ويوضع عليه الغرض ، والرفعة : عظم ونحوه
يجعل وسط الغرض ، والدّارة : نقش مستدير كالقمر قبل استكماله
قد يجعل بدل الرقعة في وسط الغرض أو الخاتم : وهو نقش
في وسط الدارة ، وقد يقال له الحلقة والرقعة . " (١)

والقصد من معرفة قدر الغرض " لأن الإصابة تختلف باختلاف
سمته وضيقه . " (٢)

" والعلم بالغرض يكون من ثلاثة أوجه :

أحدها : موضعه من الهدف في ارتفاعه وانخفاضه ؛ لأن الإصابة
في المنخفض أكثر منها في المرتفع .

والثاني : قدر الغرض وسعته ، لأن الإصابة في الواسع أكثر
منها في الضيق ، وأوسع الأغراض في عرف الرّماة ذراع ، وأقله أربع
أصابع .

(١) مغني المحتاج للشربيني ٣١٦/٤ .

(٢) المغني لابن قدامة ١٤٠/١١ .

والثالث : قدر الدارة من الغرض ان شرطت الإصابة فيها. (١)

فإن شرطاً أن يكون محل الإصابة معلوماً كان كما شرطاً، إن كان
" في الهدف أو في الغرض أو في الدارة ، لأن الإصابة في الهدف أوسع ،
وفي الغرض أوسط ، وفي الدارة أضيق ، وإن أغفل ذلك كان جميع
الغرض محلاً للإصابة لأن مادونه تخصيص ، وما زاد عليه فهو بالغرض
مخصوص ، فإن كانت الإصابة مشروطة في الهدف سقط اعتبار الغرض ،
ولزم وصف الهدف طوله وعرضه ، وإن شرطت الإصابة في الغرض
سقط اعتبار الهدف ولزم وصف الغرض ، وإن شرطت الإصابة في الدارة
سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الدارة. (٢)

وإذا شرط أحدهما إصابة موضع، والاخر إصابة موضع أعلى منه
أو أدنى فهذا جائز. جاء في الخرشي : "... فلا يضر أن يشترط
أحدهما إصابة موضع والاخر أعلى منه أو أدنى ويرضى كل منهما بما
اشتراطه صاحبه. (٣)

(١) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٦٨/١٥ ١٦٩٠.

(٢) المرجع السابق ١٢٠/١٥.

(٣) الخرشي ١٥٦/٣.

الشرط السادس : أن يكون حكم الإصابة معلوماً .

وهو بيان نوع الرمي ، وقد سبق أن أنواع الرمي ثلاثة :
مبادرة ، ومحاطة ، وحوابي . والغرض من بيان نوع الرمي . " لأن
حكم كل واحد مخالف لحكم الآخر . " (١)

وقد اختلف أصحاب الشافعي وأحمد في بيان حكم الإصابة ،
فمنهم من قال يجب بيانه لأن غرض الرماة يختلف ، فمنهم من تكثرت أصابته في
الابتداء دون الانتهاء ، ومنهم من هو بالعكس ، وعلى هذا فإن أطلق
العقد لم يصح . ومنهم من قال : يصح ويحمل على المبادرة لأن
المتعارف عليه هو المبادرة ، ومن يادر إلى الإصابة فهو السابق . (٢)

ولأن بيان نوع الرمي شرط من شروطه ، فيحسن إيراد بعض
الأمثلة مع أحكامها على هذه الأنواع ، ولكن قبل ذكر المثال نذكر
كلام الشافعي في النوع الذي سيرد مثاله إن شاء الله .

المحاطة : قال الشافعي رحمه الله : " فإذا تشارطا محاطةً
فكلما أصاب أحدهما بعدد ، وأصاب الآخر بمثله سقط كل واحد من

(١) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٧١/١٥ .

(٢) انظر المصدر السابق ١٦٩/١٥ ، ١٧٠ ، وانظر مغني المحتاج

للشربيني ٣١٥/٤ ، وانظر المغني لابن قدامة ١٤٣/١١ .

العددین ، واستأنفا عددا كأنهما أصابا بعشرة أسهم عشرة سقط
العشرة بالعشرة ، ولا شيء لواحد منهما على صاحبه ، ولا يعتد كل واحد
منهما على صاحبه إلا بالفضل من إصابته على إصابة صاحبه . (١)

ومثاله : إذا تعاقد على سبق النضال ، وشرطا أن يكون الرمي
محاطة والرشق عشرة والنضل بثلاث إصابات فانهما يرميان بالعدد
المشروط ، وهو عشرة ثم يتحاطان ما تساويا فيه ، فإن كان أحدهما أصاب
خمسة من عشرة والآخر أصاب اثنين من عشرة ، تحط الإثتان من الخمسة
والباقي ثلاثة وهو العدد المشروط فيكون ناضلا لصاحبه . هذا في
حال التفاضل ، أما إذا تساويا في الإصابة بأن أصاب أحدهما مثل الآخر
فقد قال الشافعي : " لا شيء لواحد منهما يستأنفان . (٢)

وقد اختلف أصحابه في قوله ويستأنفان على وجهين :

" أحدهما : يستأنفان الرمي بالعقد الأول ، لأن عند المحاطة
ما أوجب حظ الأقل من الأكثر ، وليس مع التساوى عقد حظ . فخرج
من عقد المحاطة . فلذلك استأنفا الرمي ليصير ما يستأنفانه من عقود
المحاطة .

(١) الأم للإمام الشافعي ٢٤٤/٤ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢٤٤/٤ .

والوجه الثاني : أنه أراد بها يستأنفان عقداً مستجداً إن أحبا ، لأن العقد الواحد لا يلزم فيه إعادة الرمي مع التكافؤ ، كما لا يلزم في الخيل إعادة الجرى مع التكافؤ . قال الماوردي : والذي أراه وهو عندى الأصح ، أن ينظر : فإن تساوى في الإصابة قبل الرشق استأنفا الرمي بالعقد الأول ، وإن تساوى فيه بعد استكمال الرشق ، استأنفاه بعقد مستجد إن أحبا ؛ لأنهما قبل استكمال الرشق في بقايا أحكام العقد ، وبعد استكمالهما قد نقضت جميع أحكامه . (١)

المبادره : قال الشافعي : " وإذا كان رميها مبادرة فبدأ أحدهما ، فبلغ تسعة عشر من عشرين رمى صاحبه بالسهم الذى يرأسه به ثم رمى البادى ، فإن أصاب بسهمه ذلك فلج عليه ولم يرم الآخر بالسهم ، لأن أصل السبق مبادرة ، والمبادره أن يفوت أحدهما الآخر وليست كالمحاطة . " (٢)

ومثاله : أن يتناضلا مبادره . ويكون الرشق ثلاثين وإصابة عشرة فمن يبادر الى اصابتها من أقل العددين ناضل لصاحبه .

(١) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٢٩/١٥ ، ١٨٠ .

(٢) الأم للإمام الشافعي ٢٤٥/٤ .

فإذا رميا عشرين سهماً. وأصاب أحدهما منها عشرة والآخر أقل ، فمن يدر
الى إصابة العشرة ناضلاً لصاحبه ، وسقط باقي الرشق لحصول النضل ،
ولا يستمران في الرشق حتى تمامه ، إلا اذا لم يبدر أحدهما الى إصابة
العدد المشروط. فلو أصاب أحدهما خمسة والآخر تسعة من عشرين فإنهما
يستمران حتى يستوفيا الرشق. ويكمل أحدهما الإصابة المشروطة ، وهذا
نحو ما جاء في المجموع ^(١) لتصوير المبادره .

وأما الحواشي : وهي التي يُسقط فيها السهم الأقرب للغرض
السهم الأبعد منه . فقد جاءت مع أنواع الرمي وقد ذكره الشافعي
في الأم ^(٢) وذكر مذاهب الرماة فيه وفرّع عليه . وهذه صور
لأحوال هذا النوع :

فإذا تعاقدوا على أن يكون الرمي بينهما جواب وإصابة خمسة
من عشرين ، ولكنهما قصرا عن الرشق : ولم يصب أحد منهما الخمسة فقد
ارتفع حكم العقد ، وليس منهما غالب ولا مغلوب ، وأما إن استوفيا عدد
الرشق ، وأصاب كل منهما الخمسة فصاعدا ، اعتبر عند ذلك القرب

(١) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٥/١٧٨ .

(٢) انظر الأم للإمام الشافعي ٤/٢٤٥ .

والبعد ، فإن كانت الإصابات في الهدف وقد تساوت في القرب من الشن
فقد تكافئا ، فإن تساوت سهامهما في القرب من الشن ولكن لأحدهما
سهمان وللآخر سهم واحد فما الحكم ؟

في المسألة وجهان عند الشافعية :

أحدهما : أن الأقرب بسهمين ناضل لمن قرب بسهم واحد
وإن تساويا . وذلك لفضل العدد ، والثاني : أنهما سواء لأن العقد
حواب على القرب وهم سواء فيه ولا اعتبار بالعدد .

والذي يظهر لي والله أعلم أن الوجه الأول أرجح ، لأن من
قرب بسهمين يدل على أنه حاذق أكثر من قرب بسهم واحد ، أما إن تقدم
لأحدهما سهم واحد على جميع سهام الآخر أسقط به سهام صاحبه
ولم يسقط به سهام نفسه ، ومن كانت سهامه في الشن ناضل لمن
كانت سهامه في الهدف ، وإذا كانت سهامهما جميعا صائبة في الشن
ولكن سهام أحدهما في الدارة التي في وسط الشن وسهام الآخر خارج
الدارة ففيه وجهان عند الشافعية أيضا : أحدهما : حكاه الشافعي (١)
عن بعض الرماة أن المصيب في الدارة ناضل والمصيب خارجها منضول .
والوجه الثاني : وهو اختيار الشافعي أنهما سواء وليس منهما ناضل
ولا منضول . (٢)

(١) انظر الأمام الشافعي ٢٤٥/٤ .

(٢) أنظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٨٢/١٥ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، (بتصرف)
لايضاح المسائل .

الشرط السابع : بيان عدد نوب الرمي بين الراميين :

والغرض من هذا الشرط ضبط العمل في المناضلة . وظاهره
أن بيان عدد نوب الرمي مستحب؛ لأن المناضلة كالميدان في
المسابقة . فيجوز أن يشرطا رمي سهم سهم، أو أكثر من ذلك ، ويجوز
أن يشرطا تقدم واحد بجميع سهامه ، ولو أطلقا صح . وحمل على
(١)
رمي سهم سهم .

قال في المجموع : " ولم يزد كل واحد منهما على سهم واحد
حتى يستنفذا جميع الرشق ، لأن قرب المعاودة الى الرمي أحفظ لحسن
الصنيع ، فإن رمى أحدهما أكثر من سهم فإن كان قبل استقرار هذا
الترتيب كان محتسبا به مصيبا ومخطئا ، وإن كان بعد استقراره لم
يحتسب به مصيبا ولا مخطئا ، لأنه قبل الاستقرار يجوز وبعد
(٢)
الاستقرار ممنوع . "

(١) انظر مغني المحتاج للشربيني ٣١٥ / ٤ ، ٣١٦ .

(٢) المجموع التكملة الثانية للطيعي ١٧٤ / ١٥ .

الشرط الثامن : أن يكون العوض معلوما إما بالتعيين أو بالوصف .

وقد سبق الكلام عنه في الشرط الثاني من شروط سبق ،
جاء في مغني المحتاج : " فيجوز عوض المناضلة من حيث يجوز
عوض المسابقة ، فيخرج عوض المناضلة الإمام من بيت المال ، أو أحد
الرعية ، أو أحد المتناضلين ، أو كلاهما فيقول الإمام أو أحد الرعية
إرميا كذا ، فمن أصاب من كذا فله في بيت المال أو على كذا ، أو يقول
أحدهما نرمى من كذا فان أصبت أنت منها كذا فلك على كذا ، وإن
أصبتها أنا فلا شيء لي عليك . " (١)

فان أخرج كل منهما مالا وضعاه في يد أمين يثقان به أو يضمنانه .
ولكن يشترط دخول المحلل عند الجمهور . قال الإمام الشافعي :
" ولا بأس أن يخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه مائة مائة أو أكثر
أو أقل ، ويتواضعا عليها على يد من يثقان به أو يضمنانها ، ويجرى بينهما
المحلل . " (٢)

والعلم بالمال المشروط ، يكون إما بالوصف أو المشاهدة ؛ لأنه في عقد ،

(١) مغني المحتاج للشربيني ٣١٧/٤ .

(٢) الأم للإمام الشافعي ٢٤٤/٤ ، وانظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي

فوجب أن يكون معلوماً كسائر العقود ، ويجوز أن يكون حالاً وموئ جلاً
وأن يكون بعضه حالاً وبعضه موئ جلاً، ولو تسابقا على مجهول لم يصح ،
كأن يتسابقا على ما يسابق به زيد عمراً ولا يعلمانه فإن علماء صح ،
ويصح أن يكون السبق بما يكون لأحدهما في ذمة الآخر إذا كان مستحقاً
غير قابل للفسخ كالسلم . (١)

(١) انظر الأمام الشافعي ٢٤٨/٤ ، وانظر مغني المحتاج
للشربيني ٣١٣/٤ ، وانظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي
١٦٣/١٥ ، وانظر المغني لابن قدامة ١٣١/١١ ، وكشاف
القناع للبهوتي ٥٠/٤ .

الشرط التاسع : بيان البادئ منهما :

والغرض من هذا الشرط أن لا يبدأ الراميان معاً فيختلط
رميها ، ولا يقدم أحدهما الآخر ^(١) إذا اشترط ذلك أو كان هو المخرج للسبق ،
أو كان المخرج للسبق قد قدم أحدهما ^(٢) . فان أطلق العقد
بطل ^(٣) وقد نص الشافعي على ذلك فقال : " ولا يجوز في القياس
[عندى الآخر] ^(٤) أن يتشارطا ، وأيهما بدأ من وجه بدأ صاحبه
من الآخر " ^(٥) وهذا قول اختاره الشافعي لأن البداية تأثيراً
في قوة النفس وكثرة الإصابة فصارت مقصودة فبطل العقد باغفالها .

وأما القول الثاني : أن العقد صحيح ، وإن أغفلت فيه البداية .
وقد حكاه الشافعي عن بعض فقهاء الرماة ^(٦) لأنه من توابع الرمي الذي
يمكن تلافيه بما تزول به التهمة فيه من الرجوع إلى عرف أو قرعه ^(٧) .

-
- (١) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٧١/١٥ .
(٢) انظر المذهب للشيرازي مع المجموع ١٦٩/١٥ .
(٣) ما بين المعقوفين ليس في عبارة الأم ، وربما هو خطأ نسخي
والصحيح العبارة المثبتة كما في مختصر المزني مطبوع مع الأم
٣٩٥/٨ ، والمجموع التكملة الثانية ١٧١/١٥ .
(٤) الأم للإمام الشافعي ٢٤٥/٤ ، ومختصر المزني مطبوع مع
الأم ٣٩٥/٨ ، والمجموع التكملة الثانية ١٧١/١٥ .
(٥) أي فقهاء وحذاق في الرمي .
(٦) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٧٢، ١٧١/١٥ .

والأظهر القول الأول وهو اشتراط بيان البادى من المتناضلين ، وعليه
لو بدأ أحدهما في نوبة له تأخر عن الآخر في الأخرى ، ولو شرط
تقديمه أبداً لم يجز ، لأن المناضلة مبنية على التساوى ، والرمي في غير
النوبة لاغ ، ولو جرى باتفاقهما فلا تحسب الزيادة له ، ان أصاب ،
ولا عليه ان أخطأ ، ويشترط أيضا تساويهما في الموقف . فلو شرط
كون أحدهما أقرب للغرض فسد العقد . (١)

” فإذا تشاحا في موضع الوقوف ، فإن كان ما طلبه أحدهما
أولى مثل أن يكون في أحد الموقفين ، يستقبل الشمس أو ريحا توء نيه
باستقبالها ونحو ذلك ، والآخر يستدبرها . قدم قول من طلب استدبارها
لأنه العرف في الرمي ” . (٢) كما سبق .

(١) انظر مغني المحتاج للشرييني ٣١٧/٤ .

(٢) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٧٢/١٥ ، وانظر المغني لابن

الشرط العاشر : دخول المحلل اذا كان العوض منهما .

وهذا ما اشترطه الجمهور اذا كان العوض منهما ليخرج
المسألة عن شبه القمار ، وقد ذكرنا أقوال الفقهاء مفضلة في ادخال
المحلل في عقد السباق في الباب الرابع من الباب الأول ، وهو
هنا في عقد النضال مثله في المسابقة بالخيول .

قال الشافعي : " والنضال فيما بين الاثنين يستبق أحدهما
الاخر والثالث بينهما المحلل كهو في الخيل لا يختلفان في الأصل
فيجوز في كل منهما ما جاز في الاخر ويرد فيهما ما يرد في الاخر ثم
يتفرعان فاذا اختلفت عليهما اختلفا " (١)

ويشترط في المحلل أن " يكون رمية كرميهما في القوة والعدد
المشروط يأخذ مالهما ان غلبهما ولا يفرم ان غلب " . (٢)

(١) الأم للإمام الشافعي ٢٤٤/٤ .

(٢) مغنى المحتاج للشربيني ٣١٧/٤ .

فرع في النضال بين حزبين :

وهو : " أن يتناضل حزبان يدخل في كل واحد منهما جماعة يتقدم عليهم أحدهم ، فيعقد النضال على جميعهم . " (١) " فيكون كل حزب بمنزلة الواحد " (٢) في نضال الافراد .

وعقد النضال على جماعة جاز ، لأنه إذا جاز أن يكونا اثنين جاز أن يكونوا جماعتين لحصول المقصود بذلك ، وقد مرّ النبي - صلى الله عليه وسلم - على نفر من أسلم ، ينتضلون فقال : " ارموا وأنا مع بني فلان ، أو قال مع ابن الأُدُرع " (٣) وقال الشافعي : " وإذا اقتسموا ثلاثة وثلاثة ، فلا يجوز أن يقتربوا واقتسموا قسما معروفا . " (٤)

الحكمة من جوازه : الحكمة من جواز النضال بين حزبين هو ما

يحصل من تحريض على الاستعداد للجهاد ، ذلك لأنه بالأحزاب والمجموعات أشد تحريضا وأكثر اجتهدا ، وأدعى الى التنسيق بين أفراد الجماعة وربطهم بالنظام والقيادة ، وتلك لعمر الله أعظم أسباب النصر في الجهاد . (٥)

-
- (١) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٨٥/١٥ .
(٢) المغني لابن قدامة ١٤٧/١١ .
(٣) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٨٦/١٥ ، وانظر المغني لابن قدامة ١٤٧/١١ ، والحديث سبق تخريجه ص ٢٣٧ .
(٤) الأم للإمام الشافعي ٢٥٠/٤ .
(٥) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٨٦/١٥ ، وانظر المغني لابن قدامة ١٤٧/١١ .

فرع شروط النضال بين حزبين :

للنضال بين حزبين شروط ستة وهي :

الشرط الأول : التساوى في عدد الأحزاب ، فمن الفقهاء

من اشترط تساويهما ومنهم من لم يشترط ذلك إذا كان الرشيق
متساوياً ، جاء في تكملة المجموع قوله : " أن يتساوى عدد الحزبين ، ولا
يفضل أحدهما على الآخر فيكونوا ثلاثة وثلاثة ، أو خمسة وخمسة أو أقل
أو أكثر ، فإن فضل أحدهما على الآخر برجل بطل العقد ، لأن مقصوده
معرفة أحذق الحزبين ، فإذا تناضلوا تغالبوا بكثرة العدد لا بحذق
الرمي . " (١)

ولكن البهوتي قال : أنه " لا يشترط للمناضلة استواء عدد

الرماء ، فلو كان أحد الحزبين عشرة والآخر ثمانية ونحو ذلك صح " . (٢)

وهذا صحيح : فما دام الحزبان متساويين في عدد الرشيق ،

يرمي كل حزب بعدد ما يرسمه الحزب الآخر ، فإن التفاضل في عدد

الرماء لا يضر ، وهي عادة من أعرف من رماة الأحزاب عند التفاضل

(١) المجموع التكملة الثانية للطبعي ١٨٦/١٥ .

(٢) كشف القناع للبهوتي ٥٥/٤ .

في عدد الرماه ، يتساوى الرشق فيرمى أحد رماة الحزب الأقل بسهمين
مثلا مقابل سهمين لراميين من الحزب الآخر . وهكذا .

الشرط الثاني : " أن يكون العقد عليهم بإذنهم ، فان لم
يأذنوا فيه لم يصح ، لأنه عقد معاوضة متردبين الإجارة والجماله ،
وكل واحد منهما لا يصح الا بإذن واختيار ، فان عقد عليهم من لم
يستأذنهم بطل . " (١)

الشرط الثالث : تعيين زعيم الحزب الذي يتولى العقد ، فيكون
نائباً عنهم في تولي العقد ، ومتقدماً عليهم فان لم يعينوا واحدا منهم
لم يصح العقد عليهم ، لأنه توكيل فلم يصح إلا بالتعيين ، ويختار أن
يكون زعيم كل حزب أحذقهم وأطوعهم ، لأن صفة الزعيم في العرف
أن يكون متقدما في الصنائه ، مطاعا في الجماعة ، فإن تقدموه في الرمي
وأطاعوه في الإتياع جاز ، وإن تقدمهم في الرمي ولم يطيعوه في الإتياع
لم يجز ، لأن أهم خصائص الزعيم أن يكون مطاعا ، فاذا أمر ولم يطعه
أحد فلا يجوز العقد عليه . (٢)

(١) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٨٦/١٥ .

(٢) انظر المرجع السابق ١٨٦/١٥ .

الشرط الرابع : أن يكون لكل حزب زعيم غير زعيم الحزب الآخر

تصح نيابته عنهم في العقد ، مع الحزب الآخر ، فان كان زعيم الحزبين واحداً لم يصح ، لآئه لا يصح أن يكون الوكيل في العقد بائعاً ومشترياً . (١)

الشرط الخامس : إامكان قسمة الرشق بلا كسر . فان تحزبوا

ثلاثة أشرت أن يكون المرشق ثلث صحيح كالثلاثين . وان تحزبوا أربعة فربيع صحيح كالأربعين . (٢)

الشرط السادس : تعيين رماة كل حزب منهما قبل العقد ،

ويختاران واحداً بواحد ، وهكذا حتى يتم العدد ، ولا يجوز أن يختار

واحد جميع حزبه أولاً لئلا يؤخذ الحذاق . (٣) وأما عدد الاصابة المشروطة للنضل ، فيجوز أن لا ينقسم على عددهم لأن الاعتبار فيها باهتماماتهم لا باشتراكهم . ولا يجوز تعيين أفراد الحزبين بالقرعة ، لأنها قد تجمع

الحذاق في أحد الحزبين دون الآخر ، ولكن اذا تنازع الزعيما فيمن يبدأ بالإختيار أولاً أقرع بينهما ، لآئه لا مرجح غير القرعة في هذه الحالة . (٤)

(١) انظر المصدر السابق ١٨٦/١٥ ، ١٨٧٠ .

(٢) انظر مغني المحتاج للشربيني ٣١٧/٤ ، ٣١٨٠ .

(٣) انظر المصدر السابق ٣١٧/٤ .

(٤) انظر المغني لابن قدامة ١٤٧/١١ ، ومغني المحتاج للشربيني

٣١٨/٤ ، كشاف القناع للبهوتي ٥٤/٤ والمجموع التكملة

الثانية للمطيعي ١٨٧/١٥ .

الفصل الثاني

حكم العوض في الرمي ، والحكمة منه ،
وأفتوا العلماء فيه .

الفصل الثاني

حكم العوض في الرمي والحكمه منه

ويشتمل على المبحثين التاليين :

المبحث الأول : حكم العوض في الرمي .

المبحث الثاني : الحكمه من العوض في الرمي .

المبحث الأول

حكم العوض في الرمي

ويشتمل على ثلاثة فروع :

الفرع الأول : حكم اطعام السابق السبق لأصحابه .

الفرع الثاني : القرعة في العوض .

الفرع الثالث : مشاركة الاجنبي في العوض .

المبحث الأول

حكم العوض في الرمي

المراد بالعوض هنا المال المخرج الذي يعطى للسابق على سبقه ، وأخذ السابق له أخذ بالحق كما نص على ذلك الفقهاء :
فقد أجاز الجمهور ^(١) أخذ العوض على المسابقة في الرمي كما أجازوها على المسابقة بالخيول لأنه من آلات الجهاد التي يستعان بها في جهاد أعداء الله واستدلوا بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا سبق إلا في خف أو نصل أو حافر " ^(٢) سواء كان هذا المال قد أخرج أحد المتسابقين أو شخص خارج عنهما ، إلا أنه إذا أخرج كل منهما جعلاً وجعلاً لمن يسبق فقد خالف ابن حزم الجمهور في ذلك وقصره بمحلل على الخيل

(١) انظر حاشية رد المحتار لابن عابدين ٤٠٢/٦ ، وتبيين الحقائق

شرح كنز الدقائق للزيلعي ٢٢٧/٦ وانظر شرح الخطّاب

على مختصر خليل ٣٩٠/٣ ، والخرشي على خليل ١٥٤/٣ ،

ومغني المحتاج للشربيني ٣١١/٤ ونهاية المحتاج للرملي

١٦٥/٨ ، وانظر كشاف القناع للبهوتي ٤٨/٤ ، ٤٩ ،

وانظر المغني لابن قدامة ١٢٧/١١ ، ١٢٨ .

(٢) الحديث سبق تخريجه .

فقط (١) كما سبق النقل عنه . وعلى هذا فلا يصح عنده أخذ العوض في الرمي

إذا كان مخرجاً من المتسابقين ، ولو بمحلل ، ويشترط في العوض أن يكون

معلوماً إما بالوصف أو التعيين ، لأنه في عقد ، فوجب أن يكون معلوماً

كسائر العقود ، ويجوز أن يكون حالاً وموئ جلاً وأن يكون بعضه كذا

وبعضه كذا ، فلو تسابقا على مجهول لم يصح ، وقد مر هذا في الشريط

الثامن من شروط الرمي .

وإذا أحرز السابق السبق فإنه يملكه ، إن شاء تموله ومنع

غيره منه وإن شاء رده أو أطعم به المنضول ، قال الشافعي : " وإذا سبق

الرجل الرجل سبقاً معلوماً فنضله المسبق كان السبق في ذمة المنضول

حالا يأخذه به كما يأخذ بالدين ، فإن أراد الناضل أن يسلفه المنضول ،

أو يشتري به الناضل ما شاء فلا بأس ، وهو متطوع باطعمه إياه ، وما

نضله فله أن يحرزه ويتموله ويمنعه منه ومن غيره . " (٢)

وللمعلم أن يشترط السبق للأستاذ أو استكراهه الحانوت . (٣)

(١) انظر المحلى ٣٧٤/٧ .

(٢) الأمام للامام الشافعي ٢٥٠/٤ .

(٣) انظر مجموع فتاوى شيخ الاسلام احمد بن تيميه ٢٨/٢٢ .

فرع في حكم اطعام السابق السبق لأصحابه :

ذهب أصحاب الامام مالك الى أنه يستحب السابق أن يبتاع بما يحرزه
من سبق طعاماً يطعمه المجتمعون للسباق . (١)

وأما الإمام الشافعي فإنه ذهب كما سبق النقل عنه قريباً
الى أن السابق اذا أحرز السبق له أن يتموله ويمنع منه أو يطعم
به ان شاء وهو متطوع في ذلك؛ لأن هذا السبق أصبح ملكاً له . ولكن لو
شرط أن يطعم السبق أصحابه ففي فساد العقد عند الشافعية
وجهان :

والظاهر من المذهب كما في المجموع أن العقد يفسد بفساد
الشرط كالبيع . (٢)

وأما الحنابلة فالذهب عندهم إن شرطاً أن يطعم السابق
السبق لأصحابه أو غيرهم لم يصح الشرط (٣) لأنه عوض على عمل
فلا يستحقه غير العامل كالعوض في رد الأبق ولا يفسد العقد . (٤)

-
- (١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩/١٤٧ .
(٢) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٥/١٢٥ .
(٣) انظر الانصاف للمرداوي ٦/٩٤ .
(٤) المغني لابن قدامة ١١/١٣٢ . وقد رجحنا هذا في الشرط العاشر
من شروط السبق .

" وحكى الشافعي عن بعض فقهاء الرماة . أن عليه أن يطعم أصحابه ، ولا يجوز أن يملكه وهذا فاسد ، لأنه لا يخلو اما أن يكون كمال الإجارة أو مال الجعالة ، لأن عقده متردد بين هذين العقدين ، والعوض في كل منهما مستحق بتملكه مستحقه ولا يلزمه مشاركة غيره فبطل ما قاله المخالف . فعلى هذا ان مطل^(١) به المنضول قضى به الحاكم عليه وحبسه فيه وباع عليه ملكه ، وان مات أو أفلس ضرب به مع غرمائه ، ويقدم على ورثته . " (٢)

فرع في القرعة في العوض :

لا تصح القرعة في العوض في عقد المسابقة على أن من خرجت له يستبقه صاحبه بل يخرج أيهما شاء باختياره . ذلك أنه عوض فسي عقد فلا يستحق بالقرعة . (٣)

قال الشافعي : " ولا يجوز أن يقتريا فأيهما خرجت قرعته سبّقه صاحبه ، ولكن يجوز ان يقتسما قسما معروفا ، ويستبق أيهما شاء متطوعا لا مخاطرة بالقرعة ولا بغيرها . "

(١) المطل : " التسويف بالعدة والدين . " القاموس المحيط

للغير وزابادى صفحة ١٣٦٦ .

(٢) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٢٥ / ١٥ .

(٣) انظر المغني لابن قدامة ١١ / ١٤٩ .

(٤) الام للامام الشافعي ٤ / ٣٥١ .

فرع^{في} حكم السبق في نضال الأحزاب :

مال السبق في نضال الأحزاب كهو في نضال الأفراد من ناحية الإخراج ، فيمكن أن يخرج أحد الحزبين دون الآخر ، وهذا لا يحتاج إلى محلل سواء كان المخرج زعيم الحزب أم كانوا مشتركين في إخراجه ، ويمكن أن يكون السبق من الحزبين ، ولكن يختص بإخراجه زعيم كل حزب فهذا يصح ويفني عن المحلل ، لأن مدخل المحلل ليأخذ ولا يعطي ، ورجال كل حزب يأخذون ولا يعطون ، فإذا نضل أحد الحزبين أخذ زعيمهم مال نفسه ، وقسم مال الحزب المنضول بين أصحابه ، فإن كان رامياً معهم شاركهم في مال السبق ، وإن لم يرم معهم فلا حـق له ، لأنه لم يناضل إلا أن يتطوعوا له بشيء من المال عن طيب نفس منهم .

فإذا أخرج مال السبق من الحزبين واشترك رجال كل حزب في إخراجه لم يصح ذلك إلا بمحلل ، وهو حزب ثالث غير مخرج ،
(١)
يكافي الحزبين في العدد والرمي ، كما في نضال الأفراد . وإذا انعقد السبق على أن يخرج السبق أحد الحزبين أو كلاهما . فإما أن لا يسموا قسط كل واحد فيتساوا في الإخراج ، ويدخل زعيمهم معهم إن كان رامياً ، وإن لم يكن كذلك لم يدخل ، ولا يأخذ في حالة الفوز .

(١) وقد سبق تفصيل القول في المحلل وأن الرأي المختار هو أن العقد بدونه حلال لأن الشريعة لم ترد به .

وإما أن يستوا قسط كل واحد ، فإن تساوا فيه فهذا صحيح ؛ لأنه موافق
لحكم الإطلاق ، وإن تفاضلا ففي جوازه وجهان عند الشافعية :

الأول : لا يجوز لتساويهم في العقد فوجب أن يتساوا

في الالتزام .

الثاني : يجوز لأنه عن اتفاق لم يتضمنه فيما بينهم عقد ،

فاعتبر فيه التراضي ، فإن شرطوا أن يكون المال بينهم مقسّطاً على صواب

كل واحد منهم وخطئه ، لم يجز ؛ لأنه على شرط مستقبل مجهول ، فبطل ،

ولا يوءثر بطلانه في العقد ؛ لأنه ليس فيما بينهم عقد ، وكانوا متساوين

فيه . (١)

وإذا استحق الحزب الناضل المال ففي قسمته بينهم

وجهان عند الشافعية : (٢)

(١) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٨٨ / ١٥ ، ١٨٩ .

(٢) انظر المرجع السابق ٩٠ / ١٥ .

الأول : أنه مقسوم بينهم بالسوية ، مع تفاضلهم في الإصابة ،
لاشتراكهم في العقد الذي أوجب تساويهم فيه .

الثاني : أنه يقسم بينهم على قدر إصاباتهم لأنهم بالإصابة
قد استحقوه فلا يكفي* مثل الإصابة مكرها . وخالف التزام المنضولين
حيث تساوا فيه مع اختلافهم في الخطأ ، لأن الإلتزام قبل الرمي ، فلم
يعتبر بالخطأ ، والإستحقاق بعد الرمي ، فصار معتبرا بالصواب . فعلى
هذا لو أخطأ واحد من أهل الحزب الناضل في جميع سهامه ففي
خروجه من الإستحقاق وجهان عند الشافعية : (١)

الأول : يستحق معهم وإن لم يصب إذا قيل بالوجه

الأول : أنه مقسوم بينهم بالسوية لا على قدر الإصابة .

الثاني : لا يستحق ويقسم المال بين من عداه إذا قيل بالوجه

الثاني : أنه مقسوم بينهم على قدر الإصابة . ويقابل هذا المصيب
بجميع سهامه في الحزب المنضول ففي خروجه من التزام المال
وجهان :

(٢) انظر المرجع نفسه .

الأول : يخرج من التزامه إذا قيل بخروج المخطيء من استحقاقه .

الثاني : لا يخرج أسوة بمن أخطأ إذا قيل بدخول المخطيء ،
وأنه أسوة بمن أصاب .^(١)

وقد ذكر الحنابلة وجهين كهذين في الاستحقاق والالتزام
أيضاً ^(٢) " ومحل الخلاف في حالة الاطلاق فان شرطوا أن يقسموا
على الإصابة فالشرط متبع . " ^(٣)

(١) المرجع السابق الجزء والصفحة .
(٢) انظر المغني لابن قدامة ١١/١٤٨ .
(٣) مغني المحتاج للشربيني ٤/٣١٨ .

فرع في مشاركة الأجنبي في العوض :

لا يجوز أن يشترك أجنبي مع مخرج السبق لا في غنمه ولا في
غُرمه ، لأن السبق عوض في عقد يستحقه الناضل اذا نضل .

قال الشافعي : " ولا يجوز أن يقول الرجل للرجل سَبَقَ فلان
دينارين على أنني شريك في الدينارين ، إلا أن يتطوع بأن يهب لـه
أحدهما أو كليهما بعد ما ينضل . وكذلك لو تطارد ثلاثة فأخرج اثنان
سَبَقِينَ وأدخلا محلا لم يجز أن يجعل رجلا لا يرمي عليه نصف سبق
أحدهما على أن له نصف النضل ان أحرز على صاحبه . " (١)

وذكر ابن قدامة نحو هذا فقال : " واذا تناضل اثنان وأخرج
أحدهما السبق فقال أجنبي : أنا شريك في الغنم والغُرم إن نضلك
فنصف السبق على ، وان نضلت فنصفه لي لم يجز . وكذلك لو كان
المتناضلون ثلاثة فيهم محلل ، فقال رابع للمستيقين : أنا شريككما في
الغنم والغُرم كان باطلا لأن الغنم والغُرم إنما يكون من المناضل ،
فأما من لا يرمي فلا يكون له غنم ولا غُرم ، ولو شرط في النضال
أنه اذا جلس المسبق كان عليه السبق لم يجز لأن السبق على النضال

(١) الأُم للإمام الشافعي ٢٥١/٤ .

وهذا الشرط يخالف مقتضى النضال فكان فاسدا .^(١) وهذا أحد
قولي الشافعي حيث علل ذلك بقوله : " لأن السبق على النضل والنضل
غير الجلوس ."^(٢)

ولا تصح المصالحة على طرح ما يفضل به الناضل . فيعطيه
شيئا على أن يطرح ما فضل به عليه . قال الشافعي : " وإذا رميا
الى خمسين مبادرة فأفضل أحدهما على صاحبه خسا أو أقل أو أكثر
فقال الذي أفضل عليه : اطرح فضلك على أن أعطيك به شيئا لم يجز ."^(٣)
لأن المقصود معرفة الحِذْق وذلك يمنع منه ."^(٤)

(١) المغني لابن قدامة ١٤٩/١١ ١٥٠٠ .

(٢) الأم للإمام الشافعي ٢٤٨/٤ .

(٣) المصدر السابق ٢٥١/٤ .

(٤) المغني لابن قدامة ١٥٠/١١ .

المبحث الثاني

الحكمة من العوض في الرمي

المبحث الثاني

الحكمة من العوض في الرمي

لقد حثّ دين الإسلام الحنيف على تعلم الرمي والمداومة عليه . فجاء في القرآن الكريم قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۗ ۝ الْأَيَّةُ ۖ وَفَسَّرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - القوة الواردة في الآية بالرمي ، كما جاء في صحيح مسلم فقال عليه الصلاة والسلام : " إِنْ الْقُوَّةَ الرَّمِي أَلَا إِنْ الْقُوَّةَ الرَّمِي . أَلَا إِنْ الْقُوَّةَ الرَّمِي " . (١) وَأَجَازَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَخَذَ الْعَوْضَ فِي الْمُنَاضَلَةِ ، كَمَا أَجَازَهُ فِي الْخَيْلِ وَالْأَبْلِ . فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : " لَا سَبْقَ إِلَّا فِي خَفٍّ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ " . (٢) وَقَدْ نَدَبَ أَمْتَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الرَّمِي الَّذِي هُوَ مِنْ خِصَالِ الْآبَاءِ الْمَحْمُودَةِ ،

(١) سورة الأنفال آية ٦٠ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأماره باب فضل

الرمي والحث عليه ٦٤/١٣ .

(٣) سبق تخريجه .

وحضر مبارياتهم وشاركهم . فقد جاء في صحيح البخاري عن سلمة بن
الأكوع قال : " مرّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على نفر من أسلم
ينتضلون بالسوق . فقال : إرموا يا بني اسماعيل فإن أباكم كان راميا
إرموا فأنا مع بني فلان . قال : فأمسك أحد الفريقين بأيديهم فقال
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : مالكم لا ترمون ؟ قالوا كيف نرمي
وأنت معهم ؟ فقال : إرموا وأنا معكم كلكم " (١) وجاء في صحيح
مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال : " من علم الرمي فتركه فليس منا
أو قد عصا " (٢)

وفي هذا ترغيب منه - صلى الله عليه وسلم - لأئمة في تعلم
الرمي وإعداد آلاته ، والإشتغال بتعلم آلات الجهاد ، والتمرس فيها ،
والعناية في إعدادها ، ليتمرن على الجهاد . ويتدرب فيه ويروض أعضاءه (٣)
وفي قوله عليه السلام " فليس منا " إشعار بأن من أدرك نوعاً من أنواع
القتال التي ينتفع بها في الجهاد في سبيل الله ، ثم تساهل في ذلك

-
- (١) صحيح البخاري مع فتح الباري كتاب الجهاد باب التحريض
على الرمي ٩١/٦ .
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأماره ، باب فضل الرمي والحث
عليه وندم من علمه ثم نسيه ٦٥/١٣ .
(٣) انظر نيل الأوطار للشوكاني ٨/٢٤٦ ، ٢٤٧ .

حتى تركه كان آثماً شديداً . لأن ترك العناية بذلك يدل على ترك العناية بأمر الجهاد ، الذي هو سنام الدين وبه قام (١) . وكل من أعان على الجهاد في سبيل الله لإعلاء كلمة الله . بصناعة سهم أو تجهيزه إياه المجاهد . أو رمي به في سبيل الله فإن جزاءه الجنة باذن الله كما أخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم - حيث قال : " إِنْ أَلْفٌ مِنَ النَّاسِ دَخَلُوا الْجَنَّةَ بِسَهْمٍ وَاحِدٍ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ ، صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ ، وَالَّذِي يَجْهِزُ بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالَّذِي يَرْمِي بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَقَالَ : ارْمُوا وَارْكَبُوا ، فَإِنْ تَرَمَوْا خَيْرَ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا . وَقَالَ : كُلُّ شَيْءٍ يَأْهُو بِهِ ابْنُ آدَمَ فَهُوَ بَاطِلٌ إِلَّا ثَلَاثًا رَمِيَهُ عَنْ قَوْسِهِ ، وَتَأَدَّى بِهِ فَرْسُهُ ، وَمَلَأَ بَيْتُهُ أَهْلُهُ فَأَنْهَنَ مِنَ الْحَقِّ " . (٢)

ومن حديث دين الاسلام - على تعلم الرمي والتحريض عليه يستفاد " أن للسلطان أن يأمر رجاله بتعلم الفروسية ويحض عليها خصوصاً الرمي بالسهم " . (٣)

(١) انظر المرجع السابق ٢٤٧/٨ .

(٢) الحديث سبق تخريجه ص ١١٢ .

(٣) عمدة القارئ شرح صحيح البخاري للعيني ١٨٢/١٤ .

لأنه أشد نكاية في العدو وأسهل مؤونة (١) وهونوع من القوة التي أشار اليها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في قوله : " ألا إن القوة الرمي " والتي يدخل فيها كل عتاد فيه إغانة على العدو ونكاية له من سيف وطائرة وصاروخ ومدفع، مما يدخل تحت هذا المعنى من القوة التي عرفت في هذا الزمان (٢) . ولأن منفعة الرمي عامة للمسلمين فإن أخذ الجعل على تعليمه جائز، والاكتساب بتعليمه من أحسن المكاسب . قال ابن تيمية : " والمعلمين أن يطلبوا جعلاً ممن يعلمونه هذه الصناعة ، فإن أخذ الجعل والعوض على تعليم هؤلاء الصناعة جائز ، والاكتساب بذلك من أحسن المكاسب ، ولو أهدى المعلم لأستاذه لأجل تعليمه وأعطاه ما حصل له من السبق أو غير السبق عوضاً عن تعليمه وتحصيله الآلات ، واستكراه الحانوت كان ذلك جائزاً للإستاذ قبوله . " (٣) وبأنزل العوض في الرمي له أجر ومثوبة من الله عز وجل لأن المسابقة على آلات الجهاد سواء كانت قديمة أو حديثة تعود بالنفع على المسلمين ، والسبق فيه حافز على مزاومتها والتمرن عليها .

(١) انظر المرجع السابق ١٤ / ١٨١ .

(٢) انظر الجهاد في الاسلام بين الطلب والدفاع للشيخ صالح اللحيدان صفحة ٨٠ ، دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الاسلام احمد بن تيمية ٨ / ٢٢٢ .

قال ابن تيميه : " وبذل العوض في ذلك من أفضل الأعمال " (١) ومختلف السلاح المستعمل في الحروب اليوم قائم على الرمي قال الشيخ محمد عبد العزيز الخولي في تعليقاته على سبل السلام : " ولا يزال الرمي الآن هو القوة ، ولكنه بالقنابل والغارات الخائفة . " (٢) فالحكمة من إباحة أخذ العوض في الرمي ، هي المصلحة المترتبة على ذلك وهي المنافسة ، وطلب الحذق المفضي الى تقوية شوكة المسلمين واستعدادهم .

(١) المصدر السابق نفس الصفحة والجزء .

(٢) سبل السلام للإمام محمد بن اسماعيل الكحلاني ثم الصنعائسي المعروف بالأخير ٧١/٣ شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر بمراجعة وتعليق الشيخ محمد عبد العزيز الخولي الأستاذ بدارالعلوم بالقاهرة (الطبعة الرابعة

١٣٣٠ هـ - ١٩١٠ م) .

الفصل الثالث

الكلام على آلات الرمي، والأهداف
التي ترمى إليها وأحكامها.

الفصل الثالث

الات الرمي والاهداف التي ترمى وأحكامها

ويشتمل على المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الكلام على الات الرمي .

المبحث الثاني : الاهداف التي ترمى وأحكامها .

المبحث الأول

الكلام على آلات الرمي

التمهيد :

لا يزال الرمي هو القوة التي تعتمد عليها الجيوش في هذا العصر وإذا كان الأمر كذلك " فإنه مما يلزم المسلمين حذقه والتمرس عليه لقهرا الأعداء وجهادهم لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى " (١) (٢)

ولقد أصبح من غير المعقول أن تستعمل أسلحة الرمي القديمة، لأنها تطورت في عصرنا إلى أسلحة نارية خطيرة، منها ما يصيب بالتوجيه كالرشاشات، وما ما يصيب بالتصويب كبعض البنادق، ومنها ما يعطى مخروطاً نارياً بالمس الهين، ويسمى آلياً، ومنها ما يعطى القذيفة بالضغط بالإصبع ويسمى منفرداً، وقد بلغت هذه الآلات مبلغاً عظيماً

(١) إشارة إلى آية ٤٠ الواردة في سورة التوبة قوله تعالى ﴿إِذَا تَنَصَّرُوهُ فَقَدْ تَصَرَّه اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السَّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝﴾ .

(٢) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ٢٠٣/١٥ .

من التطور كالصواريخ عابرة القارات، والتي يحتسب في الرماية بها دورة الأرض حول نفسها ، ودورتها السنوية ، وقانون الجاذبية ، وهي تحتاج الى معادلات رياضية وحساب دقيق لتصل الى أهدافها .

والفرق بين هذه الآلات والآلات السابقة لا يختلف الا بمقدار

ما يراعي من قوة الرمي ويُعد ما ترميه الآلة ومدى تأثيرها^(١) .

ولقد سبق القول أن من الفقهاء من قال : ان قوله - صلى الله

عليه وسلم " لا سبق الا في خف أو نصل أو حافر . " عام في جواز السبق

في السهام والنشابه ، وكل ما ينكأ العدو نكايتها . وهو قول الشافعي

وغيره ممن رجحنا قولهم في موضعه^(٢) ، ويدل على ذلك أن النبي القائد

صلى الله عليه وسلم - حرص على تزويد جيشه بالأسلحة التي كانت

تعرف حينذاك عند الأمم المجاورة ، فاستخدم المنجنيق^(٣) ففي

حصاره للطائف . وكان أول من رمى في الاسلام بالمنجنيق كما جاء

في السيرة^(٤) وجاء في العسكرية الاسلامية ونهضتنا الحضارية^(٥) :

(١) انظر المرجع السابق ٢٠٣/١٥ .

(٢) في الفصل الثاني .

(٣) سيأتي تعريفه في هذا الفصل في فرع في آلات الرمي القديمة .

(٤) انظر السيرة النبوية لابن هشام ١٤٨/٤ . مع الروض الأنف للمصلي .

(٥) لمحمد جمال الدين محفوظ صفحة ٢٠١ ، ٢٠٢ .

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث عروة بن مسعود^(١) وغيلان بن
سامة^(٢) الى جرش^(٣) ليتعلما صنعة المنجنيق والدبابات^(٤).

(١) عروة بن مسعود بن معتب الثقفي . صحابي مشهور . كان كبيراً
في قومه قيل أنه المراد بقوله تعالى لا على رجل من القريتين
عظيم في سورة الزخرف آية ٣١ .

ولما أسلم استأذن النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يرجع
الى قومه يدعوهم للإسلام ، فقال - صلى الله عليه وسلم :
أخاف أن يقتلك . قال عروه : لو وجدوني نائماً ما أيقظوني !
فأذن له فرجع ، فدعاهم الى الاسلام ، فخالفوه ورماه أحدهم
بسهم فقتله سنة (٥).

انظر الاعلام للزركلي ٢٢٧/٤ والاصابة لابن حجر ٢/٤٧٠ ،
٠٤٧١

(٢) غيلان بن سامة بن معتب الثقفي ، حكيم شاعر جاهلي . أدرك
الاسلام وأسلم بعد حصار الطائف ، وعنده عشرين سنة ، فأمره
النبي - صلى الله عليه وسلم - فاختر أربعاً ، وكان أحد وجوه ثقيف
ومات في آخر خلافة عمر - رضي الله عنه . -

انظر الاعلام للزركلي ١٢٤/٥ والاصابة لابن حجر ٣/١٨٦ وما
بعدها .

(٣) جَرَش : مدينة كانت عظيمة من أعمال دمشق شرقي جبل السواد
من أرض البلقاء ، وتنسب الى جرش بن عبد الله بن عليم . وقد
فتحها شرحبيل بن حسنة . في أيام عمر بن الخطاب رضي الله
عنه . انظر معجم البلدان لياقوت الحموي ١٢٧/٢ .

(٤) لعل صاحب العسكرية الاسلامية محمد جمال الدين محفوظ

فرع في آلات الرمي القديمة :

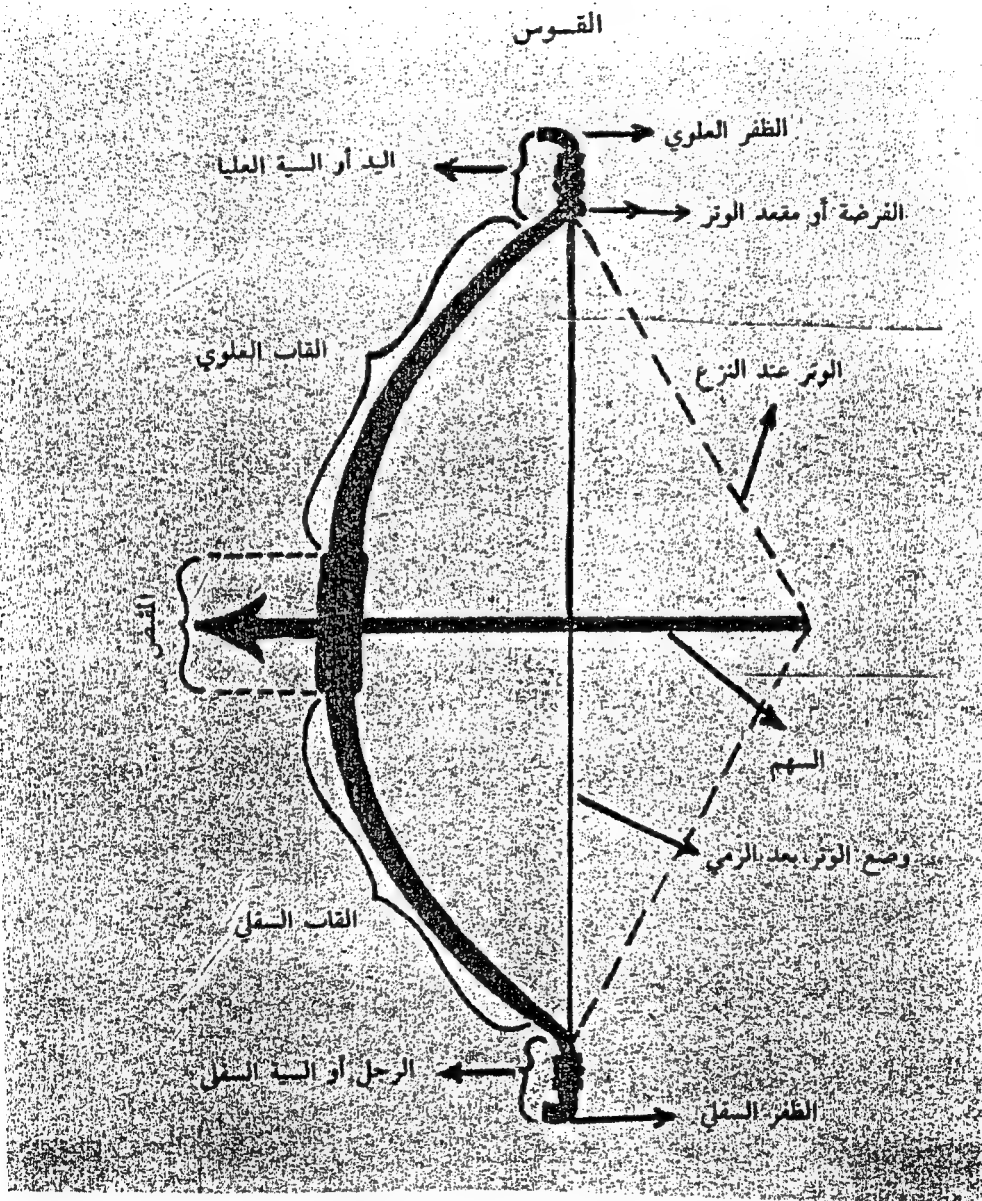
لعلّ من المفيد أن يذكر الباحث آلات الرمي القديمة وهي
الأسلحة التي استعملها المسلمون في جهادهم ، وكانت عاملاً مهماً
من عوامل النصر على أعدائهم وهي كما يلي :

أولاً : القوس والسهم :

أ - "القوس : في الأصل عود من شجر جبلي صلب. يحنى
طرفاه بقوة ، ويشدّ فيهما وتر من الجلد أو العصب
الذي يكون في عنق البعير ، وشو يشبه الى حد ما قوس
المنجدين في هذه الأيام . (انظر شكل رقم " ١ ") .

=== اعتمد على ما جاء في السيرة النبوية لابن هشام ١٤٨/٤ ، أن
عروة بن مسعود وغيلان بن سلمة لم يشهدا (حنيناً) ولا حصار
الطائف ؛ لأنهما كانا بجرش يتعلمان صنعة الضبور . وليس
في هذا ما يدل على أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - هو
الذي بعثهما الى جرش . لأنه جاء في بعض الطرق عند
الترجمة لهذين الصحابييين في الاصابة أنهما أساما بعد
حصار الطائف . بل يفيد هذا أنهما كانا هناك قبل أن يسلموا .
والله أعلم .

انظر الاصابة لابن حجر ٢/٤٧٠ ، ٣/١٨٦ .



القوس

شكل رقم " ١ "

نقلا عن كتاب العسكرية العربية الاسلامية لمحمود شيت خطاب ص ١٥١ .

وكان العرب يسمونها الذراع ، لأنها في طولها ، ولذا كانوا
يتخذون منها وحدة المقياس فيقيسون بها المذروع ، ومن ذلك
قوله تعالى * فكان قاب قوسين أو أدنى * ^(١) أى قدر
قوسين عربيين أو قدر ذراعين .

وعلى الرامي اذا أراد الرمي ، أن يمك وسط القوس باليسرى ،
ثم يثبت السهم في وسط الوتر باليمنى ، ثم يجذبه اليه مساوياً
مرفقه الايمن بكتفه ، مسدداً بنظره الى الهدف ، فاذا بلغ
الوتر نهايته تركه من أصابعه ، فاندفع الى وضعه الاول ،
دافعاً أمامه السهم الى هدفه . ^(٢)

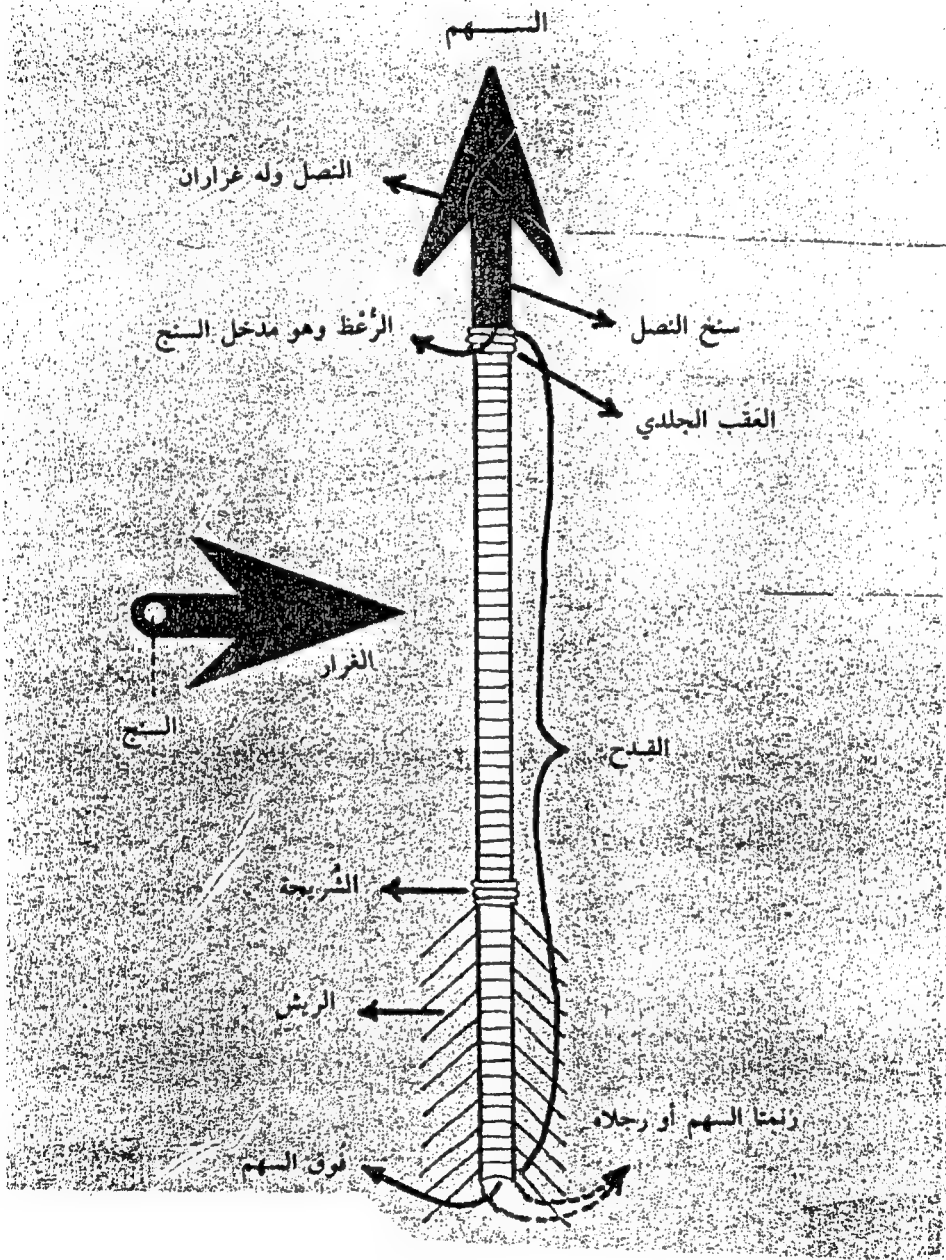
ومن فضائلها أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يخطب وهو
متوكئ عليها . ويذكر عن أنس قال : ما ذكرت القوس عند
النبي - صلى الله عليه وسلم - الا قال : " ماسبقها سلاح الى
خير قط . " ^(٣)

ب - " السهم : القوس للرامي كالبنديقة ، والاسهم كطالقاتها ،
ولا بد للرامي أن يحتفظ في كنفاته بعدد من الاسهم عند
القتال . (انظر شكل رقم " ٢ ") .

(١) سورة النجم آية ٩ .

(٢) العسكرية العربية الاسلامية تأليف اللواء الركن محمود شيت
خطاب صفحة ١٥٠ .

(٣) انظر الفروسية لابن القيم صفحة ١٥ .



السهم

شكل رقم " ٢ "

نقلا عن كتاب العسكرية العربية الاسلامية لمحمود شيت خطاب ص ١٥٣

والسهم والنبيل والنشاب ... أسماء لشيء واحد ، وهو عود رفيع من شجر صلب . في طول الذراع تقريبا ، يأخذه الرامي فينحته ويسويه ، ثم يفرض فيه فراخاً دائرية ، ليركب فيها الريش ، ويشده عليها بالجلد المتين أو يلصقه بالفراء ويربطه ثم يركب في قمته نصلا من حديد مديب ، له سنتان في عكس اتجاهه ، يجعلانه صعب الإخراج اذا نشب في الجسم .

... والأصل في السهام أن يرمى بها عن بعد ، سواء أكان ذلك في ميدان مكشوف أم من وراء الأسوار والحصون ، وهو سلاح فتاك قتال وخاصة اذا سقى نصله بالسهم .^(١)

ثانيا : المنجنيق :

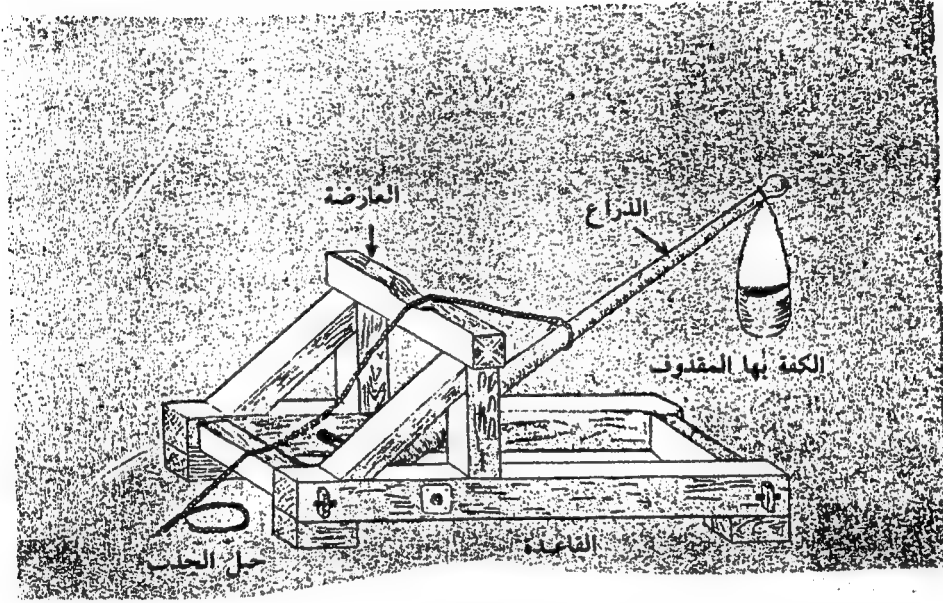
آلة قديمة من آلات الحصار ، كانت ترمى بها حجارة ثقيلة على الأسوار فتهدمها .^(٢) (انظر شكل رقم " ٣ ") .

(١) العسكرية العربية الاسلامية لمحمود شيت خطاب صفحة ١٥٣ .

(٢) انظر المعجم الوسيط ٨٥٥/٢ وانظر الروض الأنف للمسيهلي

بهامش السيرة النبوية لابن هشام ١٦٢/٤ وانظر العسكرية

العربية الاسلامية لمحمود خطاب صفحة ١٦١ .



المنجنيق

شكل رقم " ٣ "

نقلا عن العسكرية العربية الاسلامية لمحمود شيت خطاب ص ١٥٤

ثالثا : العَرَادَة :

آلة من آلات الحرب القديمة وهي : منجنيق صغير . (١)

رابعا : المَقْلَاع :

هو ما يُرمى به الحجر والجمع مقاليع . (٢)

خامسا : الرِّمَح :

وهي تتخذ من فروع الأشجار الصلبة ، يركب في رأس الواحد

منها نصل من حديد . (انظر شكل رقم " ٤ ") .

والرماح من الأسلحة العريقة التي شاع استعمالها عند الشعوب

القديمة ، وكانت أكثر شيوعا عند الأمم التي تتراد الصحراء ومنهم العرب .

والرماح أطوال مختلفة تتراوح بين الأربعة أذرع والخمسة

والعشرة وما فوقها فالصغار منها التي لم تبلغ أربعة أذرع تسمى النيزك

(١) انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي صفحة ٣٨١ ، وانظر المعجم

الوسيط ٥٩٢/٢ ، وانظر العسكرية العربية والاسلامية لمحمود

خطاب صفحة ١٦١ .

(٢) انظر المعجم الوسيط ٧٥٥/٢ ، وانظر العسكرية

العربية والاسلامية لمحمود خطاب صفحة ١٦١ .

أوالمزاق أوالمطر أو العنزة (١)

وقد جاء في مسند أحمد في فضل الرماح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بعثت بالسيف حتى يعبد الله وحده لا شريك له . وجعل رزقي تحت ظل رمحي . وجعل الذلّة والصغار على من خالف أمري ، ومن تشبه بقوم فهو منهم " . (٢)

والشاهد فيه قوله - صلى الله عليه وسلم - " وجعل رزقي تحت ظل رمحي " وقد ترجم لهذا البخاري في صحيحه . (٣)

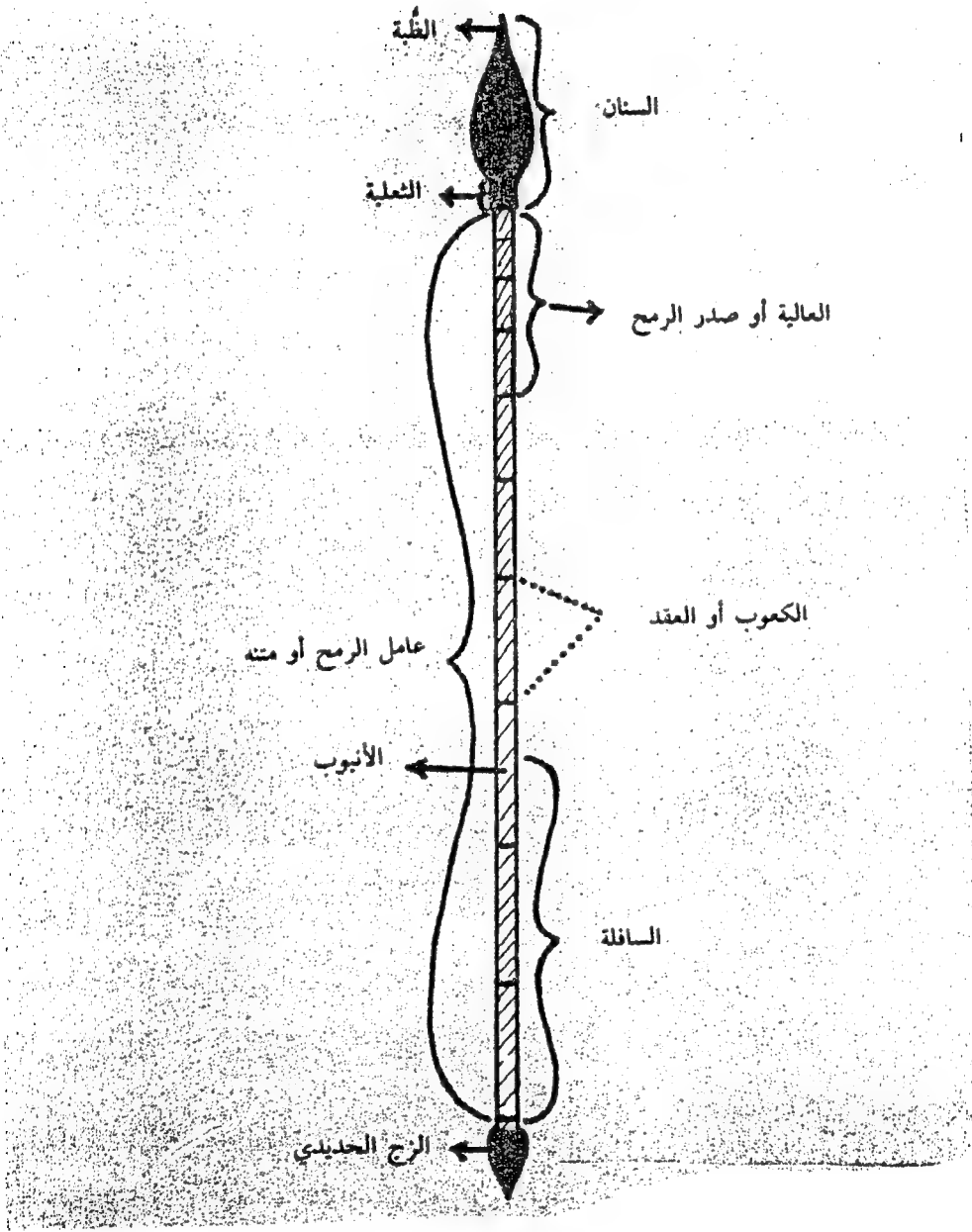
قال ابن حجر : " وفي الحديث اشارة الى فضل الرمح ، والى حلّ الفنائم لهذه الامة ، والى أن رزق النبي - صلى الله عليه وسلم - جعل فيها لا في غيرها من المكاسب ، ولهذا قال بعض العلماء : انها أفضل المكاسب " . (٤)

(١) انظر العسكرية العربية والاسلامية لمحمود شيت خطاب ص ١٥٥ .

(٢) مسند احمد ٥٠ / ٢ .

(٣) ٩٨ / ٦ .

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ٩٨ / ٦ .



الرمح

شكل رقم " ٤ "

نقلا عن العسكرية العربية الاسلامية لمحمود شيت خطاب ص ١٥٦

المبحث الثاني

الأهداف التي ترمى وأحكامها

ويشتمل على تمهيد وخمسة فروع :

- ١ - تمهيد في تعريف الهدف وحقه - صلى الله عليه وسلم - على حضور الأهداف، والموَّطن.
- ٢ - فرع في النهي عن إتخاذ الحيوان هدفاً.
- ٣ - فرع في أحكام ما يعرض للالة عند الرمي.
- ٤ - فرع في حكم الرمي المتأثر بالريح.
- ٥ - فرع في الاغراق في الرمي.

المبحث الثاني

الأهداف التي ترمى وأحكامها

تمهيد :

الأهداف : جمع مفرداتها : هدف من أهداف الشيء
إذا انتصب (١) . وكل بناء مرتفع مشرف يقال له : هدف (٢) والمراد
هنا : " ما بنى ورفع من الأرض للنضال " (٣) وذلك ليوضع عليه الغرض
الذى يكون إما من خشب أو جلد أو قرطاس ، ويجل وسط الغرض
الرقعة ، وتكون من عظم ونحوه ، أو نقش مستدير كالقمر قبل استكمالها
يوضع في الغرض بدلا من الرقعة ويسمى الدّاره ، والخاتم نقش في
وسط الدّاره (٤) .

وقد رغب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الرمي وحضور
الأهداف وكان عليه الصلاة والسلام يحضر مباريات أصحابه ويندبهم
إلى الأخذ بأسباب القوة والجهاد وقد ذكرنا شيئا من ذلك في الفصل

(١) انظر المخصص لابن سيده المجلد الثاني السفر السادس صفحة
٦٨ دار الفكر .

(٢) انظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٢٥١/٥ .

(٣) فقه اللغة وسر العربية للشمالي ، ص ١٦٨ .

(٤) انظر مغني المحتاج للشربيني ٣١٦/٤ .

الثالث من هذا الباب . ومن ذلك أيضا ما أخرجه البيهقي من حديث جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " وجبت محبتى على من سعى بين الغرضين " . (١)

وأخرج الطبراني عن أبي زر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " من مشى بين الغرضين كان له بكل خطوة حسنة " . (٢) وفيه دلالة على الحث على الرسمي والترغيب فيه واتخاذ الأهداف للتدرب عليها ، كما أن من السنة أن يكون لهما غرضان ، يرميان أحدهما ، ثم يمضيان إليه فيأخذان السهام يرميان الآخر ، لأن هذا كان فعل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " . (٣)

" ويروى عن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنهم كانوا يشتدون بين الأغراض يضحك بعضهم الى بعض فإذا جاء الليل كانوا رهبانا . فان جعلوا غرضا واحداً جاز ، لأن المقصود يحصل به وهو عادة أهل عصرنا " . (٤) كما يقول ابن قدامة . وجاء في تحفة المحتاج

(١) السنن الكبرى للبيهقي ١٥/١٠ وانظر نيل الأوطار للشوكاني

٠٢٤٧/٨

(٢) الطبراني

وانظر نيل الأوطار للشوكاني ٢٤٧/٨ ، وانظر فيض القدير للمناوي

٠٢٢٩/٦

(٣) المغني لابن قدامة ١٤٤/١١

(٤) المرجع السابق ١٤٤/١١

أنه " يسن جعل شاهدين عند الغرض ليشهدا على ما يرميانه من إصابة وغيرها ، وليس لهما ولا لغيرهما مدح أو ذم أحدهما مطلقا لأنه يخل بالنشاط . " (١)

ولهما أولا أحدهما جعل موطن ، وهو الذى يكون عند الهدف فإذا رمى الرامي قال : دون ذا قليل أو ارفع من ذا قليل . وليس أن يطيل الكلام بالوصف حتى يبرد الرامي الآخر . (٢)

والموطن معروف عند بعض من أعرفهم من الرماة في هذا الزمان ، ولكن لبعد الهدف عن رماة البنادق فانه لا يستطيع إيصال الكلام اليهم ولذلك يشير لهم على موضع الطلقة بقماش ونحوه ليعرف الرامي موضع الطلقة من الهدف . وكان بعد أن يؤطن لهم يتقى وراء أحد الأحجار المجاورة للهدف حتى يعود بعد توقفهم عن الرمي للتوطين . وقد حل المنظار (الدربيل) محله فأصبح الموطن يصف لهم موضع الطلقات وهو في المكان الذى يرمون منه ، كما أن الرامي الحاذق يستطيع أن يعرف موضع الطلقة من الهدف بدون موطن حتى وإن كان بعيدا لأنها تحدث غبارا عند احتكاكها بالمكان الذى ينصب فيه هذا الهدف .

(١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي بهامش حواشي عبد الحميد الشرواني وأحمد بن قاسم العبادى ٤٠٩/٩ ، وانظر مغني المحتاج للشربيني ٣١٩/٤ .

(٢) انظر الأمام للشافعي ٢٥٠/٤ .

فرع في النهي عن اتخاذ الحيوان هدفا :

لقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - عن صبر البهائم وهو
أن تحبس وهي حية لتقتل بالرمي ونحوه ^(١) ففي صحيح مسلم
أن أنس بن مالك دخل دار الحكم بن أيوب ^(٢)
فإذا قوم قد نصبوا دجاجة يرمونها فقال أنس : " نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم - أن تصبر البهائم " ^(٣)

وأخرج مسلم أيضا عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
قال : " لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا " وفيه أيضا أن ابن عمر
مرّ بنفر قد نصبوا دجاجة يترامونها فلما رأوا ابن عمر تفرقوا عنها
فقال ابن عمر : من فعل هذا ؟ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم " لعن
من فعل هذا " ^(٤)

والنهي الوارد في الأحاديث يدل على التحريم ، ولهذا قال

(١) انظر شرح النووى على صحيح مسلم كتاب الجهاد

باب النهي عن صبر البهائم ١٠٨/١٣ .

(٢) الحكم بن أيوب بن الحكم الثقفي ، أمير وهو ابن عم الحجاج ،

ولاه على البصرة لما كان بالعراق وتوفي في خلافة سليمان بن

عبد الملك . انظر الاعلام للزركلي ٢/٢٦٦ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى ١٠٧/١٣ ، كتاب الجهاد ، باب

النهي عن صبر البهائم .

(٤) المصدر السابق ١٠٨/١٣ .

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في رواية ابن عمر "لعن الله من فعل هذا".
ولأنه تعذيب للحيوان وإتلاف لنفسه وتضييع لماله. وتفويت لذكاته
إن كان مذكى ولم ينفعه إن لم يكن مذكى. ^(١) وبالإمكان إتخاذ
الأهداف من أخشاب أو أحجار أو من مواد لا روح فيها وذلك
للتصويب والتدريب عليها في الرمي. ^(٢)

فرع في أحكام ما يعرض للاله عند الرمي :

قد يعرض للاله عارض يمنع وصول السهم الى الهدف وذلك
كانكسار القوس وانقطاع الوتر ونحوها. وفي هذه الحالة إن أصاب
حسب له لأن إصابته مع اختلال الآلة أدل على حذقه ، وإن أخطأ
لم يحسب عليه في الخطأ ، لأنه لم يخطئ بسوء رمية وإنما أخطأ
بعارض. ^(٣)

قال الشافعي : " وكذلك لو انقطع وتره فلم يبلغ ، أو
انكسر قوسه فلم يبلغ كان له أن يعيده ". ^(٤)

(١) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ، كتاب الجهاد باب النهي

عن صبر البهائم ١٣ / ١٠٨ .

(٢) انظر العسكرية العربية والاسلامية لمحمود شيت خطاب صفحة

١٤٨ .

(٣) انظر المذهب للشيرازي مع المجموع ١٥ / ١٩٢ .

(٤) الأم للامام الشافعي ٤ / ٢٤٥ .

قال الشيرازي : " وان انكسر السهم بعد خروجه من القوس وسقط دون الغرض لم يحسب عليه في الخطأ؛ لأنه إنما لم يصب لفساد الآلة لا لسوء الرمي ، وإن أصاب بما فيه النصل حسب له ، لأن إصابته مع فساد الآلة أدل على حذقه ، وإن أصابه بالموضع الآخر لم يحسب له لأنه لم يصب ، ولم يحسب عليه لأن خطأه لفساد الآلة لا لسوء الرمي .^(١) ولعله يريد بقوله هذا أنه إن لم يصل من السهم شيء بعد كسره وسقط دون الهدف لم يحسب عليه خطأ لفساد الآلة . وإن كان قد انكسر إلى جزئين فوصل الجزء الأول الذي فيه النصل ، حسب له لإصابته مع فساد الآلة ، وإن أصاب بالجزء الأخير من السهم وهو الموضع الذي ليس فيه النصل لم يحسب له أن أصاب ولم يحسب عليه أن أخطأ لفساد الآلة . لأن من شروط الإصابة أن تحصل بالنصل الذي في السهم دون فوقه وعرضه .^(٢)

ومن العوارض ما يقع للرامي من ألم أو علة في يده أو ريح تأخذه في يده يضعف معها عن مدّ قوسه فإنه لم يحسب عليه أن قصر أو أخطأ ، لأنه بسبب العارض وليس من سوء الرمي أو قلة الحذق .^(٣)

(١) المذهب للشيرازي مع شرحه المجموع التكملة الثانية ١٥/١٩٢ .

(٢) انظر نهاية المحتاج للرملي ٨/١٧٢ .

(٣) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٥/١٩٦ .

قال الشافعي : " وكذلك لو اضطربت به يده أو عرض له في يده ما لا يعضي معه السهم كان له أن يعود . " (١)

وهكذا كل ما يعرض للسهم بعد انطلاقه من بهيمه أو إنسان فيقع فيه ولا يصل إلى الهدف لم يحتسب على الرامي ، ويعاد عليه ، إلا إذا خرق السهم هذا الحائل ، ونفذ حتى وصل إلى الهدف فأصاب كان محسوباً من أصابته لأنه بالاصابة مع هذا العارض أشد وأرى . (٢)

قال الشافعي : " وكذلك لو أرسله فعرض دونه دابة أو إنسان فأصابهما كان له أن يعيده في هذه الحالات كلها . " (٣)
وان رمى فعرض للسهم عارض فعثر به وجاوز الغرض ولم يصب ففيه وجهان عند الشافعية :

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق (٤) أنه يحسب عليه في الخطأ ،

-
- (١) الأم للامام الشافعي ٢٤٥/٤ .
(٢) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٩٥/١٥ .
(٣) الأم للامام الشافعي ٢٤٥/٤ .
(٤) هو ابراهيم بن احمد المروزي : فقيه انتهت اليه رئاسة الشافعية بالعراق توفي سنة ٣٤٠ هـ . انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١٧٥/٢ ، وانظر الأعلام للزركلي ٢٨/١ .

لأنه أخطأ بسوء الرمي لا للعارض ، لأنه لو كان للعارض تأثير لوقع
سهمه دون الغرض ، فلما جاوزه ولم يصب دل على أنه أخطأ بسوء
رميه فحسب عليه في الخطأ .

والوجه الثاني : أنه لا يحسب عليه لأن العارض قد يشوش
الرمي فيقصر عن الغرض وقد يجاوز . (١)

والذى يظهر لي - والله أعلم - ترجيح القول الثاني أنه لا يحسب
عليه في الخطأ لأنه ربما كان قد صوّب السهم تصويبا صحيحا فشوش
عليه هذا العارض ، إلا أن يكون السهم قد عثر بالعارض وهو مفارق للهدف
فعندها يحسب عليه في الخطأ - والله أعلم .

هذا إذا لم يصب السهم لعارض عثر به . وأما السهم المزدلف
وهو : الذى يقع على الأرض ثم يزدلف منها بحموته وحدته فيصير
في الهدف ، ففي الاحتساب به عند الشافعية قولان :

أحدهما : يحتسب به مصيبا لأنه بحدة الرمي أصاب .

والقول الثاني : ليس بمصيب لخروجه من الرامي الى غيرالهدف ،
وإنما أعادته الأرض حين ازدلف عنها في الهدف . (٢)

(١) انظر المذهب للشيرازي مع شرحه المجموع ١٥ / ١٩٣ .

(٢) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٥ / ١٩٧ .

وهذان القولان تخريجاً على ما رواه الإمام الشافعي عن اختلاف الرماة في المزدلف فمنهم من احتسبه مصيباً وقال بالرمية أصاب وإن عرض له دونها شيء فقد مضى بالفرقة ، ومنهم من زعم أنه لا يحسب لأنه استحدث بضربته الأرض شيئاً أحماه فهو غير رمي الرامي . (١)

وعادة من أعرفهم من رماة البنادق إذا أقاموا أهدافهم - وهي عبارة عن أحجار صغيرة تبنى على شكل هرم وتكون بيضاء أو تدهن بمادة بيضاء ليسهل تمييز الهدف والتصويب اليه ، وقد يجعلون الهدف عبارة عن حجر مستطيل على شكل (بلاطه) ويدهن بالمادة البيضاء أقول : إذا أقاموا أهدافهم هذه فعادتهم عند الرمي أن العبرة بإصابة الهدف ووقوعه سواء أصابته الطلقة مباشرة أو كانت قريباً منه فوقع ، إلا أن يكون بينهم شرط أن لا يحتسب إلا ما أصابته الطلقة مباشرة فالشرط متبع .

فإذا كان هناك حائل حال دون الغرض فخرقه السهم ومضى إلى الغرض فأصابه عدّ مصيباً لأن ذلك يدل على حذقه وقوة رميه .

(١) انظر الأمام للامام الشافعي ٢٤٦/٤ .

قال الشافعي : " ولو كان دون الشن شيء ما كان دابة أو ثوباً
أوشيناً غيره فأصابه فهتكه ثم مر بحموته حتى يصيب الشن حسب في
هذه الحالة ، لأن أصابته وهتكه لم يحدث له قوة غير النزاع إنما أحدث
فيه ضعفاً . " (١)

فرع في الرمي المتأثر بالرياح :

يعلم من له أقل دراية بالرمي أن للرياح تأثيراً في تغيير
مجرى السهم عن وجهته ، وهي كذلك لها تأثير في تغيير وجهة رصاصة
البندقية ، وتأثيرها يقوى ويضعف بحسب شدتها وبعد الهدف .

(١) الأئم للإمام الشافعي ٢٤٦/٤ .

وحذاق الرماة يدركون تأثير الريح وقوتها ويحسبون حسابها
عند رميهم ، فيرسلون السهم أو الطلقة مفارقة للهدف لتصرفه الريح
اليه فيصيب . (١)

قال الامام الشافعي : " ولو أرسله مفارقاً للشن فهبت ريح
فصرفته فأصاب حسب له مصيبا ، وكذلك لو أسرع به وهو يراه
قاصراً فأصاب حسب مصيبا ، ولو أسرع به وهو يراه مصيبا فأخطأ كان
مخطئاً ، ولا حكم للريح يبطل شيئاً ولا يحقه ليست كالارض ولا كالدابة
يصيبها ثم يزدلف عنها فيصيب . " (٢)

وهذه أحكام تأثير الريح .

فإذا خرج السهم فغيرته الريح فهو على ضربين :

أحدهما : أن يخرج السهم مفارقاً للشن فتعدل به الريح
الى الشن فيصيب أو يكون مقصراً عن الهدف فتهبه الريح حتى أصاب
فتعتبر حال الريح ، فان كانت ضعيفة كان محسوباً في الإصابة لأننا
على يقين من تأثير الرمي وفي شك من تأثير الريح ، وإن كانت الريح
قوية نظر ، فان كانت موجودة عند الإرسال كان محسوباً في الإصابة ،

(١) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٩٤/١٥ .

(٢) الأتم للامام الشافعي ٢٤٦/٤ .

لأنه قد اجتهد في التحرز من تأثير الريح وحسب حسابها بتحريف
سهمه فأصاب باجتهاده ورمى به ، وان حدثت الريح بعد إرسال السهم
ففي الاحتساب به عند الشافعية وجهان تخريجاً من اختلاف قول الامام
في الاحتساب بإصابة المزدلف :

أحدهما : يحتسب به مصيباً إذا احتسبت إصابة المزدلف .
والوجه الثاني : لا يحتسب به مصيباً ولا مخطئاً ، إذا لم
يحتسب بإصابة المزدلف .

والضرب الثاني : أن يخرج السهم موافقاً للهدف فتعدل به
الريح حتى يخرج عن الهدف ، فيعتبر حال الريح ، فان كانت طارئة
بعد خروج السهم عن القوس ألغى السهم ولم يحتسب به في الخطأ ،
لأن التحرز من حدوث الريح غير ممكن ، فلم ينسب الى سوء الرمي ،
وان كانت الريح موجودة عند خروج السهم نظرت فيها . فان كانت قوية
لم يحتسب به في الخطأ : لأنه أخطأ في اجتهاده الذي يتحرز به من
الريح ولم يخطئ بسوء الرمي .

وان كانت الريح ضعيفة ففي الاحتساب به في الخطأ

وجهان :

أحدهما : يكون خطأ لإننا على يقين من تأثير الرمي وفي

شك من تأثير الريح .

والثاني : لا يكون محسوبا في الخطأ لأن الريح تفسد صنيع
الحسن وإن قلت كما تفسده إذا كثرت. (١)

وتأثير الريح لا يقتصر على السهم وإنما قد يوء شرعى الفرض
فتزيله عن موضعه فما الحكم عند ذلك ؟

قال الإمام الشافعي : " ولورمى والشن منصوب فطرححت
الريح الشن أو أزاله إنسان قبل ^{أن} يقل سهمه كان له أن يعود فيرمى
بذلك السهم لأن الرمية زالت ، وكذلك لو زال الشن عن موضعه بريح
أو أزاله إنسان بعدما أرسل فأصاب الشن حيث زال لم يحسب له ، ولكنه
لو أزيل فتراضيا أن يرمياه حيث أزيل حسب لكل واحد منهما
صوابه . " (٢)

جاء في المجموع أنه " إذا أزال الريح الشن عن موضعه
الى غيره لم يخل حال السهم بعد زوال الشن من ثلاثة أحوال :

- ١ - أن يقع في غير الشن وفي غير موضعه الذى كان فيه فيحتسب
به مخطئا ؛ لأنه وقع في غير محل الإصابة قبل الريح وبعدها .

(١) انظر المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٩٤/١٥ .

(٢) الأم للإمام الشافعي ٢٤٦/٤ .

٢ - أن يقع في الموضع الذي كان فيه الشن في الهدف فيحتسب مصيبا لوقوعه في محل الإصابة.

٣ - أن يقع في الشن بعد زواله عن موضعه ، فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يزول الشن من موضعه بعد خروج السهم فيحتسب به في الخطأ لوقوعه في غير محل الإصابة عند خروج السهم.

والضرب الثاني : أن يخرج السهم بعد زوال الشن عن موضعه وعلم الرامي بزواله فينظر في الموضع الذي صار فيه ، فإن كان خارجا من الهدف لم يحتسب به مصيبا ولا مخطئا لخروجه عن محل الصواب والخطأ ، وإن كان ماثلا لموضعه من الهدف احتسب به مصيبا ، لأنه قد صار محلا للإصابة .^(١)

وفي الضرب الثاني من الحالة الثالثة ما نقلناه عن المجموع نظر.

إذا أن الرامي إذا أخطأ موضع الشن من الهدف يعد مخطئا فكيف

إذا كان السهم خارجا من الهدف ؟

(١) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٩٤/١٥ ، ١٩٥٠ .

فإن كان المقصود أن السهم خرج من الموضع الذي كان الشن منصوباً فيه على الهدف فإنه يعد مصيباً وإن كان خارجاً عن الهدف وموضع الشن منه فإنه يعد مخطئاً ثم أن الرامي بعد زوال الشن من موضعه وطعمه به إما أن يرمى الشن حيث زال فيصيبه فإنه يعد مصيباً وإن أخطأه عدّ مخطئاً هذا إذا اتفق المتناضلان على ذلك .

وأما الضرب الأول : وهو أن يحتسب السهم خطأ إذا رُمي الغرض وكان قد زال من مكانه قبل خروج السهم ، فنعم . لأننا على يقين من أنه لو كان مكانه لا خطأ . وهذا ما قاله ابن القيم (١)

فدرع في الاغراق في الرمي :

الاغراق : هو مبالغة الرامي في المدّ حتى يدخل النصل مقبض القوس (٢) بمعنى " أن يزيد في مدّ القوس لفضل قوّته حتى يستغرق السهم فيخرج من جانب الوتر المعهود الى الجانب الآخر (٣) .

-
- (١) الفروسيه ٩٦ .
(٢) انظر مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج للشربيني ٣١٩/٤ ، وانظر المعجم الوسيط ٦٥/٢ .
(٣) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٩٣/١٥ .

وهو من العوارض التي تعرض للرامي . وعلى هذا فالمنصوص عند الشافعية أنه ان أخطأ مع الاغراق لم يحسب عليه لأنه ليس من سوء الرمي ، وان أصاب حسب له ، لأن إصابته مع الاغراق دليل على حذقه .

ومن الشافعية من قال : يحسب عليه في الخطأ لأنه أخطأ في مد القوس . (١)

والقول المختار هو : القول الثاني وهو : أن الاغراق من سوء الرمي فيحسب على الرامي في الخطأ ، إذ ينبغي للرامي أن يكون عارفاً بالقدر الذي يمد به قوسه ، فان لم يكن كذلك ، دل على عدم حذقه وحسب عليه في الخطأ .

ولقد نقل الشيخ المطيعي عن الامام الشافعي في المجموع أنه قال : "ولو أغرق أحدهما فأخرج السهم من يده ولم يبلغ الغرض كان له أن يعود من قبل العارض . " (٢)

ثم تتبعه فقال : "وفيه عندي نظر . لأنه اذا لم يمد القوس بحسب الحاجة حتى زاد فيه فأغرق أو نقص فقصر كان بسوء الرمي

(١) انظر المذهب للشيرازي مطبوع مع المجموع ١٩٢/١٥ .

(٢) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٩٣/١٥ .

أشبهه ، فإذا أخطأ بالسهم المفرق لم يحتسب عليه على مذهب الشافعي ، وإن أصاب احتسب له .^(١)

وبالرجوع الى الأُم وجدت أن عبارة الشافعي^(٢) هي : " وإذا

عرق أحدهما فخرج السهم من يده فلم يبلغ الفرض كان له أن يعود فيرمى به من قبل العارض . " فالكلمة الموجودة في الأُم وفي مختصر المزني^(٣) هي : (عرق) وليست (أغرق) كما جاء في المجموع . فلعلَّ الامام الشافعي أراد (العرق) الذي يرشحه جسم الانسان . فقد تعرق يد الرامي فلا يستطيع الإمساك بالسهم كما ينبغي فان له عند ذلك أن يعود لأن هذا ليس من سوء الرمي .

هذا بالاضافة الى أن الامام الشافعي عندما ذكر هذا العارض

الذي هو العرق فإنه ذكره في بداية الأشياء التي تشوش الرمي وتمنع وصول السهم الى الفرض من انقطاع التوتر وانكسار القوس

(١) المجموع التكملة الثانية للمطيعي ١٥/١٩٣ .

(٢) الأُم للامام الشافعي ٤/٢٤٥ .

(٣) مختصر المزني ٨/٣٩٥ مطبوع مع الأُم .

واعترض الدابة ونحوها ، وفي هذه الأحوال كلها له أن يعود ،
ولا يحتسب عليه ان أخطأ ويحتسب له ان أصاب . فكلام الشافعي
مستقيم ولا يحتاج الى تتبع .

أما الاغراق الذي هو المبالغة في المدّ حتى يدخل النصل
مقبض القوس فليس كذلك لأنه أشبه ما يكون بسوء الرمي كما ذكر المطيعي
ويحسب على الرامي في الخطأ كما سبق . والله أعلم .

انختام

"الخاتمة"

الحمد لله الذى بحمده تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على

نبينا محمد بن عبدالله خاتم الأنبياء والمرسلين .

أما بعد :

فانه بعد النظر والمرور بأقوال أهل العلم المستمدة من كتاب الله

عز وجل وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، في أحكام المسابقات ، يتبين

لنا سماحة هذا الدين وعنايته بشؤون الحياة وتنظيمها ، يتجلى ذلك

في هذا المنهج القويم الذى وضعه لما ينبغى للمسلم أن يلهو به وما أباحه

له من أنواع السبق الذى لا يتوقف أثرها على الترويح وشغل الفراغ فقط ،

بل يتعدى ذلك الى التدريب والتمرن . بحيث يمكن للمسلم أن يؤدى

ما هو مطلوب منه عند الحاجة .

ومن خلال معاشتنا لأحكام المسابقات برزت بعض النتائج ، ومن

أهمها :

١ - أن السبق والرمي هو المحور الرئيسى لكلام الفقهاء في المسابقات

ذلك لأن هاتين المسابقتين في ممارستها تعويد للمسلم

على القتال وتدريب له على آلاته ، بالإضافة الى ما في المسابقة

عليهما من ترويح للنفس ومنعة لها .

٢ - أن عقد المسابقة عقد جائز يصح لكل من المتعاقدين فسخه ولو بعد الشروع فيها . الا اذا ظهر لاحدهما فضل على صاحبه فانه يصبح لازما في حق المفضل لثلا يفوت المقصود من المسابقة . وهذا العقد مستقل بنفسه بفارق الجعالة فسي أمور وردت في الكلام عن عقد المسابقة .

٣ - أن المسابقة بعوض تجوز في الخيل والابل والسهام ، وفي كل ما فيه نكايه العدو وما يركب أو يرمى به من بغال وحمير وقيله أو سهام ونشاب وغيرها وأيضا فيما حل محل هذه الآلات من آلات حديثه يلزم المسلمين التدرب عليها كالدبابات ، والمدرعات والطائرات أو الرشاشات والمدافع والصواريخ ونحوها من آلات الرمي الحديثه . وهذا قول من من قال من أهل العلم بعموم قوله صلى الله عليه وسلم " لا سبق الا في خوف أو حافر " ، لأنه يشمل كل حافر من خيول وغيرها كبغال وكل خوف من ابل وغيرها كفيلة ونحوها وكل ذي نصل من سهام أو نشابه ونحوها .

٤ - أن المسلمين وضعوا ضوابط دقيقة لاطلاق الخيل ومعرفة السابق منها يتجلى ذلك في حديث على كرم الله وجهه حيث أمر سراقه أن يصف الخيل ثم ينادى بالاستعداد ،

ويكبر ثلاثا يطلقها عند الثالثة ، وكان على كرم الله وجهه
يقعد عند منتهى الغاية يخط خطا ويقيم رجلين عند طرفي
الخط ، طرفيه بين ابهامي أرجلها . وهذه الطريقة تمكن
هذين الرجلين - وهما بمثابة حكمين من معرفة السوابق من
الخيال ، ويدل هذا الحديث على أنه يسن للحاكم أو نائبه
أن يقعد عند منتهى السباق للاشراف ومعرفة السابق .

٥ - ان المراهنة تصح في كل ما فيه منفعة للدين واعلاء للكلمة
الله واعانة على قهر أعدائه ، كالخيال والابل والسهام ومسايل
العلم . وما في معناها وأنها مستثناة من القمار المحرم شرعا
لعظم فائدتها ونفعها .

٦ - أن الأحناف استدلوا على جواز المسابقة على الأقدام بعوض
بمسابقته - صلى الله عليه وسلم - لعائشة - رضي الله عنها - وأذنه
صلى الله عليه وسلم - لسلمة بن الأكوع بمسابقة الأتصاري ،
ولم يتبين لي في هذين الدليلين أن أيا منهما كان بعوض .
ومن أجازها بعوض من العلماء الآخرين قالوا لأن الفزاة
يحتاجون اليها في الطلب والهرب كما أن فيها تمرينا على
الخفة والحركة والنشاط ، فتكون طاعة اذا قصد الاستعانة
بها على نصره الدين ، ويكون أخذ العوض عليها جائزا .

٧ - أن السباحة مما يحتاج اليه المسلم سواء في السلم أو الحرب ففسي السلم فيها ترويح للنفس ورياضة للبدن وبها يستطيع أن يأمن على نفسه من الغرق في الماء ويعين غيره على النجاة اذا تعرض للغرق .

وفي الحرب أصبحت علما قائما بذاته له تأثير كبير في الحروب البحرية . فكان الأخذ بقول من أجاز أخذ العوض فيها مما تميل اليه النفس . وقد جاءت بعض الأحاديث والآثار التي تحت المسلمين على تعلمها .

٨ - أن المصارعة نوع من الرياضة التي تقوم على قوة البدن وطرح الخصم واحسان القبض عليه . وهي مفيدة في الحروب عند الالتحام مع العدو ، فاذا كان المسلم متدربا عليها تمكن عند ملاقاته خصمه من اجباره أن يتخذ وضعا معيناً يعجز معه عن المقاومة ، وبالتالي يتمكن من قتله أو أسره . فكانت مما يستعان به على الجهاد و اظهار الدين . وقد استدل العلماء بمصارعته - صلى الله عليه وسلم - لركانة واتفقوا على جوازها بدون عوض ، واختلفوا في جواز أخذ العوض فيها ، وقد ذكرت في المبحث الخاص بها درجة حديث مصارعة الرسول صلى الله عليه وسلم - لركانة ومدى الاستدلال به ، وأوردت قصة

رافع بن خديج وسمرة بن جندب للاستدلال على جواز أخذ
السبق فيها لأنه ما يعين على الحق .

أما المصارعة القائمة اليوم فهي تقوم على الوحشية والتلذذ بإيلاف
الخصم لكسب الأموال بالباطل وتسلية المترفين وتضييع
أوقاتهم بما تغلب مفسدته ما يمنعه الشرع .

٩ - أن النرد والشطرنج من المغالبات التي تحرم المراهنة فيها
بالاتفاق وأن اللعب بالشطرنج مجانا مختلف فمن العلماء من
حرمه ومنهم من كرهه ، وتبين لي كما قال بعض العلماء
أنه من المشتبهات التي يجب أن يقف عندها المؤمن لما ينشأ
عنه من المخاصات والعداوات ولما ينتج عنه من الإلهاء عن ذكر
الله وعن الصلاة في أوقاتها .

١٠ - أن المحلل لا يشترط دخوله بين المتراهنين في المسابقات
التي تجوز المراهنة فيها كما قال بذلك الجمهور ، لأن حديث
محلل السباق لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد
تكلم عنه أهل العلم وقالوا إن أحسن أحواله أنه موقف
على سعيد بن المسيب - رضي الله عنه - ودخول المحلل بين
المتسابقين ظلم لهما لأنه يأخذ مالهما إن سبقهما ولا يأخذ إن
منه شيء إن سبقاه . وقد ذكر أهل العلم أنه لم ينقل عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه رضي الله عنهم مدة رهانهم

دخول المحلل . والعقد بدونه صحيح .

١١ - أن النضال بين حزبين من المسابقات المشروعة وهو أشد تحريضا

وأكثر اجتهدا من نضال الافراد لما فيه من النظام والربط
بالقيادة ، وهو معروف عند بعض الرماة اليوم ، وان كانت الصورة
تختلف قليلا عما يذكره العلماء في بعض الأحيان .

١٢ - أن الغرض من المسابقات المشروعة ايجاد مجتمع قوى شجاع

يستطيع الدفاع عن حياض الدين . فالمسابقات الرياضية
والفكرية المشروعة ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة
الى غاية أسمى وأنبى هي الجهاد في سبيل الله الذي هو من
أفضل الأعمال .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة البقرة :</u>		
" وأحل الله البيع "	٢٧٥	١٧١
<u>سورة المائدة :</u>		
" إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء "	٩١	١٣٦
<u>سورة الأنفال :</u>		
" وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيال ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم "	٦٠	٢٣٢، ١٠٦
<u>سورة التوبة :</u>		
" ألا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار "	٤٠	٢٣٩

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة الروم :</u>		
" ألم . غلبت الروم . في أدنى الأرض " الآية	٣٠٢٠١	١٤٨٠ ١٤٧
<u>سورة فاطر :</u>		
" ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا " الآية	٣٢	٢٣
<u>سورة النجم :</u>		
" فكان قاب قوسين أو أدنى "	٩	٢٤٤
<u>سورة المجادلة :</u>		
" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم		
درجات "	١١	١٤٥
<u>سورة الحشر :</u>		
" فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب "	٦	٨٠

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الاحاديث النبوية

الصفحة	الحديث	مسلسل
	"أجرى النبي صلى الله عليه وسلم ما ضر من الخيل	١
٧٣، ٤٥، ٤٤	من الحفياء الى ثنية الوداع "	
٧٥، ٧٤	"أخاف أن يقتلوك "	٢
٢٤١		
	"أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم - لسلمة بن الأكوع	٣
١١١، ١١٠	أن يسابق الانصارى "	
١٧٦	"ارم فداك أبي وأمي "	٤
٢٣٣	"ارموا يا بني اسماعيل فان أباكم كان راميا "	٥
٢٢	"أنا سابق العرب - يعني في الاسلام . الحديث "	٦
١٧٣، ١٧٠	"ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم "	٧
	"أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين	٨
١٦	الخيل وفضل القرع "	
	"أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : يا على	٩
٨٩، ٤٦	قد جعلت اليك هذه السبقة بين الناس " الحديث	
٢٣٥، ٢٣٢	"الا ان القوة الرمي "	١٠

الصفحة	الحديث	مسلسل
٢٤٩	"بعثت بالسيف حتى يعبد الله وحده" الحديث	١١
	"راهن رسول الله صلى الله عليه وسلم - على فرس	١٢
١٧٢، ١٦٨	له يقال له سيحه ... الحديث	
	"سابق النبي صلى الله عليه وسلم على ناقته	١٣
٧٧، ٧٦، ١٦	العضباء"	
	سابق النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها	١٤
١١٠، ١٦	- على الأقدام"	
١٣١	"شيطان يتبع شيطانة"	١٥
١٢٥، ١٢٣، ١٦	"صارع النبي صلى الله عليه وسلم ركانه"	١٦
١١٩	"علموا بنيكم السباحة والرمي" الحديث	١٧
	"قوله صلى الله عليه وسلم : ارموا واركبوا ولعن	١٨
٢٣٤، ٧	ترموا أحب اليّ من أن تركبوا"	
	"قوله صلى الله عليه وسلم : الخيل معقود في	١٩
١٥	نواصيها الخير الى يوم القيامة"	
	"قوله صلى الله عليه وسلم : ان الله ليدخل بالسهم	٢٠
٢٣٤، ١٦	الواحد ثلاثة الجنة ... الحديث	

الصفحة	الحديث	مسلسل
	"كان المشركون يحبون أن يظهر أهل فارس..."	٢١
١٤٨، ١٤٧	الحديث	
	"كذب عمر بن الخطاب إلى أبي عبيدة : ان علموا	٢٢
١١٩	غلمانكم العوم ومقاتلتكم الرمي "	
	"كل لعب حرام الا ملاعبة الرجل امرأته وقوسه	٢٣
١٣٥، ٩٩، ١٦	وفرسه "	
١٣٦	" ما ألهاك عن ذكر الله فهو ميسر "	٢٤
٢٤٤	" ما سبقها سلاح إلى خير قط "	٢٥
١٥٧، ٨١، ٥٩	" من أدخل فرسا بين فرسين " .. الحديث	٢٦
١٦٧، ١٦٥		
	"من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به	٢٧
١٤٦	طريقا من طرق الجنة "	
٢٥٣	"من مشى بين الغرضين كان له بكل خطوة حسنة"	٢٨
٢٣٣	"من علم الرمي ثم تركه فليس منا أو قد عصا"	٢٩
١٣٩، ١٣٥	"من لعب بالنرد شير فكأنما غمس يده في دم الخنزير"	٣٠
١٤٢، ١٤١		
١٤١، ١٣٥	"من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله "	٣١

<u>الصفحة</u>	<u>الحديث</u>	<u>مسلسل</u>
١٧٨	" نبلوا سهلا فانه سهل "	٣٢
٢٥٥	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم " أن تصبر البهائم "	٣٣
٢٥٥	" لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا "	٣٤
١٤٩، ٩٩، ٨١، ٧٩، ٧٨، ٢٣٢، ٢٢١، ١٧٤، ١٦٨، ٢٧٢، ٢٤٠	" لا سبق الا في خوف أو حافر "	٣٥
٢٥٣	" وجبت محبتي على من سعى بين الفرضين "	٣٦

فهرس المراجع

فهرس المراجع

- القرآن الكريم .

أولا - تفسير القرآن :

١ - أحكام القرآن لابي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي

(ت ٥٤٣ هـ) بتحقيق علي محمد البجاوي

دار المعرفة بيروت - لبنان .

٢ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن

عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٩١ هـ)

مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية

١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

٣ - الجامع لأحكام القرآن لابي عبدالله محمد بن احمد الانصاري القرطبي

(ت ٦٧١ هـ) - دار احياء التراث - بيروت لبنان .

ثانيا - الحديث وعلومه :

٤ - التعليق المغني على سنن الدارقطني لابي الطيب محمد شمس الحق

العظيم آبادي - نشر السنة - ملتان - باكستان .

٥ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لشهاب الدين

ابي الفضل احمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) باكستان

دار نشر الكتب الاسلامية - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .

- ٦ - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني مطبعة دائرة المعارف النظامية
بالهند (١٣٢٥ هـ) .
- ٧ - الجامع الصحيح لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى (ت ٢٩٧ هـ)
تحقيق ابراهيم عطوه عوض - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الحلبي - مصر الطبعة الثانية - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٨ - الجامع الصغير لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) .
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان الطبعة الثانية
١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٩ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر العسقلاني ،
دار المعرفة بيروت لبنان .
- ١٠ - سبل السلام لمحمد بن اسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف
بالأثير (ت ١١٨٢) مراجعة وتعليق محمد عبد العزيز
الخولي شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر
الطبعة الاولى ١٣٣٠ هـ - ١٩١٠ م
- ١١ - سنن أبي داود للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق
الأزدي السجستاني المتوفى سنة (٢٧٥ هـ) شركة مكتبة ومطبعة
مصطفى البابي الحلبي - مصر - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

١٢- سنن الدارقطني لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) نشر السنة
ملتان باكستان .

١٣- سنن ابن ماجه لابي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت ٢٧٥هـ)
دار الفكر بيروت لبنان .

١٤- سنن الدارمي لابي محمد عبدالله بن بهرام الدارمي (ت ٢٥٥هـ)
دار الفكر بيروت لبنان .

١٥- السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)
الطبعة الأولى حيدرآباد - الهند .

١٦- سنن النسائي لأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر الطبعة الأولى

١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

١٧- شرح النووى على صحيح مسلم لابي زكريا محي الدين بن شرف النووى
ت ٦٧٦هـ المطبعة المصرية ومكتبتها .

١٨- صحيح البخارى بشرح فتح البارى لابي عبدالله محمد بن اسماعيل
البخارى (ت ٢٥٦هـ) المطبعة السلفية ومكتباتها القاهرة .

١٩- صحيح مسلم بشرح النووى لابي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري
النيسابوري ت ٢٦١هـ المطبعة المصرية ومكتبتها .

٢٠- الطب النبوى

٢١- طرح التثريب في شرح التقريب لزين الدين ابي الفضل عبدالرحيم - م

ابن الحسين العراقي ت ٨٠٦ هـ دار المعارف سوريا .

٢٢- عارضة الأحمدي بشرح صحيح الترمذي لأبي بكر بن العربي

دار العلم للجميع بيروت لبنان .

٢٣- العده حاشية العلامة السيد محمد بن اسماعيل الأثير الصنعاني على

أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للعلامة ابن دقيق العيد

تحقيق علي بن محمد الهندي الطبعة السلفية ومكتبتها .

٢٤- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين ابي محمد محمود بن

أحمد العيني ت ٨٥٥ هـ دار الفكر بيروت - لبنان .

٢٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني المطبعة السلفية

ومكتبتها .

٢٦- فيض القدير لمحمد عبد الرؤوف المناوي ت ١٠٣١ هـ

دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان الطبعة الثانية

١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م

٢٧- كتاب الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن ابي حاتم محمد بن

ادريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧ هـ)

دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد الهند (١٣٧٢ هـ - ١٩٥٩ م .

٢٨- كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس

لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢هـ) .

تصحیح وتعليق أحمد القلاش - مؤسسه الرسالة بيروت لبنان .

الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٢٩ - المستدرك على الصحيحين في الحديث لأبي عبدالله محمد بن

عبدالله المعروف بالحاكم النيسابوري . دار الفكر بيروت - لبنان

١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٣٠- مسند الامام ابي عبدالله احمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)

الطبعة الثانية (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) دارالبازمكة المكرمة .

٣١- موطأ الامام مالك بن انس بشرح الزرقاني تحقيق ابراهيم عطوة

عوض ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر .

٣٢- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابي السعادات المبارك

ابن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)

دارالبازمكة المكرمة .

٣٣- نيل الأوطار من احاديث سيد الاخير للامام محمد بن علي بن محمد

الشوكاني ت ١٢٥٥هـ دارالجيل بيروت - لبنان .

ثالثا - الفقه وأصوله وقواعده :

أ / أصول الفقه وقواعده :

٣٤- المختصر في أصول الفقه لعلي بن محمد بن علي بن عباس البعلبي

الحنبلي المعروف بابن اللحام (ت ٨٠٣ هـ) تحقيق د /

محمد مظهر بقا - دار الفكر - بيروت - لبنان .

٣٥- القواعد النورانية الفقهية لشيخ الاسلام بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ)

دار الباز مكة المكرمة .

ب / الفقه : (الفقه الحنفي)

٣٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود

الكاساني (ت ٥٨٧ هـ) دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .

٣٧- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي

الحنفي (ت ٧٤٣ هـ) دار المعرفة بيروت - لبنان .

٣٨- حاشية رد المحتار لمحمد أمين المشهور بابن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ)

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة - الطبعة

الثانية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٤٠ - شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ)

املاء محمد بن الحسن السرخسي - مطبعة شركة الاعلانات الشرقية ١٩٧١ م

٤١ - الفتاوى العالمية (الفتاوى الهندية) جماعة من علماء الهند الاعلام

بأمر السلطان أبي المظفر محي الدين محمد أورنگ زيب

بهادر عالم كبير - المطبعة الاميرية - ببولاك - الطبعة الثانية ١٣١٠ هـ .

٤٢ - نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار تكلمة فتح القدير لشمس الدين

احمد قودر المعروف بقاضي زاده أفندي قاضي عسكر وملاي

دار الفكر - بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

(الفقه المالكي)

٤٣ - بلغة السالك لا قرب المسالك الى مذهب الامام مالك لأحمد محمد الصاوي

(ت ١٢٤١ هـ) دار المعرفة بيروت لبنان ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

٤٤ - التاج والاكيل لمختصر خليل لابي عبدالله محمد بن يوسف العبدري

(الشهير بالمواق) (ت ٨٩٧ هـ) . مكتبة النجاح طرابلس - ليبيا .

٤٥ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد بن احمد بن عرفة الدسوقي

(ت ١٢٢٠ هـ) - دار الفكر بيروت - لبنان .

٤٦ - شرح الخرشي على مختصر خليل لمحمد بن عبدالله بن علي الخرشي (ت

(ت ١١٠١ هـ) - دار صادر بيروت - لبنان .

٤٧ - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي لأبي عمر يوسف بن عبد الله

ابن محمد بن عبد الله بن عبد البر النمرى ، القرطبي (ت ٤٦٣هـ)

تحقيق د / محمد أحمد ولد ماريك الموريتاني - مكتبة الرياض

الحديثة الرياض الطبعة الأولى .

٤٨ - المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ)

دار الفكر - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٤٩ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد

ابن عبد الرحمن الطرابلسي (المعروف بالحطاب) (ت ٩٥٤هـ)

مكتبة النجاح طرابلس ليبيا .

(الفقه الشافعي)

٥٠ - الأم للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)

دار الفكر بيروت لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م

٥١ - تحفة الحبيب على شرح الخطيب للشيخ سليمان البجيرمي -

مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م

٥٢ - تحفة المحتاج بهامش الشرواني وابن القاسم لأحمد بن محمد بن

علي بن حجر الهيتمي (ت ٩٨٤هـ) دار صادر - بيروت - لبنان .

٥٣ - فتاوى السبكي - أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي (ت ٧٥٦هـ)

دار المعرفة بيروت - لبنان .

٥٤ - كَلِمَةُ الْمَجْمُوع شرح المذهب - التكملة الثانية للشيخ محمد نجيب المطيعي

دار الفكر - بيروت - لبنان .

٥٥ - مختصر المزني لابي ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزني (ت ٢٦٤ هـ)

مطبوع مع الأتم دار الفكر - بيروت لبنان .

٥٦ - مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ محمد بن

أحمد الشربيني الخطيب (ت ٩٧٧ هـ) دار الفكر بيروت - لبنان .

٥٧ - منهاج الطالبين للإمام النووي مع شرحه مغني المحتاج ، دار الفكر بيروت لبنان .

٥٨ - المذهب لأبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)

مع شرحه المجموع دار الفكر بيروت لبنان .

٥٩ - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج للإمام محمد بن أحمد بن حمزة الرملي

(ت ١٠٠٤ هـ) مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر القاهرة .

(الفقه الحنبلي)

٦٠ - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام الميجل احمد بن

حنبل لعلاء الدين أبي الحسن بن سليمان المرادوي الحنبلي

(ت ٨٨٥ هـ) تحقيق / محمد حامد الفقي - مطبعة السنة

المحمدية - القاهرة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

٦١ - شرح منتهى الارادات للشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتي

(ت ١٠٥١ هـ) عالم الكتب - بيروت لبنان .

- ٦٢- الفتاوى الكبرى لشيخ الاسلام تقي الدين ابي العباس احمد بن عبدالحليم
ابن تيميه (ت ٧٢٨ هـ) مكتبة دار المعارف الرباط - المغرب .
- ٦٣- الفروع - لشمس الدين المقدسي ابي عبدالله محمد بن مفلح (ت ٧٦٣ هـ)
دار مصر للطباعة - الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- ٦٤- كشاف القناع عن متن الاقناع للبهوتي - عالم الكتب - بيروت لبنان .
- ٦٥ - المغني مع الشرح الكبير للامام موفق الدين عبدالله بن محمد بن احمد
ابن محمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) دار الكتاب العربي
بيروت لبنان .

(الفقه الظاهري)

- ٦٦- المحلى للامام ابي محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ)
تحقيق لجنة احياء التراث العربي - دار الافاق الجديدة -
بيروت - لبنان .

(الفقه العام)

- ٦٧- الجهاد في الاسلام بين الطب والادفان للشيخ صالح اللحيدان -
دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض .
- ٦٨- الفروسية لابن القيم الجوزية - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .
- ٦٩- كتاب الفقه على المذاهب الاربعة للشيخ عبد الرحمن الجزيري -
المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة مصر ١٩٧٢ م .

رابعاً - التاريخ والسير :

٧٠ - تاريخ الطبرى (تاريخ الرسل والملوك) لابي جعفر محمد بن جرير

الطبرى ت ٣١٠ هـ تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ،

دار المعارف القاهرة الطبعة الثانية

٧١ - الروض الاُنف مع السيرة النبوية لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله

ابن احمد ابي الحسن السهيلي (ت ٥٨١ هـ) دارالمعارف

بيروت لبنان (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م)

٧٢ - السيرة النبوية مع الروض الاُنف لأبي محمد عبد الملك بن هشام

المعافى (ت ٢١٣ هـ) دارالمعرفة بيروت لبنان .

٧٣ - فقه السيرة د / محمد سعيد رمضان البوطي ، دارالفكر بيروت لبنان .

خامساً - المعاجم ومراجع اللغة :

٧٤ - أساس البلاغة لجار الله ابي عبدالله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)

دارالمعرفة بيروت لبنان ، تحقيق الاستاذ / عبدالرحيم محمود .

٧٥ - تهذيب الأسماء واللغات للنوى دارالكتب العلمية - بيروت لبنان .

٧٦ - تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)

تحقيق الأستاذ / عبد العظيم محمود ، ومراجعة الأستاذ / محمد

علي النجار - مطابع سجل العرب ، القاهرة .

٧٧ - فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور عبد الملك بن محمد الشعالبي

(ت ٤٢٩ هـ) مطبعة المدارس الملكية - القاهرة .

- ٧٨ - القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ)
مؤسسة الرسالة بيروت لبنان الطبعة الاولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٧٩ - كتاب السلاح لابي عبيد القاسم بن سلامة (ت ٢٢٤ هـ) .
تحقيق د / حاتم صالح الضامن مؤسسه الرسالة بيروت لبنان .
الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٨٠ - لسان العرب لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منصور (ت ٦٦٦ هـ)
دار صادر للطباعة والنشر بيروت لبنان ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- ٨١ - المخصص لأبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي (المعروف بابن سيدة) (ت ٤٥٩ هـ) دار الفكر ، بيروت لبنان .
- ٨٢ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠ هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- ٨٣ - معجم البلدان لشهاب الدين ابي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي
البغدادى (ت ٦٢٦) دار الكتاب العربي - بيروت لبنان .
- ٨٤ - المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي أ . ي . ونسك - مكتبة بريل
ليون ١٩٣٦ م .
- ٨٥ - المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي -
دار الفكر - بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٨٦ - معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لرضا كحالة ، مؤسسه الرسالة
بيروت لبنان .

٨٧- المعجم الوسيط قام باخراجه د / ابراهيم أنيس د / عبد الحليم

منتصر ، عطيه الصواطي ، محمد خلف - دار النشر - بيروت لبنان .

٨٨- المغانم المطابة في معالم طابة للفيروزآبادي تحقيق / احمد الجاسر

دار اليمامة للبحث والترجمة - الرياض ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

٨٩- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد بن

مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨ هـ)

دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

سادسا - التراجع :

٩٠- الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني دار الكتاب العربي

بيروت لبنان .

٩١- الاعلام لخير الدين الزركلي دار العلم للملايين .

٩٢- شذرات الذهب في اخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد

الحنبلي (ت ١٠٨٩) دار الفكر بيروت لبنان .

٩٣- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن تقي

الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ) دار المعرفة بيروت لبنان .

٩٤- الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري (ت ٢٣٠ هـ)

دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٩٥ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد

ابن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)

تحقيق د / احسان عباس - دار الثقافة بيروت لبنان .

سابعاً - الثقافة العامة :

٩٦ - الألعاب الأولمبية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً لابن الساعاتي - مطابع

المكتب المصري الحديث .

٩٧ - حلبة الفرسان وشعار الشجعان لعلي بن عبد الرحمن بن هذيل

الأندلسي (ت ٧٦٣هـ) تحقيق / محمد عبد الفني حسن

دار المعارف مصر .

٩٨ - الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية د / محمد ضياء الدين الرئيس

مكتبة الانجلو - مصرية الطبعة الثانية ١٩٦١م .

٩٩ - العسكرية العربية الإسلامية للواء ^{الركن} محمود شيت خطاب

مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

١٠٠ - العسكرية الإسلامية - نهضتها الحضارية للواء ^{الركن} : محمد جمال

الدين محفوظ - الصحافة والنشر - مكة المكرمة .

١٠١ - الرياضة والهدف لابراهيم أمين فواده

مطبوعات نادي مكة المكرمة الثقافي الأدبي - الطبعة الأولى

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

١٠٢ - فن الشطرنج مع القانون الدولي للشطرنج للعقيد / محمد رضا - النفائس

بيروت لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر	٣
المقدمة	٦
التمهيد	١٤
<u>الباب الأول : أحكام السبق .</u>	
<u>الفصل الأول : تعريف السبق لغة وشرعا ، وحكمه</u>	
وأنواعه ، وشروطه	
المبحث الأول : تعريف السبق لغة وشرعا	٢٢
- المطلب الأول : تعريف السبق لغة	٢٢
- المطلب الثاني : التعريف الشرعي	٢٥
المبحث الثاني : حكم عقد المسابقة	٣٠
المبحث الثالث : أنواع السبق	٤٠
أولا : المسابقات التي باشرها النبي صلى الله عليه وسلم أو أقرها أو منعها : ٣٨	
-١- سباق الخيل	
-٢- سباق الابل	
-٣- الرمي (المناضلة)	
-٤- المسابقة على الاقدام	
-٥- المصارعة	
-٦- المسابقات العلمية	
-٧- المسابقة بالسيوف والرماح والمزاريق	
-٨- المسابقة على اللعب بالنرد	
ثانيا : المسابقات على الالات التي لم يكن معروف السبق عليها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .	
-١- السباحة	٣٨
-٢- المسابقة على الحمام	
-٣- المسابقة بحمل الاثقال	

الموضوع	الصفحة
٤- كرة الصولجان	
٥- المسابقة على مهارشة الديكة ، ونطاح الكباش	
٦- المسابقة على اللعب بالشطرنج	
المسابقات الحديثة	٣٩
المبحث الرابع : شروط السبق	٤٠
<u>الفصل الثاني : سباق الخيل والابل ، وما يلحق بهما</u>	
وحكم أخذ العوض فيه .	٦٦
المبحث الأول : سباق الخيل والابل وحكم أخذ	
العوض فيه	٧١
- المطلب الأول : سباق الخيل والابل وحكم	
أخذ العوض فيه	٧٢
- المطلب الثاني : ما يحصل به السبق	٨٣
- المطلب الثالث : معنى الجلب والجنب	٨٩
- المطلب الرابع : ترتيب السوابق من الخيل	٩٢
- المطلب الخامس : توزيع الجعل على السوابق	
من الخيل	٩٦
المبحث الثاني : أحكام المسابقات على غير الخيل والابل	
(مما يدخل في معناهما)	٩٩
<u>الفصل الثالث : المسابقة على الأقدام ، والسباحة ، والمصارعة</u>	
والمسابقات الرياضية الأخرى ، والمسابقات	
العلمية وأحكام ذلك	١٠٧
المبحث الأول : المسابقة على الأقدام	١٠٩
- المطلب الأول : حكم المسابقة على الأقدام	١١٠
- المطلب الثاني : حكم بالسباحة	١١٦

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : حكم المصارعة ، والمسابقات الرياضية	١٢٠
الآخرى ،	
- المطلب الأول : المصارعة	١٢١
- المطلب الثاني : أحكام المسابقات الرياضية	
الآخرى	١٢٨
أولا : المسابقة على الحمام	١٢٨
ثانيا : المشابكة بالأيدي	١٣١
ثالثا : المسابقة بخميل الأثقال	١٣١
رابعا : المسابقة بالسيوف والرمح ونحوها	١٣٢
خامسا : المسابقة في كرة الصولجان	١٣٢
سادسا : المسابقة على اللعب بالنرد والشطرنج	١٣٤
سابعا : المسابقة على مهارة الديكة ،	
ونطاح الكباش ونحوها	١٤٣
المبحث الثالث : المسابقات العلمية والمراهنة فيها	
وأحكام ذلك	١٤٥
الفصل الرابع : المراهنة على المسابقات وآراء العلماء فيها	١٥١
المبحث الأول : تعريف المراهنة	١٥٤
المبحث الثاني : أقوال أهل العلم في ذلك	١٥٥
- أولا : الجمهور .	١٥٥
- ثانيا : أقوال المانعين للمحلل وأدلتهم	١٦٥

الموضوع	الصفحة
<u>الباب الثاني : أحكام الرمي .</u>	١٢٥
تمهيد : في ذكر بعض من رماة الصحابة ومكانتهم	١٢٦
<u>الفصل الأول : تعريف الرمي ، وأنواعه ، وشروطه</u>	١٢٩
المبحث الأول : تعريف الرمي لغة وشرعا	١٨١
المبحث الثاني : المطلب الأول : نعوت السهام اذا رمى بها	١٨٦
المطلب الثاني : أنواع الرمي	١٨٨
أولا : المبادرة	١٨٨
ثانيا : المحاطة	١٨٩
ثالثا : الحواشي	١٩٠
المبحث الثالث : شروط الرمي	١٩٢
- الشرط الأول : العلم بعدد الاصابة من الرشق	١٩٢
- الشرط الثاني : تعيين الراميين	١٩٥
- الشرط الثالث : أن تكون المسافة بين الهدف وموقف الرامي معلومة	١٩٨
- الشرط الرابع : ذكر صفة الاصابة	٢٠٠
- الشرط الخامس : معرفة قدر الغرض أو الهدف	٢٠١
- الشرط السادس : أن يكون حكم الاصابة معلوما .	٢٠٣
- الشرط السابع : بيان عدد نوب الرمي بين الراميين	٢٠٨
- الشرط الثامن : أن يكون العوض معلوما	٢٠٩
- الشرط التاسع : بيان البادئ منهما	٢١١
- الشرط العاشر : دخول المحلل اذا كان العوض منهما	٢١٣
<u>الفصل الثاني : حكم العوض في الرمي ، والحكمة منه ، وأقوال العلماء فيه</u>	٢١٨
المبحث الأول : حكم العوض في الرمي	٢٢٠
- فرع في حكم اطعام السابق السبق لأصحابه	٢٢٣
- فرع في القرعة في العوض	٢٢٤
- فرع في حكم السبق في نضال الأحزاب	٢٢٥
- فرع في مشاركة الأجنبي في العوض	٢٢٩
المبحث الثاني : الحكمة من العوض في الرمي	٢٣١

الفصل الثالث : الكلام على آلات الرمي ، والأهداف

٢٣٧	التي ترمى اليها وأحكامها
٢٣٩	البحث الأول : الكلام على آلات الرمي
٢٣٩	- التمهيد
٢٤٢	- فرع في آلات الرمي القديمة
٢٤٢	أولا : القوس والسهم
٢٤٦	ثانيا : المنجنيق
٢٤٨	ثالثا : العرادة
٢٤٨	رابعا : المقلاع
٢٤٨	خامسا : الرماح
٢٥١	البحث الثاني : الأهداف التي ترمى وأحكامها
٢٥٢	- تمهيد
٢٥٥	- فرع في النهى عن اتخاذ الحيوان هدفا
٢٥٦	- فرع في أحكام ما يعرض للالة عند الرمي
٢٦١	- فرع في الرمي المتأثر بالريح
٢٦٦	- فرع في الاغراق في الرمي
٢٦٩	الخاتمة
٢٧٦	الفهارس
٢٧٩	فهرس الايات القرآنية
٢٨٢	فهرس الاحاديث النبوية
٢٨٧	فهرس المراجع
٣٠٢	فهرس الموضوعات